



حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير
العدد الرابع شوال ١٤٣٠ هـ / تشرين الأول ٢٠٠٩ م

رئيس التحرير

أحمد الفياض

نائب رئيس التحرير

حامد الخزرجي

مدير التحرير

حسين الرشيد

مستشارو التحرير

عبد المنعم جمعة

د. حاتم المضرجي

د. عمار عبد الكريم

المحررون

محمود مهدي

يوسف الكاتب

الإخراج الفني

سيف الجبوري

Mobile: 009647810808021

نقال: ٠٠٩٦٤٧٨١٠٨٠١٠٢١

Mobile: 0020174876011

نقال: ٠٠٢٠١٧٤٨٧٦٠١١

TeleFax: 0020237619596

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٧٦١٩٥٩٦

البريد الإلكتروني

Hadhara.magazine@yahoo.com

الآراء الواردة في البحوث والمقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبها

ضوابط النشر في المجلة

- (١) أن تراعي البحوث والدراسات والمقالات المراد نشرها في المجلة الالتزام بالأهداف العامة لمركز الأمة للدراسات والتطوير.
- (٢) الالتزام بالمنهج العلمي الأكاديمي في توثيق البحوث والدراسات والمقالات المنشورة توثيقاً علمياً، وذلك بإيراد المصادر والمراجع وفق معلومات النشر المتعارف عليها.
- (٣) ألا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مكان آخر.
- (٤) إرسال نصوص البحوث والدراسات والمقالات وغيرها بواسطة البريد الإلكتروني إلى مدير تحرير المجلة وعلى عنوانها البريدي المعلن على صفحات المجلة.
- (٥) أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث عن خمسة عشر صفحة (A4) كحد أقصى، وأن لا يقل عن عشر صفحات، وأن لا يزيد حجم المقالة عن خمس صفحات ولا يقل عن ثلاثة.
- (٦) تنشر المجلة تقارير تغطية المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومراجعات الكتب، على أن لا يزيد حجم التقرير عن صفحتين (A4) ولا يقل عن صفحة واحدة، وأن يلتزم كاتبه بإيراد أهم المعلومات.
- (٧) لا تدفع المجلة أية مكافآت نقدية عن البحوث والدراسات المنشورة فيها، وتعتمد على تعاون الباحثين والدارسين من أجل تأدية رسالتها في خدمة الأهداف التي أسست من أجلها.

في هذا العدد

٥

الافتتاحية

❖ أبحاث ودراسات

اتفاقية (الإذعان) وتداعيات الاحتلال

٩

على دول الجوار - د. عبد الكريم العلوجي

٣٥

الإسلام والغرب.. تعاون أم مواجهة - د. محمد مورو

٥١

أولويات التعليم العراقي في المرحلة الراهنة - منذر نعمان الأعظمي

❖ مقالات

الأداء الأخطبوطي المتناغم

٨٥

مع إرادة المحتل (مقتربات الانتخابات) - حارث الأزدي

نحو ثقافة مقاومة..

٩٣

قراءة في مشروع الممانعة في العراق - جهاد بشير

واقع المرأة العراقية

١١١

في زمن ديمقراطية الاحتلال - سكيمة الصميدعي

❖ ملف العدد

الشركات الأمنية الأمريكية.. تأريخ مخز وجرائم مستمرة

١٢٣

بلاك ووتر.. عنوان الحرب الصليبية في العراق - السيد أبو داود

١٣٥

جذور الإرهاب - محمد رشيد

١٦٧

الشركات الأمنية الخاصة والمهام "الإنجيلية التبشيرية" - ناصر الفهداوي

❖ وثائق

١٨٣

حينما نتجنى "القيادة المركزية" على الأقلام الحرة - حسين الرشيد

❖ تقارير واستطلاعات

١٩٣

منتظر الزيدي في عيون الإعلام الغربي - سيف الجبوري

٢٠٥

❖ نشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير

مركز الأمانة للدراسات والتطوير

وصف المركز

مركز الأمانة للدراسات والتطوير مركز متخصص يعمل في مجال إعداد البحوث والدراسات الجادة المختصة بالشأن العراقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ويهتم بالدراسات العامة في الشؤون الثقافية والعلمية والإدارية، كما يعنى بتدريب الكوادر وتطويرها وتأهيلها.

أهداف المركز

- (١) العناية بالدراسات والبحوث في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والعلمية.
- (٢) دراسة وتحليل المشاكل والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، ومحاولة وضع تصور أفضل لتشخيصها وكيفية التعامل معها، وآلية معالجتها.
- (٣) التعريف بثقافة مقاومة الاحتلال وممانعة مشروعه، وتعزيزها ونشرها.
- (٤) المساهمة في تنمية المجتمع العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية.
- (٥) تدريب الكوادر وتأهيل العاملين في المجالات السياسية والقانونية والإدارية والإعلامية وحقوق الإنسان وتطوير مهاراتهم.
- (٦) رفع الجهات والمؤسسات والهيئات ذات الاهتمام المشترك بالدراسات العلمية الرصينة والبحوث الموضوعية الهادفة.

الوسائل والأنشطة

- (١) تنظيم وإقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والمحاضرات والدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل.
- (٢) إعداد وتأليف ونشر الدراسات والأبحاث العلمية التي تتعلق بمجالات اهتمام المركز وأهدافه، بالإضافة إلى إصدار المنشورات العلمية الدورية وغير الدورية.
- (٣) التعاون العلمي مع الجامعات والهيئات والمراكز العلمية المتخصصة.
- (٤) ترجمة الدراسات والإصدارات المتعلقة باهتمامات وأهداف المركز ذات المستوى العلمي المتميز.

هيكلة المركز

يتألف المركز من الهيئة الاستشارية التي تضم مجموعة من أساتذة الجامعات والمختصين ورجال الثقافة، والإدارة والتي تتكون من مدير المركز ورؤساء الأقسام ومسؤولي الوحدات المتخصصة، وأقسام المركز ووحداته وهي قسم الدراسات وقسم التطوير ويتكون المركز من عدة وحدات متخصصة منها وحدة الرصد والتوثيق و وحدة الترجمة و وحدة المجلة.

حضارة.. وشق طريق التواصل والعطاء

رئيس التحرير

ها هي الإطالة الجديدة لـ (مجلة حضارة) التي يصدر عددها الرابع فيأذن بدخول عام جديد بعد أن أكملت بأعدادها الثلاثة السابقة وعددها التجريبي الصادر في مطلع الشهر العاشر من عام (٢٠٠٨م)؛ عامها الأول. وها هو فريق محرريها يجسد حالة الإصرار على تحقيق الأهداف والالتزام بالمبادئ التي وضعوها لأنفسهم وهم يقدمون على هذه المغامرة الجميلة على الرغم من كل الصعاب التي تواجههم وهم يعيشون ظرف الاحتلال الذي ستتجلى غيمته، ببزوغ فجر العراق المحرر من ظلم وعدوان المعتدين بجهود المخلصين والصادقين، وحسب (جنود) حضارة أن يكونوا ممن يسهمون معهم في نيل هذا الشرف.

وفريق حضارة يدرك جيداً أن مواصلة المشوار والإبداع فيه تتطلب منهم مزيداً من التحمل والصبر، ومواكبة الحدث والتطورات الجارية أولاً بأول، في ظل التقلبات التي يشهدها العراق الجريح، الذي يعاني أبنائه هذه الأيام - فضلاً عن معاناة الاحتلال - من الخلط العجيب في المفاهيم والتصورات، مما تقوم ببنائه جهات لا مسؤولية، هدفها وغايتها تشويش الفكر، والتنازل عن القيم والمبادئ الفطرية.

وفي ظل ما نفخر به من تقدم ملحوظ في إمكانات المجلة العلمية، والفنية، وتواصل الباحثين، بما يعود بالنفع على القارئ الكريم؛ فإن هذا العدد سوف يكون إضافة نوعية لما سبق من أعداد؛ لاحتوائه على مجموعة من الأبحاث والدراسات المهمة تقف في مقدمتها الدراسة التي يقدمها الباحث الدكتور عبد الكريم العلوجي، بعنوان (اتفاقية الإذعان وتداعيات الاحتلال على دول الجوار)، والدراسة التي قدمها المفكر الإسلامي الدكتور محمد مورو بعنوان (الإسلام والغرب، تعاون أم مواجهة)، وكذلك المشاركة المهمة والقيمة للخبير في طرائق التعليم الأستاذ منذر الأعظمي بعنوان (أولويات التعليم العراقي في المرحلة الراهنة).

وضمَّ العدد جملة من المقالات، منها مقالة الأستاذ حارث الأزدي التي يتناول فيها موضوع الانتخابات القادمة، بعنوان (الأداء الأخطبوطي المتناغم مع إرادة المحتل - مقترحات الانتخابات)، ومقالة الباحث جهاد بشير في مشاركته المعنية بحالة المقاومة في العراق، تحت عنوان (نحو ثقافة مقاومة، قراءة في مشروع الممانعة في العراق)، ومقالة الأستاذة سكيئة الصميدعي رئيسة رابطة الأم العراقية، التي رصدت فيها ما تتعرض له المرأة العراقية، وما تعيشه من واقع مأساوي في ظل الاحتلال، بعنوان (واقع المرأة العراقية في زمن ديمقراطية الاحتلال الأمريكي).

ويمتاز ملف هذا العدد بمحاولة رصد التاريخ المخزي والجرائم المستمرة للشركات الأمنية الأمريكية التي مازال سجلها السيء مفتوحاً ومثار جدل، وقد ضم الملف ثلاث دراسات: الأولى لرئيس تحرير موقع لواء الشريعة الباحث السيد أبو داود، بعنوان (بلاك ووتر، عنوان الحرب الصليبية في العراق)، والثانية للكاتب والباحث محمد رشيد، الذي تحدث فيها عن تاريخ إرهاب هذه الشركات، وجاءت مشاركته بعنوان (جذور الإرهاب)، والدراسة الثالثة كانت

للباحث ناصر الفهداوي، بعنوان (الشركات الأمنية الخاصة والمهام الإنجيلية التبشيرية).

أما وثائق هذا العدد، فإنها تحتوي الرد على المتحدث باسم القيادة المركزية لقوات الاحتلال في العراق، الذي علق على مقالة الأستاذ حسين الرشيد (مدير تحرير مجلة حضارة) التي نشرت في العدد الثالث من المجلة، بعنوان (جيش الاحتلال في العراق بين الفرار والانتحار)، ثم أعيد نشرها في بعض المواقع الإلكترونية الخيرية، وجاء هذا الرد الذي كتبه الأخ الرشيد تحت عنوان (حينما تتجنى القيادة المركزية على الأقلام الحرة).

وفي حقل التقارير والاستطلاعات، الذي تعودنا أن ننشر فيه بعض الدراسات المترجمة التي تعود بالنفع على القارئ الكريم، قام الباحث سيف الجبوري بترجمة ثلاث نصوص مهمة، حيث خصصنا هذا الحقل من هذا العدد لترجمة بعض المقالات التي كتبها إعلاميون أجانب في عدد من الصحف الأوروبية والأمريكية، بحق الإعلامي العراقي منتظر الزيدي، الذي قام بعمله المشهود حينما رشق بحذائه مسعر الحرب في العراق جورج بوش، أثناء زيارته الوداعية للعراق قبيل انتهاء ولايته الرئاسية.

وتختتم المجلة صفحاتها بذكر عدد من نشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير بأقسامه المختلفة خلال الأشهر الماضية.

وأخيراً، فإن (مجلة حضارة) إذ تقدم للقراء الكرام حصاها في هذا العدد، فإنها تؤكد ترحيبها بمقترحات القراء وملاحظاتهم، وتغتتم هذه الفرصة لتجديد الدعوة للباحثين والمهتمين للمشاركة معنا في التعريف بقضيتنا العادلة، والسعي الجاد في تنمية المجتمع العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية.. سائلين الله تعالى التوفيق والسداد.. إنه نعم العون والمجيب.

عقد اتفاقية (الإذعان) الأمريكية – العراقية وتداعيات الاحتلال على دول الجوار الإقليمي والعربي

د. عبد الكريم العلوجي^(١)

عندما سارت الولايات المتحدة الأمريكية في مشروعيها الإمبراطوري لحكم العالم، بدأت بإطلاق النظريات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهي بذلك تعتقد أنها من خلال هذه النظريات تحرك العالم بأصبعها، ومنذ حرب الخليج الثانية ثم الحرب على أفغانستان وأخيراً احتلال العراق هو في واقع السياسة الأمريكية وكما أعلنتها كونداليزا رايس (بنشر) "الفوضى الخلاقة"، في العالم العربي لا بل في العالم أجمع، فكان تصور الولايات المتحدة بناء العالم بنظام جديد تضع هي خطوطه وتحركه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، ولكن الحلم اصطدم منذ جاء إلى العراق بظاهرة المقاومة العراقية التي أوقفت هذا المشروع بل أسقطته من منظومة السياسة الأمريكية. وبالرغم أن أكثر السياسيين الأمريكيين والاستراتيجيين رأوا أن القوة المفرطة التي استعملتها الحكومة الأمريكية في أفغانستان والعراق وفلسطين

(١) كاتب ومحلل سياسي.

ولبنان لم تضع لهم هذه الإمبراطورية، والتي يحلم بها الليكوديون الجدد في الولايات المتحدة بقيادة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ولم يتمكنوا من امتلاك الشرق الأوسط والتحكم به وخاصة ثروته النفطية.

إن المشروع الأمريكي الذي انطلق من العراق لإرساء "الديمقراطية" و"الحرية والعدالة" و"الدفاع عن حقوق الإنسان" في هذه المنطقة الساخنة من العالم ولكن هذا المشروع اصطدم بالمقاومة الوطنية، وكانت المقاومة العراقية هي الأبرز في مقاومة المشروع الأمريكي، وعندما عجزت الولايات المتحدة في فرض مشروعتها وإرادتها بالقوة المسلحة والغزو.. بدأت تشعر إنها وقعت في المستنقع العراقي والذي لابد أن تخرج منه بطريقة تحفظ ماء الوجه وهيبة القوة العسكرية الأقوى في العالم، لجأت إلى التفاوض والتحايل في محاولة منها لانتزاع القرارات السياسية والدبلوماسية، وهذا ما تحاوله اليوم في العراق بما فرضته مما يسمى باتفاقية (الإذعان) الموقعة بين الحكومة الأمريكية والحكومة العميلة لها في العراق.

إن القرار السياسي العراقي لا يخلو من تأثيرات على إقراره وصياغته.. رغم ما يصرح به من قبل الحكومة العراقية الحالية من استقلال القرار، ويضاف إلى ذلك ربط سياسة الخارجية العراقية بالسياسة الأمريكية وهذا تكبيل للسياسة وصناعة القرار العراقي الوطني.

وسوف ترسم السياسة الاقتصادية الأمريكية على ثروات العراق وخاصة النفط والغاز واستغلاله، ومن الأهداف الغير معلنة للحرب على العراق هو (النفط).

النفط هو الهدف الرئيسي من العدوان على العراق، وهذا ما أكده وزير الطاقة الأمريكي (جون هاري جون).. حيث قال إن العراق يسبح على بحر

من النفط كما أكد معهد (بيكر) للسياسة الدولية الذي يشرف عليه وزير الخارجية والخزانة الأمريكي.

إن إحدى النتائج البعيدة هي وعي الولايات المتحدة بضرورة تكثيف البحث عن مصادر واراداتها النفطية، وإن لم يحدث تغيير جذري في سياسة الاستثمار النفطي في العراق؛ فإنه لن يكون هناك بديل سريع في العراق، لذا خطط السياسيون الأمريكيون للهيمنة التامة على العراق ونفطه وإعادة رسم خريطة الحكم في بغداد، والدليل على ذلك أن عقود الغاز العراقي تم منحها إلى شركة شل الأمريكية دون موافقة ما يسمى مجلس النواب العراقي!.

لم يكن توقيع اتفاقية الإذعان إلا سلسلة من الاتفاقات التي ستفرض على حكومة الاحتلال من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية والصناعية التي سوف تعقدها الولايات المتحدة مع حكومة الاحتلال مسيطرة على كل مقدرات الشعب العراقي لعقود طويلة، وكانت عقود النفط التي وقعتها هذه الحكومة مع الشركات متعددة الجنسيات بالمشاركة في الإنتاج والتنفيذ لعقود من الزمن هي البداية على هذه الثروة التي هي ملك الشعب العراقي، وكانت اتفاقية الإذعان وما جاء بها من بنود هي بمثابة القيد الذي قيدت به الحكومة الأمريكية والمسؤولين العراقيين الحاليين.

ولم يكن مقدراً لحكومة نوري المالكي، أن تتصرف حيال الاتفاق الأمني الذي فرض على العراقيين وجاء مكملاً لاتفاق الإطار الاستراتيجي الذي يشكل جوهر ما سُمّي (الالتزامات الأمريكية حيال العراق في المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والاقتصادية إذ لا مجال لوجود أو هام حيال إمكانية الجمع بين المصالح الوطنية للشعب العراقي ومصالح ومتطلبات الاحتلال كما تروج قوى الأمر الواقع السياسية في العراق، في محاولة للي عنق النصوص والوقائع، وإقناع العراقيين والعرب (أن ليس بالإمكان أفضل

مما كان) وأن البديل عن توقيع الاتفاق سيكون الفوضى العارمة، ولاسيما بعد ارتفاع وتيرة التهديدات الأمريكية وازدياد الضغط والترهيب التي شاركت فيها إلى جانب المسؤولين الرسميين وكبريات الصحف الأمريكية والتي اشتملت على التهديد بمصادرة أموال النفط العراقية المودعة في البنوك الأمريكية، وتحريك المحاكم لمقاضاة بغداد، وفتح الحسابات القديمة مع المدنيين والسماسة والتجار والشركات، والإيعاز إلى دول كثيرة بوقف علاقاتها الدبلوماسية معها أو تجميدها وإطلاق يد القوى الميليشيائية وعملائها وإلغاء مشاريع بملايين الدولارات، فضلاً عن إيقاف جميع العمليات العسكرية، ورفع الحماية الجوية والبرية والبحرية وطرد أكثر من ١٥٠ ألف عراقي يعملون معها.

هذه التهديدات أرسلت برسالة أمريكية لحكومة المالكي إذا لم توقع الاتفاقية، وهو ما لم تقله حكومة المالكي، بينما اتهم الكونغرس الأمريكي إدارة بوش بالتعتيم على نسخها الإنكليزية.

إن الخطر الأكبر على العراق لا يأتي فقط من الاتفاق الأمني الذي شحن جدلاً واسعاً طوال الأشهر السابقة، والذي نسف رئيس أركان الجيوش الأمريكية الأميرال مايكن مولن (حسنه الوحيدة) التي كان من الممكن أن يقتنع بها العراقيون والعرب ودول الجوار حينما توصل المفاوض العراقي إلى انسحاب قوات الاحتلال في العام ٢٠١١م وتتيح له الخروج من أحكام البند السابع، وقد نفى مولن هذه الحسنة من جانب حكومة المالكي أمام العراقيين عندما أعلن أن الانسحاب الأمريكي من العراق المقرر عام ٢٠١١م حسب مشروع الاتفاق بين بغداد وواشنطن سيكون مرتبطاً بالوضع على الأرض.

وجاء تصريح وزير الدفاع الأمريكي غيتس في ١٣ / ١٢ / ٢٠٠٨م في أفغانستان (إن من المحتمل أن يكون اهتمام كبير للإبقاء على أكبر عدد ممكن من القوات في العراق خلال انتخابات المحافظات وربما لبعض الوقت)، وجاء أول تأكيد أمريكي لبقاء القوات الأمريكية في المدن العراقية بعد حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م وهو الموعد لانسحاب القوات الأمريكية خارج المدن العراقية في نهاية شهر يونيو/ حزيران، وبموجب اتفاق سحب القوات بين بغداد وواشنطن، حيث كشف قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال رايموند أوديرنو - أن قوات غير مقاتلة ستبقى في المدن لتقديم الدعم والتدريب والمساندة للقوات العراقية بعد حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

ومن اتفاقية الإطار المتعلقة بما يسمى التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية بين البلدين على المدى الطويل، حيث نص الاتفاق على تقديم الولايات المتحدة الدعم إلى الحكومة العراقية لـ (حماية النظام الديمقراطي) واحترام الدستور وصيانتته، وتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية والإقليمية، وتشجيع الجهود السياسية الرامية إلى إيجاد علاقات مع دول المنطقة والعالم. أما فيما يخص الجانب الاقتصادي في الاتفاق بما تمّ تسميته (بالدعم الأمريكي للنهوض بالعراق في مختلف المجالات الاقتصادية، وربط الاقتصاد العراقي باقتصاد السوق والحصول على معاملة أمريكية تفضيلية تقابلها معاملة عراقية للشركات الأمريكية).

من الواضح أن النصوص المعلنة من الاتفاق الأجنبي تسمح للقوات الأمريكية ببناء قواعد، وتخزين أسلحة ومعدات عسكرية، والتعاقد مع خبراء ومستشارين وذلك بمعزل عن قبول أو عدم قبول الحكومة العراقية!.

ما يعنى أن الأرض العراقية ستبقى مرتعاً خصباً للجواسيس الصهاينة وغيرهم، كما أنها ستشكل قواعد مراقبة وتجسس على دول الجوار والمنطقة وربما تكون منطلقاً لعمليات عسكرية ضد البلدان المجاورة أو المنطقة.

أما البند المتعلق بالحصانة التي تتمتع بها القوات الأمريكية وموظفيها من جيش ما يسمى (أفراد العنصر المدني) لاسيما حيال عمليات القتل والتجاوزات بمختلف أشكالها فقد تمّ إحالته إلى لجنة مشتركة (أمريكية - عراقية) لكي تبت فيه، وتحدد إذا ما كان من صلاحيات المحاكم العراقية النظر في ذلك أم لا؟ أي أن قوات الاحتلال هي صاحبة القرار الأول والأخير في هذا الجانب الذي حاولت القوى السياسية الداعمة للاتفاق تقديمه على أنه إنجاز كبير تمكنت حكومة المالكي من انتزاعه من أنياب الأميركيين الذين قايسوا حصانة قواتهم بالشركات الأمنية التي يزيد عدد العاملين فيها على عدد أفراد الجيش الأمريكي، حيث يبلغ عدد القوات الأمريكية نحو ١٥٠ ألف رجل وامرأة منتشرين في ٤٠٠ قاعدة، في حين أن هناك ٢٢١ شركة أمنية خاصة أميركية وبريطانية توظف ٣٦١ ألف موظف يقومون تحديداً بمهام تأمين حماية قريبة للشخصيات الأمريكية والعراقية.

أما حول ما أشيع بأنه موعد محدد لانسحاب القوات المحتلة عن أرض العراق؛ فإن النصوص تشير بوضوح إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١م هو لإجراء مراجعة مشتركة أمريكية عراقية لمدة الاتفاقية (أما تجديداً أو تعديلاً) أي أنه لا يوجد موعد واضح محدد لخروج القوات الأمريكية من العراق! دون أن ننسى أن الرئيس المنتخب (باراك أوباما) والذي كان قد دعا إلى تسريع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، ويؤكد في المقابل على بقاء ما لا يقل عن ٥٥ ألف جندي أمريكي بصورة دائمة في العراق على شكل خبراء ومدربين ومستشارين وأجهزة أمنية ومخابراتية وغيرها، وهذا ما يعني

تكريس وشرعة الاحتلال الذي ستبقى له اليد الطولى في رسم التوجيهات والسياسات العراقية وتقرير مستقبل العراق.

وبالرغم من تعهد باراك أوباما في حملته الانتخابية التي ركز فيها على انسحاب القوات الأمريكية من العراق خلال ستة عشر شهراً، إلا أنه عاد أو بالأصح تراجع عن تعهده عندما ربط الانسحاب الأمريكي من العراق بما تقرره القيادة العسكرية الميدانية الأمريكية في العراق وبذلك نجد أن أوباما قد لا يوفي بتعهده أمام الناخب الأمريكي.

والناخب الأمريكي محتدم اليوم بوضعه الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي والبطالة، أما بخصوص (اتفاق الإطار) والذي صيغت نصوصه بلغة مخادعة، فإنه يضع واقعياً إمكانيات العراق حاضراً ومستقبلاً تحت تصرف الولايات المتحدة التي سيصبح من حقها ووفق الاتفاق وكونها الطرف الأقوى؛ إعادة صياغة الرؤى والتوجهات العراقية اقتصادياً وسياسياً وفكرياً وثقافياً وفق مصالحها وتوجيهاتها، وتشير النصوص إلى أن واشنطن ستصبح معنية مباشرة بالحفاظ على الصيغة التي تراها مناسبة لمصالحها لما يسمى (العملية السياسية) وتعبيراتها التشريعية والتنفيذية والصيغ الطائفية السائدة تحت عنوان: تقديم الدعم لحماية النظام الديمقراطي واحترام الدستور وصيانيته وتحقيق المصالحة الوطنية، وذلك عبر استخدام كل الوسائل المتاحة وفي مقدمتها عمليات القتل والإرهاب وتكميم الأفواه، فيما سيكون من صلاحيات الإدارة الأمريكية التحكم بعلاقات العراق مع المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية والإقليمية، وإلقاء القبض على مفاصل الاقتصاد العراقي وعلى رأسها الثروة النفطية وفرض الصيغ الاقتصادية دون النظر إلى تكلفتها الاجتماعية (اقتصاد السوق).

ومع أن ثمة حيثيات متداخلة، ذات طابع داخلي وإقليمي ودولي فرضت هذا النمط من الاتفاقية التي تتعارض واتفاقية جنيف التي تعتبر أن لا قانونية ولا شرعية لأية اتفاقات توقع تحت حراب الاحتلال.

لذا وقّع الرئيس الأمريكي بوش ورئيس وزراء العراق المنصّب من قبل الاحتلال نوري المالكي في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧م مذكرة تفاهم لإبرام اتفاقية أمنية بين الطرفين، وقد نشرت هذه الاتفاقية وقوبلت بردود فعل مختلفة حتى بين الأطراف الحاكمة اليوم في العراق، بينما اعترضت عليها كل القوى السياسية والوطنية على رأسها فصائل المقاومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني العراقية والعربية انطلاقاً من أن هذه الاتفاقية تمس السيادة العراقية. وفي ٢٦ أغسطس/ آب ٢٠٠٧م صدر بيان أكد فيه المسؤولون وأيده الرئيس بوش، أن الحكومتين العراقية والأمريكية ملتزمتان بتطوير علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين البلدين مما يلي "السيادة" و"الاستقلال" ولهما مصالح مشتركة، وأن العلاقة بين البلدين سوف تكون لصالح الأجيال المقبلة، وقد بنيت على التضحيات البطولية التي قدمها الشعبان العراقي والأمريكي من أجل عراق حر ديمقراطي تعددي فيدرالي موحد.

إن العلاقة التي تتطلع إليها جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية تشمل آفاقاً متعددة يأتي في مقدمتها التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وهناك بنود سرية نشرت في عدد من الصحف العربية والعالمية كشفت حقيقة هذه الاتفاقية وتأثيراتها في داخل العراق وفي محيطه العربي والإقليمي.

تداعيات الاحتلال على دول الجوار الإقليمي والعربي دول الجوار الإقليمي:

إيران:

على الرغم من أن إيران كانت تهدف إلى الإطاحة بنظام صدام حسين، إلا أن التأثيرات التي سوف تنجم عن حدوث ذلك بأيدي أمريكية لها تأثيرات ضارة على المصلحة الوطنية الإيرانية، و تتمثل أهم هذه التأثيرات فيما يلي:

١. يمثل الوجود الأمريكي على الحدود الإيرانية خطراً على النظام الإيراني ومصلحته، فلدى إيران قلق عميق من أن تصبح محاطة بالقوات الأمريكية، لاسيما مع الحضور الأمريكي الكثيف في دول الجوار الإيراني، وفي هذا الإطار، نشير إلى ما ذكره هاشمي رفسنجاني في أحد خطب الجمعة لآلاف المصلين، حين قال: "إن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط هو أسوأ من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدام، (وأضاف) الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في الخليج الفارسي يكشف عن النوايا الأمريكية السيئة".

٢. الخوف من فقدان المكانة الدينية لإيران باعتبارها المركز الشيعي الأول، مع وجود الطائفة الشيعية ومرجعيتها في العراق، وفيه المدن المقدسة مثل كربلاء والنجف الأشرف.

٣. الخوف من قيام الولايات المتحدة بالسيطرة على موارد النفط في مواجهة

إيران.

٤. خوف إيران من تداعيات تأسيس نظام ديمقراطي في العراق، تكون له تأثيراته السلبية على النظام الإسلامي في إيران.

٥. خوف إيران من إقدام الولايات المتحدة على ضرب مفاعل بوشهر لاسيما في ضوء النوايا الأمريكية للعمل على منع إيران من حيازة سلاح نووي، وفي ظل هذا الواقع الجديد الذي أفرزته هذه الحرب واحتلال العراق تواجه إيران العديد من مصادر الخطر على أمنها القومي، وذلك بالرغم من أن الإطاحة بنظام صدام حسين قد أتاح لها تحقيق عدد من المكاسب في ظل الواقع الجديد، ويأتي في مقدمة المكاسب التي تحققت لإيران التخلص من نظام صدام حسين الذي تعتبره طهران السبب في حرب الثمان سنوات بين البلدين خلال الفترة بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٨م)، وهي الحرب التي أرهقت (الجمهورية الإسلامية) الوليدة في إيران واستنفدت الكثير من قدراتها في هذا الوقت المبكر جداً من تأسيسها عام ١٩٧٩م، وفي السياق نفسه فقد أدى هذا الواقع إلى سقوط منافس إقليمي قومي، كان حائط صد منيع أمام محاولات إيران لتدعيم نفوذها الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وبسقوطه فقد انتفى أحد مصادر تهديد الأمن القومي الإيراني عبر فترة تاريخية طويلة.

إن استمرار عدم الاستقرار في العراق، ليس بالضرورة مخالفاً لمصالح الدول الإقليمية وخاصة إيران، وإن كلاً من هذه الدول لها أسباب مختلفة للحفاظ على الوضع القائم وتستخدم كل منها أساليب مختلفة للتأثير على التطورات في العراق، حيث إن إيران لها وجود أمني واسع في العراق، كما أنها تتدخل دائماً في شؤون العراق، إما من خلال الشبكات الدينية التي تغطي عالم الشيعة، أو من خلال العالم المشبوه للمنظمات شبه العسكرية كالباسيج أو الباسداران واتصالاتها بمختلف الميليشيات الشيعية العراقية، وتوجد هذه

الروابط في أعلى المستويات في الحكومة العراقية وليس فقط الشخصيات السياسية الشيعية؛ بل أيضاً الأكراد وحتى بعض السنة، ولا تعد الولايات المتحدة من أكثر القوى الأجنبية القادرة في العراق، من حيث التأثير على الأحداث في المستقبل بل هناك إيران، وفي المنظور الجيوسياسي لإيران، فإن العراق وخاصة جنوبه، ما هو إلا الفناء الخلفي لإيران، إلا أن الأكثر إلحاحاً بشأن تورط إيران في العراق، فضلاً عن علاقات التاريخ والعقيدة هي كون العراق مسرحاً، حيث لإيران أن تحارب الولايات المتحدة بدون القيام بذلك علناً، وبنت طهران نفسها على الهيمنة على منطقة الخليج، مع وجود الولايات المتحدة في دول الخليج العربي التي تقف في طريقها، إن هذا الوجود يتم أخذه في أغلب الأحيان على أبعاد تهديدية ويعمل بمثابة حاجز أمام الطموحات الإيرانية في الخليج، وإن المواجهة الأخيرة حول البرنامج النووي لتهران من الممكن أن تتوصل إلى جعل الولايات المتحدة تقوم بعمل عسكري، ويمكن أن تستخدم الحكومة الإيرانية الآن الأحداث في العراق لإضعاف لجوء الولايات المتحدة على ذلك، على الأقل على صعيد الرأي العام المحلي، لاستهداف إيران بطريقة مباشرة، مع انجراف القوات الأمريكية لصراع بلا نهاية في مدن وبلدات العراق، ومع المعاناة في وقوع خسائر، يصبح أكثر صعوبة بالنسبة لقدرة الولايات المتحدة على القيام بهجوم على إيران.

إن قراءة بديلة للوضع تشير إلى أن إيران تقوم باستقزاز متعمد لضربة أمريكية، حيث من المؤكد أن الحكومة ستبقى وتقوى بالدعم الذي سوف تحصل عليه في مواجهة ما يسمى بالعدوان الصهيوني - الإمبريالي وفي كل الأحوال، فإن تأثير إيران في العراق يعمل لصالح الإستراتيجية الإيرانية؛ لذلك من مصلحة إيران أن تتعثر القوات الأمريكية في العراق، وأن تبقى هناك مشغولة لأطوال فترة ممكنة؛ لذلك يرى البعض أن شعور إيران بأنها

ستكون الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق جعلها تعتبر العراق خطها الدفاعي الأول، وتسعى لمنع الولايات المتحدة من الحصول على الفرصة والوقت الكافيين للتأمين والسيطرة الدفاعية على العراق، وإن أحد خياراتها هو إبقاء واشنطن منشغلة بالعراق من خلال اللعب بالورقة الشيعية، لكن هذه الإستراتيجية ستكون خطيرة بالنسبة لإيران لعدة أسباب منها:

أولاً: إن انكشاف التدخل الإيراني في جنوب العراق سيعطى واشنطن مبرراً كافياً لاتهامها بالمروق.

ثانياً: إن استعراض إيران لعضلاتها في الجنوب لا يعنى بالضرورة أن شيعة العراق سينصاعون إليها، وهم الذين اکتوا بنار الصراعات الماضية والذين يعتبرون نظام صدام خصمهم الأساسي الذي يجب أن تكون تجنب عودته بأي صورة من الصور هدفاً أساسياً.

هناك تيارات إسلامية هي في الوقت الحالي أشد خطراً على الولايات المتحدة من تلك الموجودة في إيران، كالتيار الوهابي، والسلفيين الإسلاميين، والذين يختلفون مع إيران، إذاً من مصلحة الولايات المتحدة استخدام إيران ومواليها في العراق لضرب أو تضيق الخناق على هذه الحركات التي تراها الولايات المتحدة أشد خطراً من إيران الجمهورية الإسلامية؟، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إلى جانب من يقف حكام العراق الجدد (والمقصود هنا بالائتلاف العراقي الموحد (الشيعي)، الذي ترعرع البعض من تنظيماته في إيران ونما عودها وقويت داخل تلك الدولة مثل حزب الدعوة الإسلامية، بل إن بعض التنظيمات ولد في رحم الجمهورية الإسلامية كالمجلس الإسلامي الأعلى في العراق، والجواب هنا صعب، بصعوبة القرار السياسي لحكام

العراق الجدد، فأى قرار هو أكثر مرارة من الآخر، والحقيقة أن هناك ثلاثة خيارات أمامهم.

الخيار الأول: الوقوف إلى جانب الصديق أو الحليف الجديد (الولايات المتحدة) ضد الدولة أو الامتداد العقيدي والمذهبي، طمعاً بالسلطة التي انتظروها طويلاً، وضياعها يعني الانتظار مجدداً لفترة جداً طويلة للحصول عليها مرة أخرى، إن لم يفقدوها بشكل نهائي حتى مستقبلاً، وهنا يكون حكام العراق الجدد رجحوا كفة المصالح على المبادئ فضلاً عن أنهم سيخسرون الكثير من تأييد الشعب لهم، لأن هناك تيارات عديدة بما فيهم من الشيعة أنفسهم تضرر الكره والعداء للولايات المتحدة كالتيار الصدري إضافة إلى تيارات وقوى أخرى مناهضة للاحتلال الأمريكي في العراق، ناهيك عن أنهم سيسخرون دعم المرجعية الدينية التي ساعدتهم في الوصول إلى السلطة، لأنه في كل الأحوال ومهما كان اختلاف وجهات النظر بين المرجعتين الدينية في النجف وقم حول بعض المسائل، إلا أن موقف المرجعية الدينية في النجف سيكون بالتأكيد بالوقوف بالضد من أي عدوان أمريكي أو أجنبي ضد إيران، وهذا منطق طبيعي وبالنتيجة سيكون الخاسر الأكبر في العراق هم حكام العراق الجدد في الائتلاف العراقي.

الخيار الثاني: إن وقوف الحكام الجدد إلى جانب إيران في الصراع الأمريكي الإيراني، مفضلين العقيدة على الذات والمصلحة، فهذا يعني أن حكام العراق في قائمة الائتلاف ستخسر السلطة أيضاً وستدفع الولايات المتحدة القابضة والمهيمنة على السلطة الفعلية في العراق إلى دعم قوى أخرى قد تكون شيعية المظهر ولكنها أمريكية الجوهر، أو الإتيان بحكومة علمانية تلبى رغبات الولايات المتحدة دون إحراج أو خجل.

الخيار الثالث: هو الوقوف على الحياد، وهذا الموقف في جوهره هو أقرب إلى الموقف الأول لأن الولايات المتحدة ستستخدم من مركز إشعاعها المزمع في العراق محطة عدوانية أو على الأقل لوجستية في صراعها مع إيران. وبالتالي يكون العراق قد سهل للقوات الأمريكية من مهمتها في ضربها لإيران.

وخلاصة القول إن الحديث عن عداة أمريكي إيراني أو تقارب أمريكي إيراني له انعكاساته على العراق بعد الاحتلال كما كانت له انعكاساته قبل الاحتلال، ومتى مازالت أسباب هذه الخصومة والعداء أو الخلاف انعكس ذلك من موقفها إزاء العراق، وتتلخص أسباب هذه الخصومة وعداء الولايات المتحدة لإيران في الآتي:

١. توسع القوة العسكرية التقليدية لإيران.
 ٢. معارضة إيران عملية السلام في الشرق الأوسط.
 ٣. سعى إيران الحثيث إلى امتلاك السلاح النووي.
 ٤. طبيعة النظام الإيراني القائم على الفكرة الشيعية وتشجيعه الإرهاب والتخريب.
- إلا أن أقوى الأسباب والذي يزيد في العداة الأمريكي الإيراني هو السبب الثالث كونه يثير أقصى درجات القلق للولايات المتحدة، وهذا ما حدث فعلاً حيث طورت إيران تكنولوجيتها وقدرتها على تخصيب اليورانيوم اللازم لتصنيع الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي يثير قلق إسرائيل حليفة الولايات المتحدة، وهو ما ترفضه رفضاً قاطعاً.

تركيا،

تمحور الموقف التركي حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٠٣م، وبشكل كامل في الموافقة على فتح القواعد الأرضية والجوية أمام القوات الأمريكية وبمشاركة القوات التركية بشكل مباشر في الحرب على العراق، وذلك مقابل حزمة من الطلبات تلبي رغبات صانع القرار التركي، وكانت الطلبات أو الثمن المطلق مقدماً كالتالي:

١. المطالبة بتمركز القوات التركية بين خطي العرض (٣٦، ٣٧).
 ٢. أن لا يقل تعداد أفراد الجيش التركي في العراق عن سبعين ألف مقاتل.
 ٣. يكون تموضع وانتشار القوات التركية خلف القوات الأمريكية.
 ٤. الحصول على ضمانات باستبعاد الأكراد من حكم شمال العراق.
 ٥. المشاركة في تقرير مصير العراق.
 ٦. الحصول على ١٥ مليار دولار في صورة قروض ومساعدات كتعويض عن الخسائر الاقتصادية.
- وهكذا يتضح أن المطالب التركية كانت في سقفها الأعلى، ولو تحققت كانت ستذهب في تاريخ الجمهورية التركية كأكبر مكاسب إستراتيجية تحققت منذ تأسيس الجمهورية التركية بالعام ١٩٢٣م.
- وتميز الأداء السياسي التركي أيضاً بسيادة تقديرات فعالية للمكانة الجغرافية التركية، مفادها الاعتقاد بأن واشنطن لن تدخل الحرب بدون تركيا؟ فثبت أن "السياسة التركية" مازلت رهينة تصوراتها المفرطة في التفاؤل عن حجمها الإقليمي والدولي؛ فأنقرة وإن تخطت مرحلة في طريقها للصعود الإقليمي بالانضمام إلى حلف الناتو وبتعاونها العسكري مع إسرائيل، إلا أن الأدوار الإقليمية لا يمكن لها تخطي الغطاء الدولي الذي يحدد سقف هذه

الطموحات ويعين هامش المناورة إلى حد كبير، وأثبت سير المعارك في العراق وتركيز القوات الأمريكية على الجبهة الجنوبية، بدلاً من الجبهة التركية الشمالية، الخطأ الكبير على الرهان بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدخل الحرب من دون تركيا، وأن واشنطن دشنت "سابقة تاريخية" في تاريخ العلاقات بين البلدين، عندما دخلت الحرب الواقعة على حدود حليفتها الإقليمية، ولكن بدون هذا الحليف حيث لم تحقق تركيا مكاسب إقليمية من الحرب على العراق واحتلاله، وكفى للتدليل على وطأة هذه النتيجة في عدم حصول تركيا على فوائد إستراتيجية، ويضاف أن تركيا فقدت قدرتها على المبادأة في العراق، كما أن الحال قبل الحرب كان مريحاً نسبياً لأنقرة من حيث الموضوع الكردي، وما يبعث على قلق تركيا بعد احتلال العراق هو احتمال قيام دولة كردية أو شبه دولة STATE SEMI في شمال العراق والارتداد سلباً بالتالي على الأناضول.

وازدادت المخاوف التركية بعد دخول الأكراد كركوك بعد الاحتلال، وتعيينهم محافظاً كردياً هناك وقلبوا بالتالي سلم الأولويات التركي تجاه الموصل والأكراد، والجدير بالذكر أن طوال التسعينات كانت كركوك خارج منطقة "الحكم الذاتي الكردي" المقامة منذ عام ١٩٩١م، والآن كركوك تحت سيطرة عسكرية كردية كاملة وبمحافظ كردي، في شكل لا يخفى من أشكال "السيادة".

أثناء المفاوضات الأمريكية التركية كان المطروح هو شروط وأثمان، وكان التفكير يدور حول المشاركة في تقرير مستقبل العراق، والآن ينشغل صانع القرار التركي بأسئلة مثل: كيف يمكن ضمان عدم قيام دولة كردية في شمال العراق؟، وكيف يمكن منع الأكراد مستقبلاً من السيطرة على نفط كركوك والموصل؟، ولأن جار تركيا الجديد هو الولايات المتحدة الأمريكية

فقد ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور الوكيل لأول مرة منذ عصر الحرب الباردة، فضلاً عن قدرة المبادأة وهي من المحددات الأساسية للأوزان الإستراتيجية والإقليمية، ويمكن إضافة عوامل خسارة أخرى مثل الانتعاش المحتمل في دور الأكراد العراقيين وتهديده المباشر للأمن القومي التركي، وأقصى ما تثار عليه السياسة التركية الحالية هو منع الأكراد من الحصول على نفط كركوك، لأن ذلك ليس ضرورياً لتحجيم تطلعاتهم القومية فقط، بل أيضاً لربطهم اقتصادياً بتركيا، وبالتالي منع اختلال التوازن داخل العراق كجزء من فضاء تركيا الاستراتيجي، وهناك مسألتان مهمتان تدخلان في الاهتمام الكبير لتركيا ولهما تأثيرهما الواضح في السياسة الخارجية التركية على الرغم من كونهما مسألتين عراقيين داخليتين وهما: المسألة الكردية وقضية مدينة كركوك، وكان للاحتلال الأمريكي دور في إثارتها.

المسألة الأولى: تركيا لا تريد للأكراد إلى أن يصلوا إلى مرحلة قيام كيان خاص بهم شبه ما يكون بالانفصال عن العراق بحد ذاته، لأن ذلك يعني أن هذا الإقليم المنفصل سيكون امتداد للمناطق التي يسكنها الأكراد في جنوب تركيا، بل إن هذا الإقليم المنفصل عن العراق سيكون البداية لقيام دولة كردستان والتي تضم أراضي أخرى وبالأخص من تركيا وإيران خاصة إذا ما علمنا أن عدد الأكراد في هاتين الدولتين يفوق كثيراً عدد الأكراد في العراق فيما أن هناك عدد أقل في سوريا.

المسألة الثانية: تركيا لا ترغب بإحداث تغيير ديموغرافي لمدينة كركوك النفطية حيث ترى أن غالبية سكانها هم من التركمان الذين لديهم صلات وثيقة مع تركيا.

دول الجوار العربي

السعودية

يؤثر احتمال ظهور الهلال الشيعي من العراق وإيران بلا شك على تصرفات بعض دول الخليج العربية في محاولاتها لتشكيل مسار الأحداث في العراق، ففي عام ٢٠٠٧م يظل احتمال حدوث الحرب السنية- الشيعية في الشرق الأوسط بعيداً، وعلى الرغم من ذلك فمن المؤكد أن قلق الدول العربية السنية في أن أحد المعازل السابقة للقومية العربية، وهو العراق، هو الآن في أيدي أحزاب سياسة شيعية، وإن الدول الأجنبية الأكثر نفوذاً في البلاد هي إيران وقد سبب هذا الأمر ذعراً هائلاً، وخاصة في دول الخليج ولسبب وجيه وفي السعودية حيث إن المناطق الغنية بالنفط في إقليم الإحساء (أغلب سكانها من الشيعة) وعلى الرغم من أن القيادة المحلية تعلن ولائها للدولة السعودية، فإن الشيعة هناك يرتبطون قلياً بالشيعة في جنوب العراق، ومعظمهم يختارون آية الله علي السيستاني (الفارسي) كمرجع لهم (مصدر محاكاة)، وسيؤدي أي انتصار للشيعة في العراق على السنة، وأي تقسيم للدولة إلى دولة كردية وسنية وشيعية، إلى اضطراب كبير للقيادة السعودية ولا يجب أن تقف السعودية مكتوفة الأيدي في حال انسحاب الولايات المتحدة من العراق الآن، والسبب الرئيس أن هذا الإجراء سيكون إيذاناً ببداية الحرب الأهلية السنية الشيعية في العراق، مع إمكانية محاربة إيران والسعودية بعضهما البعض في العراق وهناك تصور سعودي في احتمال سعي الولايات المتحدة إلى تقسيمها مستقبلاً، إذ تستخدم الولايات المتحدة وسيلة التهديد بالتقسيم أما

بالابتزاز السياسي أو لتحقيق التقسيم واقعاً على الأرض في ظروف مستقبلية بحجة من الحجج وهذا يعود إلى تنامي اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية منذ أحداث أيلول ٢٠٠١م باعتبار أن السعودية بؤرة التطرف والإرهاب، كما أن السعودية تخشى من إقامة نظام حكم شيعي في العراق وخاصة إذا كان هذا النظام متحالفاً مع الولايات المتحدة، وكذلك ترفض السعودية الفيدرالية المقترحة في العراق والتي ستشكل في جنوبه إقليماً شيعياً ترى فيه امتداداً لإيران ومحاذياً لمناطقها الشرقية ذات الأغلبية الشيعية.

سوريا،

هي من الدول العربية التي لا ترتبط بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، فعلاقتها متوترة دائماً مع هذه القوة العظمى وذلك بسبب عدد من الملفات، منها الموقف من إسرائيل وعملية التفاوض معها، والملف الفلسطيني المتضمن دعم سوريا لمنظمات فلسطينية إسلامية مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي، والملف اللبناني، وما ارتبط به من اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وما تلاه من تداعيات، ثم دعمها لحزب الله المناهض لإسرائيل، ثم جاء الملف العراقي الذي احتوى اتهام سوريا بتوفير ملاذ لعناصر النظام السابق، ودعم العمليات الإرهابية والمساهمة في عدم الاستقرار في العراق، وتسهيل مرور الإرهابيين بعد تدريبهم ودعمهم فضلاً عن تحالفها الاستراتيجي مع إيران ذات النظام غير الودود مع الولايات المتحدة.

إن طبيعة العلاقات السورية الأمريكية وخاصة بعد الرفض السوري للحرب على العراق عام ٢٠٠٣م ازدادت تآزماً بسبب تقرب القوات الأمريكية من الحدود السورية، وهذا ما حدث فعلاً فأصبحت القوات الأمريكية على الشرق من حدودها، بل أصبحت سوريا في وضع جيوسراتيجي جديد لا

يحسد عليه، هذا الوضع جعلها بين السندان الإسرائيلي في الجنوب ومطربة العراق المحتل من قبل القوات الأمريكية في الشرق إضافة إلى لبنان الذي بات مصدر ضعف لها بدلاً من كونه مصدر قوة.

إن الموقف السوري من الحرب على العراق جعل الإدارة الأمريكية تبعث الحياة من جديد في قانون محاسبة سوريا، ثم إقراره بعد أن وافق عليه مجلس النواب الأمريكي في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٣م، أما البعد الاستراتيجي السوري فإنه يختلف نسبياً عن كل من تركيا وإيران فمن ناحية لا تملك سوريا أوراقاً أو أدوات تدخل فاعلة مثل البعد الشيعي بالنسبة لإيران، كما أن المشكلة الكردية أقل أهمية مما في تركيا التي ترتبط هذه المشكلة لديها بصميم أمنها القومي، لكن دمشق محكومة في سياساتها تجاه العراق بالعامل الأمني أيضاً ولكن بدرجة مختلفة عن تركيا، وذلك أن العراق هو الجار الشرقي المباشر لسوريا؛ ما يعني أن طبيعة الوضع السياسي في العراق وتوجهات النظام الحاكم هناك من شأنها التأثير مباشرة على سوريا سلباً وإيجاباً وهو ما ينطبق بشكل أوضح على الوضع الراهن للعراق المحتل أمريكياً وبريطانياً.

وعلى المدى البعيد يبدو الأمر أكثر غموضاً وبالتالي مدعاة لقلق سوريا ذلك أن النظام العراقي السابق رغم العداء الشديد الذي ميز علاقته بدمشق لم يكن مصدر خطر حقيقي على الأمن السوري وطالما اجتمع البلدان على ما يشبه اتفاق ضمني غير مكتوب بعدم تحويل الخلافات السياسية والفكرية بين حزب البعث العربي الاشتراكي في القطرين إلى سياسات أو مواقف عدائية في حين أن الوضع الجديد في العراق _ ليس فقط بعد العملية الحالية لنقل السلطة بل أيضاً بعد خروج القوات الأمريكية هذا إذا خرجت _ غير مأمون

والمعطيات الحالية لا تحمل أي ضمانات أو تطمينات بشأن مستقبل الأوضاع على جبهتها الشرقية.

الأردن.

هو أقل دول المنطقة تأثراً بتداعيات الاحتلال للعراق، كونه قادراً على التكيف مع الأهداف والمصالح الأمريكية، والأردن الذي كان له موقف مغاير عن الدول العربية ١٩٩٠م من غزو العراق للكويت وفي التحالف الدولي ضد العراق في حرب عام ١٩٩١م، والذي تجسد بمعارضة الحرب وأراد حل المسألة عربياً، وعاد وأبدى معارضته أيضاً للحرب عام ٢٠٠٣م، وهذه المرة جاء منسجماً مع مواقف الدول العربية الراضية للحرب، وقد عبر الملك عبد الله من أن "ضرب العراق" يمثل كارثة للعراق وللمنطقة ويهدد أمن المنطقة واستقرارها، ولكن بعد اندلاع الحرب، واحتلال العراق، لم يحمل الملك عبد الله مسؤولية اندلاع الحرب لقوى التحالف فقط بل حمل صدام وكبار المسؤولين ذلك أيضاً، وهذا الإدراك الأردني متأًت من قدرة النظام الأردني للتكيف مع الواقع والتعامل مع المتغيرات الجديدة التي ظهرت في الساحة الإقليمية.

إن تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأردن لم تأت من وجود القوات الأمريكية في العراق، بل على العكس فقد تكيف مع نتائج الحرب الأمريكية على العراق، إلا أن ما أفرزه الاحتلال من نتائج فيما بعد ووصول "الشيعية" إلى السلطة في العراق هو الذي يقلق الأردن، وهذا ما عبر عنه العاهل الأردني من خشيته من إقامة ما أطلق عليه "الهلال الشيعي" والذي

يمتد (عبر تصوره) من إيران ليشمل العراق وسوريا والأردن، كما تحدث عن تفاصيل مثل أن هناك أكثر من مليون إيراني عبروا الحدود إلى العراق ليصوتوا في الانتخابات بتشجيع من الحكومة الإيرانية، كذلك فإن فكرة الفيدرالية تثير قلق النظام الأردني الذي عبر عنه العاهل الأردني حينما قال: "أخشى أن يكون اعتماد الفيدرالية طريقاً خاصة إذا ما بنيت على أسس طائفية وقومية".

الكويت

تبقى الكويت وعلاقتها بالعراق تشكل أحداثاً مهمة في التاريخ، وهي السبب المباشر لتغيير وجه العالم ونمط العلاقات الدولية، إلا أن هذا لا يعفي الكويت من تداعيات احتلال القوات الأمريكية للعراق، إذ إن هذه الدولة الصغيرة الحجم قدمت دعماً استراتيجياً ولوجستياً للقوات الأمريكية؛ حينما دخل في أراضيها أكثر من (٢٥٠) ألف جندي من القوات المتعددة الجنسيات وآلاف من المعدات والآليات والعربات المدرعة، وسمحت كذلك لهذه القوات باستخدام القاعدتين الجويتين العسكريتين (علي السالم وأحمد الجابر) كما سمحت باستخدام موانئها البحرية وتقديمها ملايين الدولارات كدعم عيني يشمل الغذاء والوقود، وكنتقدير أمريكي للدور الكويتي هذا صنفت إدارة بوش في أبريل (نيسان) ٢٠٠٤م الكويت حليفاً رئيسياً (خارج حلف الناتو) وهو تصنيف تم إعطائه لدول قليلة في العالم منها مملكة البحرين من دول الخليج العربي فقط، ورغم كل هذه المواقف الكويتية للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذا لا يعفيها من تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، لكونها دولة شرقية، أوسطية ومعنية بالتغيير من خلال:

١. استمرار الفوضى وعدم الاستقرار الأمني في العراق وهذا معناه تصدير هذه الحالة إلى الجارة الكويت لاسيما وإن مجتمعها الداخلي مهياً على حد ما لاستقبال مثل هذه الفوضى.

٢. الكويت أيضاً تخشى النفوذ والسيطرة الشيعية المطلقة في العراق لما في ذلك من تأثير على أوضاعها الداخلية حيث أن الجنوب العراقي ذو الأغلبية الشيعية محاذٍ لحدودها، وخشيتها تزداد على وفق تصورها فيما إذا كان هذا النفوذ الشيعي هو امتداد للنفوذ الإيراني، علماً بأنها اكتوت بنيران علاقاتها مع إيران إبان الحرب العراقية الإيرانية.

٣. أما في حالة فرضية استقرار العراق، وجعله نموذجاً في الشرق الأوسط وفق التصور الأمريكي والأكثر ترجيحاً أنه سيكون في العراق نظام وفق التصور الأمريكي، كما أن الأكثر ترجيحاً أنه سيكون في العراق نظام علماني ليبرالي (على وفق الوصفة الأمريكية)، وهذا سيدفع بتأثيراته إلى خلق مؤسسات المجتمع المدني في الكويت على غرار ما سيكون في العراق، الأمر الذي سيؤثر مستقبلاً على طبيعة نظام الحكم في الكويت بما يتماشى مع المشروع الأمريكي لنظامها الشرق أوسطي الكبير.

٤. على الرغم من انتهاء نظام صدام حسين قد أنهى هاجساً أمنياً ظل يؤرق دولة الكويت طيلة أكثر من عقد، إلا أن هذا لا يعني نهاية المشكلة بين العراق والكويت، فالعراق المعول عليه في أن يكون قاعدة الارتكاز لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهذا يتطلب أن يتنفس جغرافياً خاصة في إطلالته على الخليج العربي، حيث إن هذه الإطلالة في الوقت الحاضر ضيقة جداً، وبما أنه مقبل على مشاريع اقتصادية ضخمة فيما إذا لو صدقت الوعود الأمريكية، فإنه يحتاج إلى موانئ وسواحل أوسع على الخليج العربي وبالتأكيد

ستكون هذه على حساب الكويت، فلذلك لازال بعض المسؤولين العراقيين يطرحون مسألة تأجير جزيرة وربة وبوبيان، وهذا ما يؤرق الكويتيين خاصة وإن العراق أصبح أو سيصبح حليفاً للولايات المتحدة، وبمعنى أن هذه الأخيرة سوف لن تقف مستقبلاً مع الكويت ضد حليفها الجديد العراق، وهذا الأمر قد يدفع الكويت مكرهة إلى تلبية مطالب (العراق الجديد) الصديق والحليف للولايات المتحدة.

المراجع

١. أحمد منيسي، نكبة العراق؛ الآثار الاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام.
٢. ريم فؤاد شلبي/قبول الحقائق في العراق/ قراءات إستراتيجية/مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام السنة الثانية عشر/ والعدد الثامن/ أغسطس ٢٠٠٧م.
٣. د. حميد شهاب/ تداعيات الوجود الأمريكي على دول الجوار العراقي/ مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد: ١/٢٠٠٦م.
٤. د. مصطفى اللباد/ احتلال العراق وانعكاساته الإستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة/ الأهرام / مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
٥. سامح راشد/ عراق ما بعد الانتخابات/ نظرة عن المحيط الإقليمي/ السياسة الدولية والعدد ٦٠ / مركز الأهرام ٢٠٠٥م.
٦. د. سعدون الدليمي/ الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية- السورية/ مركز الخليج للأبحاث العدد السابع مارس / آذار / ٢٠٠٥م.
٧. د. فيصل الرفوع/ العلاقات الأردنية العراقية مركز أبحاث الخليج العدد السابع مارس/ آذار / ٢٠٠٥م.
٨. عبد الله خليفة الشايجي/ العلاقات الكويتية- العراقية/ مركز أبحاث الخليج العدد الرابع / أبريل / آذار / ٢٠٠٥م.
٩. د. عبد الكريم العلوي/ الطرق من الاحتلال العسكري للاحتلال التعاقدى/ جريدة العربي - القاهرة.

الإسلام والغرب.. تعاون أم مواجهة؟

د. محمد مورو^(١)

هناك الآن أكثر من اتجاه بشأن العلاقة المفترضة بين الإسلام والغرب أو الإسلام وأمريكا باعتبارها الممثلة الكبرى للحضارة الغربية. فهناك الغرب وأمريكا وبعض القوى المحلية عندنا تدعونا إلى الالتحاق بالركب الحضاري الغربي والاندماج في الحضارة الغربية والتخلي عن ديننا وحضارتنا وقيمنا أو على الأقل قصر علاقتنا به على العبادة الفردية والضمير، وهؤلاء يقولون إنه قد ثبت أن الحضارة الغربية حضارة عظيمة ويجب أن تسود العالم، أو يقولون إنه لا أمل ولا فرصة للمواجهة ومن الأفضل أن ننصاع لها، وهؤلاء بالطبع منافقون ومخادعون فلا الحضارة الغربية حضارة عظيمة، ولا هي حضارة ذات أخلاق، ولا هي قدر مقدور لا يمكن الفكاك منه، هؤلاء بالتحديد يدعوننا إلى الاستمرار في أداء دور

^(١) باحث ومفكر إسلامي مصري.

الضحية والذبيحة، خاصة بعد أن شحذ الجزار سكينه وأصيب الآكلون بنهم شديد، وفضلاً عن أننا سنكون مجالاً للنهب فإنهم يطلبون منا أن نتخلى عن قيمنا وذاتيتنا ومبادئ ديننا وحضارتنا وهذا بالطبع مرفوض.

واتجاه آخر يقول بأن الحضارات تتفاعل مع بعضها البعض أو تتزوج وإن الحضارة الغربية ليست غريبة فقط بل إنسانية أي أنها استفادت من كل الحضارات التي سبقتها وتفاعلت وتزاوجت معها وخرجت في النهاية لتكون حضارة إنسانية كلها، وهذا الرأي خطير وبراقي ولكنه خطأ، ولكي نعرف أنه خطأ ينبغي علينا أن نفرق بين أمرين أحدهما التفاعل والتزاوج والآخر التعاون، فالتفاعل والتزاوج لا يتم إلا بين حضارات أو إبداعات حضارية من عائلة واحدة مثل الحضارة الرومانية واليونانية والإغريقية والجرمانية والسكسونية وهكذا.. وهذا التفاعل والتزاوج لا يتم بين حضارات من عائلات مختلفة، أي مختلفة نوعاً وكمياً، فلا يمكن مثلاً الحديث عن تمازج وتزاوج حضاري بين حضارة تقوم على الوثنية كالحضارة الغربية وأخرى تقوم على التوحيد كالحضارة الإسلامية، والأمر هنا أشبه بعمليات التطعيم التي تتم في النباتات، فلا بد لكي تنجح عملية التطعيم هذه أن تكون بين أنواع معينة من النباتات تنتمي إلى عائلة واحدة، أو عائلات متقاربة، ولكن هذا التطعيم يفشل تماماً إذا ما تم بين شجرتين لا تنتميان إلى عائلة أو عائلات نباتية متقاربة.

وفي الحقيقة إن إمكانية التزاوج والتفاعل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية أمر مستحيل؛ لأن أي دراسة متعمقة للأساسيات التي قامت عليها كل من عائلة الحضارة الإسلامية وعائلة الحضارة الأوروبية لا تترك مجالاً للشك في أن لكل منهما طريقاً مختلفاً وسياًقاً خاصاً، لهذا يهدف الحديث عن التواصل الحضاري أو التفاعل الحضاري أو التزاوج الحضاري إلى

الإلحاق والتبعية الحضارية باعتباره جزءاً أساسياً في عملية الإلحاق الاقتصادي والثقافي والسياسي والسيطرة العسكرية.

وينبغي في هذا الصدد أن نلتفت إلى مجموعة من النقاط، فالداعون إلى الاندماج في الحضارة الغربية، ينسبون نقطة أساسية وهي أن الحضارة الغربية لن تقبل الاندماج بها وأن يصبح غيرها جزءاً منها يستمتع بنفس الحقوق الحضارية معها، إنهم فقط يعنون بالاندماج أن نظل تابعين وأن نظل مجالاً للنهب دون مقاومة، ففرنسا مثلاً التي أدمجت الجزائر فيها وجعلتها جزءاً منها لم تقبل أن تعطي الجنسية الفرنسية للجزائريين مثلاً ولم تقبل أن يكون لهم مثل حقوق الانتخاب التي للفرنسي مثلاً!.

والداعون إلى التزاوج والتفاعل الحضاريين مع الحضارة الغربية ينسبون الظروف المشبوهة التي ظهرت فيها مثل هذه الدعوة، فهذا الموضوع لم يطرق بعيداً عن غابات ذات علاقة بالصراع الدائر بين القوى الاستعمارية والشعوب المقهورة والمستضعفة، فعندما طرح منظوراً أوروبياً هذا الموضوع كانوا في أغلبهم يرمون إلى سيادة الحضارة الأوروبية على العالم بكل ما تحمل من فلسفات وقيم ومعايير ومفاهيم، وذلك من خلال الترويج للحضارة الأوروبية وضرب الحضارات الأخرى، أو طمسها، أو الإنقاص من قدرها أو خلطها بما يلغيها، وهو أمر يؤدي بالشعوب إلى فقدان هويتها ومقومات شخصيتها الأساسية، وإلى ضرب عوامل وجودها المادي والثقافي المستقل، فتصبح مكشوفة أمام طغيان المستعمرين ثم تتحول إلى تابع ذليل تلتقط الفتات، وتقف على العتبات، دون السماح لها بالدخول إلى صدر البيت.

والشيء الوحيد الممكن في العلاقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ولو من الناحية النظرية هو التعاون على أساس استقلال كل منهما وعلى أساس انفراد كل منهما بخصائصها الذاتية المتميزة دون أن تحاول

السيطرة أو ظلم أو نهب الأخرى، والإسلام بالطبع يرحب بالتعاون ويدعو إليه في إطار الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة، ولكن هل تقبل الحضارة الغربية التخلي عن النهب والظلم والعنصرية والعنف من أجل هذا التعاون؟ لنأخذ مثلاً مجال العلوم الطبيعية، وهذه الأطروحة تنقسم إلى قسمين: قسم خاص بالحقائق العلمية والمكتشفات العلمية، وقسم خاص بتوجيه هذه العلوم في اتجاه معين أي لإنتاج سلعة ضرورية مثلاً أو كمالية، للقضاء على مرض أو لنشر مرض! لإنتاج أدوات تسعد الإنسان أو لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، لإصلاح البيئة والمحافظة عليها أو لتخريبها وتلويثها.

أي أن هناك شقاً علمياً وشقاً قيمياً، والحضارة الإسلامية مثلاً عندما كانت متقدمة علمياً كانت توجه هذه العلوم لإسعاد الإنسان وتلبية حاجات كل البشر، بل وكانت تسعى سعياً لنشر العلوم ولا تحجبها عن الآخرين، لأن حبس العلم جريمة في الفقه الإسلامي، أما الحضارة الغربية فإنها عندما تقدمت علمياً استخدمت منجزات العلم في تحقيق أكبر وسائل النهب وقهر الشعوب الأخرى وظلمها بل إنها أيضاً تحجب العلم عن الشعوب الأخرى، بل وتحاكم من يجروا على نقل شيء منها لبلاده " قضية الدكتور مهندس عبد القادر حلمي مثلاً " بل تغتال كل من ينجح علمياً في البلاد الأخرى.

على أية حال من الناحية النظرية يمكن التعاون في الاستفادة من العلوم الطبيعية ونقلها دون ربط ذلك بغايات وأهداف استخدماتها أي في الشق العلمي دون الشق القيمي، ولكن هل تقبل الحضارة الغربية ذلك وهي التي تغتال العلم، وتحرم نقل العلم وتحاكم من يفعل ذلك، بل وتضرب أي نهضة علمية في أي مكان خارج دائرتها الحضارية؟.

نؤكد مرة أخرى أن الإسلام يحض على التعاون، ويحرص عليه، ولكن التعاون ليس الاندماج والتزاوج والإلحاق، التعاون يقوم على استقلال

حضاري كامل فالحضارة الغربية عندما نقلت العلوم الطبيعية من الحضارة الإسلامية أخذتها دون شقها القيمي، أخذتها وهضمتها ووجهتها وفقاً لمعاييرها الحضارية، وجهتها للتدمير والتلويث والإفساد وتحقيق أكبر قدر من آليات النهب، أما نحن فمن المفروض أن نأخذ العلوم الطبيعية من الغرب دون شقها القيمي فنهضمها وتصبح جزءاً من شخصيتنا الحضارية المستقلة فنوجهها طبقاً لمعاييرنا وقيمنا الحضارية في إسعاد الإنسان وتحقيق الرفاهية لكل البشر وليس لنا وحدنا.

هل هناك فرصة للتعاون مع الغرب؟

قلنا إنه لا يمكن ولا نقبل لا الإلحاق الحضاري مع الغرب ولا التزاوج والتفاعل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية؛ لانتماهما إلى عائلتي حضارتين مختلفتين، ولأن هذا في النهاية يعني التحول إلى تابع ذليل يظل خاضعاً للنهب والسيطرة، وقلنا إن العلاقة الصحيحة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية هو التعاون على أساس الاستقلال الحضاري الكامل والشخصية الحضارية المستقلة، ولكن هل هناك فرصة للتعاون؟ هل يقبل الغرب هذا التعاون؟ هل تاريخنا معه يسمح بذلك؟ هل تركيب الحضارة الغربية تسمح بذلك؟.

إن تركيبة الحضارة الغربية تقوم على النهب والقهر والعنصرية، ورخاء ورفاهية أهل الحضارة الغربية جاء من نهب ثروات الشعوب الأخرى واسترقاق أهلها، ولكي تستمر هذه الرفاهية لابد أن يستمر النهب والقهر، فهل أهل الحضارة الغربية مستعدون للتوقف عن النهب والقهر والعنصرية؟ هل هم مستعدون للتخلي عن رفايتهم القائمة على ثروات الآخرين من أجل التعاون معنا أو مع غيرنا؟

أعتقد أن ذلك صعب، بل يبدو مستحيلاً، وبالتالي فإمكانية التعاون بشروطها الصحيحة صعبة أيضاً، بل وتبدو مستحيلة وحتى إذا حدثت المعجزة وتخلّى أهل الشمال عن القهر والعنف والعنصرية فماذا يبقى من الحضارة الغربية؟ إنهم يسقطونها تماماً، إنهم يفقدونها سماتها الأساسية، أي يقبلون الاندماج في نمط حضاري آخر وفي حالة دخولهم في النمط الحضاري الإسلامي مثلاً، فإننا لن نعاملهم معاملة التابع، بل معاملة الإسلام التي نقول إنهم أصبحوا مثلنا تماماً لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

وإذا كانت تركيبة الحضارة الغربية لا تسمح بالتعاون إلا بانتفاء خصائص الحضارة الغربية ذاتها، وبالتالي فالتعاون هنا صعب ويكاد يكون مستحيلاً، ورأي أهل الحضارة الغربية فينا وموقفهم منا لا يسمح بقيام مثل هذا التعاون، فهم ينظرون إلينا نظرة صليبية عنصرية حاقدة لا تقبل بأقل من تدمير حضارتنا تماماً، وفي قول لا يخلو من الدلالة يقول المعلق فاسيليف: "إن أمريكا الآن تنظر إلى العالم الإسلامي بوصفه إمبراطورية الشر الجديدة التي حلت محل الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان إمبراطورية الشر القديمة والتي تركزت كل الجهود الأمريكية خلال أكثر من أربعين عاماً للقضاء عليها".

وهذا المعلق المشهور فاسيليف استخدم هذه الحقيقة ونفس المصطلح المستخدم دائماً من قبل الأوروبيين والأمريكيين تجاهنا، فالبابا أوربان الثاني الذي فجر الحروب الصليبية قال في مجمع كليرمونت في سنة ١٠٩٥م: "إن إرادة الرب تحتم على المسيحيين تخليص بيت المقدس من أيدي إمبراطورية الشيطان"، وعندها خرّ الكهنة الحاضرون راكعين تحت قدمي البابا!!.

والبارون دي كارافو يقول: "أعتقد أن علينا أن نعمل جاهدين على تمزيق العالم الإسلامي وتحطيم وحدته الروحية مستخدمين من أجل هذه الغاية

الانقسامات السياسية والعرقية.. دعونا نمزق الإسلام بل نستخدم من أجل ذلك الفرق المنشقة والطرق الصوفية.. وذلك لكي نضع الإسلام، لنجعله عاجزاً إلى الأبد عن صحة كبرى^(١).

ويقول يوجين روستو اليهودي: "إن الحوار بين المسيحية والإسلام كان صراعاً محتتماً على الدوام، ومنذ قرن ونصف خضع الإسلام لسيطرة الغرب أي خضعت الحضارة الإسلامية للحضارة الغربية والتراث الإسلامي للتراث المسيحي وتركت هذه آثارها البعيدة في المجتمعات الإسلامية^(٢)".

ويقول لورانس براون: "لقد كنا نخوف بشعوب مختلفة، ولكننا بعد الاختبار لم نجد مبرراً لهذا الخوف، لقد كنا نخوف من قبل بالخطر اليهودي والخطر الأصفر وبالخطر البلشفي إلا أن هذا التخويف كله لم نجده كما تخيلناه، إننا وجدنا اليهود أصدقاء لنا، وعلى هذا يكون كل مضطهد لهم عدونا اللدود، ثم رأينا البلاشفة حلفاء لنا، أما الشعوب الصفر "الصين، اليابان" فإنها ليست خطيرة لهذه الدرجة، ولكن الخطر الحقيقي كان في نظام الإسلام وفي قدرته على التوسع والإخضاع، وفي حيويته، إنه الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي^(٣)".

ويقول مورو بيرجر في كتابه "العالم العربي": "لقد ثبت تاريخياً أن قوة العرب تعني قوة الإسلام فليدمروا بتدميرهم الإسلام^(٤)"، ويضيف مورو بيرجر: "إن الخوف من العرب واهتمامنا بالأمة العربية ليس ناتجاً عن وجود البترول بغزارة عند العرب، بل بسبب الإسلام، ويجب محاربة الإسلام

(١) مروان بحيري - الدراسات الاستعمارية في الإحياء الإسلامي في القرن ١٩.

(٢) نقلاً عن عبد الوراث سعيد "أمتنا والنظام العالمي الجديد".

(٣) د. مصطفى الخالدي.. د. عمر فروخ - التبشير والاستعمار.

(٤) جلال العالم - قادة الغرب يقولون - المختار الإسلامي.

للحيلولة دون وحدة العرب التي تؤدي إلى قوة العرب، لأن قوة العرب تتصاحب دائماً مع قوة الإسلام وعزته وانتشاره^(١)، ويقول ج. سيمون: "إن الوحدة الإسلامية تجمع آمال الشعوب السمر وتساعدتهم على التخلص من السيطرة الأوروبية"^(٢).

ويقول سالازار دكتاتور البرتغال السابق: "إن الخطر الحقيقي على حضارتنا هو الذي يمكن أن يحدثه المسلمون حين يغيرون نظام العالم"، ولما سأله أحد الصحفيين: ولكن المسلمين مشغولون بخلافاتهم عنا.. أجابه: "أخشى أن يخرج من بينهم من يوجه خلافهم إلينا"^(٣).

ويقول ريتشارد هيرير دكمجيان: "إن قلة فقط خارج نطاق العالم الإسلامي كانت قادرة على توقع انبعاث إسلامي في البيئة المعاصرة وإن ضعف البصيرة في مجال التصور الذي أحدثته المادية الغربية والماركسية قد أعمى بقوة كل العلماء ورجال الدين الذين مالوا إلى استبعاد قوة الإسلام أو التقليل من شأنها"^(٤).

ويحذر المفكر الألماني باول شمتر قائلاً: "سيعيد التاريخ نفسه مبتدئاً من الشرق، عوداً على بدء من المنطقة التي قامت فيها القوة العالمية الإسلامية في الصدر الأول للإسلام وستظهر هذه القوة التي تكمن في تماسك الإسلام ووحدته العسكرية، وستثبت هذه القوة وجودها، إذا ما أدرك المسلمون كيفية

(١) محمد محمد الدهان - قوى الشر المتحالفة - دار الوفاء.

(٢) د. عمر فروخ - مرجع سابق.

(٣) جلال العالم - مصدر سابق.

(٤) ريتشارد هيرير دكمجيان - الأصولية في العالم العربي - ترجمة عبد الوارث سعيد - دار الوفاء.

استخراجها والاستفادة منها وستقلب موازين القوى لأنها قائمة على أسس لا تتوافر في غيرها من تيارات القوى العالمية^(١).

ويقول المفكر الإنجليزي هيلد بيلوك: "لا يساورني أدنى شك في أن الحضارة التي ترتبط أجزاؤها برباط متين وتتماسك أطرافها تماسكاً قوياً، وتحمل في طياتها عقيدة مثل الإسلام لا ينتظرها مستقبل باهر فحسب بل ستكون أيضاً خطراً على أعدائه".

وما بين الحقد على الإسلام، وكرهيته، والدعوة إلى تدميره والقضاء عليه أو التخويف منه ومن خطره التي تسود الروح الفكرية الأوروبية على اختلاف مدارسها هل هناك فرصة للتعاون بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية؟.. الإجابة: هذا صعب بالطبع.

وإذا تركنا كل ما سبق والتفتنا قليلاً إلى التاريخ، نجده مفعماً بالصراع الدامي الذي خاضته الحضارة الأوروبية ضد الإسلام للقضاء عليه وخاصة الإسلام دفاعاً عن نفسه ونشراً لقيمه وإنقاذاً للعالم من الظلم والطغيان.

خاض الإسلام معارك شرسة ضد الحضارة الأوروبية المتوحشة منذ اللحظة الأولى واستطاعت جيوش الإسلام أن تنتصر في اليرموك وعمورية وحطين، ثم بدأت أوروبا تستعيد المبادرة فظهرت الحروب الصليبية بدءاً من سنة ١٠٩٥م وحتى ١٢٩٤م في المشرق العربي أما في المغرب العربي فإن الإسلام استطاع أن يفتح أفريقيا والأندلس.

واستمرت المعارك مع الحضارة الغربية في الأندلس ثمانية قرون وفي بلاد المغرب العربي ألف عام قبل دخول الأندلس وأثناء الحكم الإسلامي للأندلس وبعد سقوط الأندلس، ولم يتوقف الصراع مع الحضارة الغربية لا في

(١) باول شمنز - نقلاً عن عبد الوارث سعيد - أمتنا والنظام العالمي الجديد.

الشرق ولا في الغرب، ففي الشرق ظهرت الخلافة العثمانية واستطاعت أن تتقذ العالم الإسلامي من السقوط، ودخلت في معارك طاحنة مع أوروبا انتهت بفتح القسطنطينية ١٤٥٣ على يد محمد الفاتح، بل وانتشرت جيوش الإسلام في أوروبا مرة أخرى تعاود الهجوم، وتعرضت الخلافة العثمانية إلى ضغط رهيب انتهى بسقوطها، وقبل ذلك بقليل بدأت أوروبا حملتها الصليبية الثانية على العالم الإسلامي والمسماة باسم الاستعمار بدءاً من هجوم نابليون ١٧٩٨ وانتهاء بسقوط معظم بلاد العالم الإسلامي في قبضة الاحتلال الأوروبي، وفي المغرب العربي ظلت أوروبا ترسل حملاتها الصليبية إلى المغرب بعد سقوط الأندلس، فتعرضت الجزائر وحدها إلى ١٠٠ حملة صليبية في أقل من ٣٠٠ عام بعضها برتغالي والآخر فرنسي أو إنجليزي أو إسباني أو ألماني أو بلجيكي بل وحتى أمريكي، وانتهى الأمر بسقوط الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي ١٨٣٠م ثم تبعها المغرب وتونس.

إذاً فبرغم أننا لا نرفض التعاون مع الحضارة الأوروبية في إطار الاستقلال الحضاري لكل منا، إلا أنه لا التركيبية الحضارية الغربية تسمح بذلك ولا رأي قادتها فينا وأهدافهم تجاهنا تسمح بذلك، ولا تداعيات التاريخ القديم والحديث تسمح بذلك، وبالتالي لكي نعيش لا نخضع ونذوب وننتهي لآبد من المواجهة.

حرب شاملة في مواجهة حرب شاملة..

إذاً فالمعركة حتمية، ولا سبيل هناك إلا المواجهة، أو الموت، وحتى المواجهة مع الهزيمة ربما تعطينا الفرصة في الصمود والحفاظ على البذور صالحة تحت التربة لتعود من جديد لتثمر في مرحلة أخرى، ولكن الانصياع

والخضوع لا يعني فقط خسائر هائلة في الحاضر بل يعني تدمير المستقبل، لأنها تطال البذور الكامنة تحت التربة.

والمعركة هنا معركة حضارية شاملة، أي سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وثقافية، والغرب يستخدم معنا كل الوسائل السياسية والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية أيضاً، وما دام الغرب يشن علينا حرباً شاملة فلا بد من مواجهته بحرب شاملة، تواجه بالكفاح وحتى إذا سلمنا بصحة مقدمة هؤلاء وهي أن الغرب وأمريكا أقوىاء بدرجة لا يمكن مواجهتها، فإن النتيجة التي توصلوا إليها خطأ، لأن معنى مثل هذه القوة الهائلة للغرب وأمريكا أن الخضوع لهم سيؤدي إلى النهاية والموت والاندثار، وأن الخضوع لن ينقذنا ولن يحقق دمعنا، بل إن الخضوع سيتسبب في خسائر أكثر من المواجهة حتى ولو كانت غير متكافئة، على الأقل فالمواجهة سوف تقلل الخسائر وسوف تسمح للبذور الكامنة تحت التربة بالبقاء، بعيداً عن يد الغرب فتعود لتنثر في فرصة أخرى مستقبلية.

وفضلاً عن ذلك فإن الحضارة الغربية تحمل في داخلها الكثير من نقاط الضعف التي ينبغي الصمود واستثمارها أو الصمود وانتظار أن تؤدي تلك المواقع الضعيفة في جسد الحضارة الغربية إلى انفجار داخلي، فالإنسان في الحضارة الأوروبية مثلاً يفتقد التوازن بين حاجاته المختلفة ويفتقد التوازن في علاقاته مع الجماعة، وهذا يؤدي إلى انتشار الأمراض النفسية والجريمة والانحراف والشذوذ الجنسي وزيادة استهلاك الخمر والمخدرات إلى حدود أصبحت تهدد حياة مئات الملايين من سكان أوروبا وأمريكا وهو ما يمكن أن يؤدي على المدى المتوسط أو الطويل إلى انهيار الحضارة الغربية من داخلها، أضف إلى ذلك أن الرغبة في تحقيق أقصى قدر من النهب وبالتالي عدم التورع عن استعمال أقصى قدر من العنف ومع تزايد قوة الأسلحة

الفتاكة يجعل العجلة العسكرية تدور بلا توقف مما يجعلها في النهاية قابلة للانفجار من داخلها أو بالتصادم مع بعضها البعض وإذا كانت الحرب العالمية الثانية التي نشأت بسبب التنافس على الربح بين دول كلها تنتمي إلى الحضارة الغربية قد أدت إلى قتل ٦٢ مليون إنسان معظمهم من الأوروبيين فكم يا ترى سوف يقتل في المعركة المسلحة والحرب الشعبية، وعلينا أن نواجه بالوسائل السياسية ونواجهه برفض الخضوع لوسائل النهب التي يمارسها ومن خلال بناء نمط اقتصادي مستقل وغير تابع ويعتمد على قوانا الذاتية ويقطع تماماً خيوط التبعية مع الغرب، ونواجهه أيضاً بتصفية كل مراكز الثقافة المغتربة وكل أشكال الاختراق الثقافي، ونواجهه بثورة ثقافية شاملة تعتمد على تأكيد قيمنا الحضارية، ونواجهه بالوحدة، ورفض التجزئة التي فرضها علينا، ونواجهه بتعبئة شعبية شاملة، ونواجهه بحرب حضارية شاملة في مواجهة حرب حضارية شاملة.

ويجب أن ننتبه هنا إلى نقطة خطيرة، وهي أن أخطر هذه المواجهات هي على الجانب الثقافي، لأن الاختراق الثقافي يدمر حياتنا من الداخل، ويقلل قدرتنا على المواجهة ويضرب فينا قيماً الإيجابية مثل الجهاد والوحدة والرفض، وبالتالي يجعلنا عاجزين عن المواجهة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ولابد أن ننتبه إلى أنه ما دامت الحرب حضارية وشاملة فليس من المعقول مثلاً أن نستخدم قيماً ووسائل واستراتيجيات مستمدة من الغرب لمحاربته بها ومهما كانت براقة فإنها لن تجدي في مواجهته، فكيف أواجهه على أرضيته الثقافية والحضارية؟ لابد أن أواجهه بأساليب وتكتيكات وقيم ووسائل واستراتيجيات مستمدة من ذاتنا حتى تظل قادرة على الاستمرار.

هناك من يروجون بأنه لا قدرة ولا سبيل إلى مواجهة الغرب وأمريكا وأن توازن القوى مختل تماماً لصالحهم، وأنه لا داعي للمواجهة؛ لأنها لن تفيد وأنه من الأفضل الخضوع أو البحث عن سبيل للتفاهم، وإذا كنا ندرك أنه لا سبيل للتفاهم فإن المتاح وفقاً لمنطق هؤلاء هو الخضوع فقط، مع العلم أن القدرات التدميرية لتلك الدول أصبحت هائلة بالمقارنة إلى مثلتها أثناء الحرب العالمية الثانية، وفضلاً عن ذلك فإن الرغبة في الربح بدون وازع أخلاقي ولا مراعاة للتوازن البيئي يمكن أن تؤدي إلى كارثة تهدد كوكب الأرض بأكمله. ويلخص الأستاذ منير شفيق في كتابه: "الإسلام في معركة الحضارة" نقاط الضعف في الحضارة الغربية كالتالي:

١. التطور العام غير المتوازن بالنسبة إلى مختلف المجالات، فقد تكثف في المجالات المادية واختل على مستوى العلاقات الإنسانية والأخلاقية مما يؤدي في النهاية إلى الإسراع بسقوطها لأن حالها يصبح كحال الذي يقف على قدم واحدة، فمهما بلغت قدمه من القوة إلا أنها ضعيفة حين يتعرض الجسد كله إلى هزة قوية.

٢. اتسعت الهوة بين أصحاب تلك الحضارة والغالبية العظمى من شعوب العالم مما دفع بها إلى مواجهة قوى لا قبل لها بها، فالأقلية الظالمة مهما قويت وتمكنت تظل ضعيفة أمام قوة الأغلبية المظلومة صاحبة الحق، فالتضاد مع حقوق غالبية الشعوب ومصالحها يؤدي إلى انهيار تلك الحضارة مهما طال الزمن.

٣. التآكل الداخلي يشكل سمة أساسية مميزة لمجتمعات الحضارة الإفرنجية سواء أكان ذلك على مستوى المجتمع منفرداً أم على مستوى صراع تلك المجتمعات فيما بينها، إن الصراع على امتلاك القوة والسيطرة والتنازع لامتلاك الثروة يؤديان بالإسراع بعملية التآكل الداخلي.

٤. إن إطلاق الغرائز والنزعات البهيمية وانتشار الفساد والانحلال قد يصل في تلك الحضارة إلى ضعف داخلي شديد يجعلها غير قادرة حتى على الاستفادة من قوتها المادية، مما قد يكرر صورة الجندي الروماني الذي ربط بالسلاسل لكي لا يفر في معركة اليرموك، على الرغم من الكثرة العددية للرومان في تلك المعركة، وقوة دروعهم، وطول رماحهم ومضاء سيوفهم وفراهة خيولهم.

وقد يقول قائل إن الحضارة الغربية يمكن أن تعالج نقاط ضعفها أو تتخلص منها، وبالتالي تجدد نفسها، وهذا القول يعكس جهل أصحابه بطبيعة وجوهر الحضارة الغربية وطبيعة وجوهر نقاط الضعف فيها؛ لأن نقاط الضعف هنا هي من صميم وجوهر الحضارة الغربية وليس عارضاً عليها ولا ناشئاً من عوامل جانبية أو إهمال من القواد أو غيرها، إنها تتبع من داخلها ومن صميمها بطريقة تلقائية وحتمية بحيث إنه من المستحيل عليها معالجتها أو التخلص منها، وإذا حاول أهل الحضارة الغربية التخلص من تلك العيوب فإنهم سيتخلصون من الحضارة الغربية ذاتها.

فمثلاً إن السعي لتحقيق أقصى درجات القوة العنيفة المادية من أجل السيطرة على العالم ونهب ثرواته بلا حدود يجعل تلك الحضارة تدوس على كل القيم والمعايير التي تتعارض مع هذا السعي، أو بتعبير آخر إن ذلك السعي يسخر كل شيء من أجله، وهذا في حد ذاته يسمح بالتفوق في مجالات محدودة، وهذه نقطة قوة أساسية في الحضارة الغربية، وهي أيضاً سبب انهيارها المتوقع في مجالات أخرى، المجالات الأخلاقية والنفسية والإنسانية واندلاع أشد الصراعات الداخلية والخارجية مما يشكل بدوره نقطة الضعف المركزية في هذه الحضارة، إن نقطتي القوة والضعف المتولدتين عن تلك السمة الأساسية في الحضارة الغربية سيصلان في نهاية المطاف إلى تدميرها

إن لم يعرضاً مستقبل الإنسانية كلها إلى خطر قريب من شبه الإبادة الجماعية.

ومثل آخر: إنه إذا حاول نظام حكم عنصري التخلص من عنصريته، فإنه في الحقيقة يتخلص من نفسه، لأن العنصرية هنا هي التي شيدت بناءً وهي التي تسمح له بالاستمرار، فلو لا النهب والاسترقاق والفصل العنصري لما كان هذا النظام العنصري قد نشأ، ولما كان حقق لنفسه هذا الرخاء، ولما استطاع أن يستمر لحظة بعد التخلص من العنصرية.

أولويات التعليم العراقي في المرحلة الراهنة

د. منذر نعمان الأعظمي^(١)

هذه الملاحظات مساهمة أولية لتشخيص أهم جوانب أزمة التعليم في العراق بعد الاحتلال، وطرق مواجهتها في مسيرة الاستقلال التام، وما بعده، وتتركز الملاحظات على مجالي التعليم الابتدائي والمدارس والمحافظات على ثلاثة مستويات مستقلة، نوعاً ما عن بعضها البعض.

المستوى الأول هو خراب المدارس كأبنية وتهميشها كمراكز حضارية في حياة المدن، والمستوى الثاني هو تدهور الإدارة التعليمية في المدارس والمحافظات والامتحانات والسياسات التعليمية للدولة، والمستوى الثالث هو في المحتوى أي تدهور المستوى المعرفي في التعليم طلاباً ومعلمين؛ فهناك عملية مستمرة مؤسفة في إفراغ التعليم من أهم محتوياته في تطوير قدرات الطلبة على التفكير ونمو كفاءاتهم ومواهبهم المتعددة في أطر المسؤولية العامة، وتحويل دور المعلم إلى التدريب على مهارات شكلية قابلة للقياس البسيط، كعبور الامتحانات بأي شكل كان.

(١) كاتب عراقي، ومستشار في التعليم والمناهج العلمية والتربوية.

إن اختصاص الكاتب للسنين الثلاثين الماضية هو في المجال الثالث أي محتوى التعليم، وفي هذا المجال تنتهي الملاحظات بأفكار أولية حول أهمية التجريب في ظروفنا العراقية الخاصة في تطوير الطلبة والمعلمين، وهنا أمل معالجة جدوى متابعتنا في الظروف الراهنة لأساليب التدريس والمناهج الحديثة التي لا تعتمد على التكنولوجيا العالية أو الاستثمارات الضخمة؛ بل تتبنى منظور تطوير القدرات الذهنية للناشئة (فعلياً: الذكاء)، عبر التفاعل التعاوني في فعاليات صيفية تجريبية مفتوحة، في مقابل أساليب النقل والإيضاح والشرح السائدة للمناهج والنصوص المقررة، سواء في التعليم الأساسي أو للمتفوقين، وهذه الأساليب الحديثة تجريبية وتعتمد على المعلمين المبادرين، وقد يبدو غريباً أن نعالج أمراً كهذا في ظروف الاحتلال والمقاومة الراهنة.. لكننا يجب أن نعمل ليومنا هذا ولغد أيضاً، وأن ما يمكن تهيئته لما بعد الاستقلال التام، أو لمراحله مهما طال، من بناء حضاري يعتمد على كفاءات نسبية مهما قلت من طلابه ومعلميه الذين ينشأون في الظروف الاستثنائية الراهنة.

ويجدر بي منذ البدء الاعتراف بنواحي الضعف والقوة في منهج هذه الملاحظات فهي تستند على العلاقة غير المباشرة مع الوضع العراقي من جهة، وعلى المقارنة مع التجارب الأوروبية التي كنا نقرب من مستواها قبل الاحتلال من جهة أخرى، ولتقليل السلبيات فقد تجنب البحث التفاصيل اليومية للتعليم في العراق، على أهميتها في فهم الواقع الإنساني، وتوجه نحو تلك الجوانب الأعم التي تابعها الكاتب، عبر العديد من الزملاء والأهالي في مناطق مختلفة داخل العراق، وعبر المعلومات الرسمية، على عواهنها، مما له علاقة بالسياسة التربوية والتعليم، وبضمن ذلك الإحصائيات المتداولة عن السكان والمدارس ونسب التسجيل فيها.

أن مسيرة استقلال العراق الفعلي قد تطول أو تقصر، ومراحلها تتداخل مع مسيرة البناء الذي يشمل بناء المؤسسات وبناء الإنسان العراقي، وهو بناء يتم سواء تدبرناه بحكمة أو بدون حكمة في جيلنا الحالي والجيل القادم بعده، فالإنسان يحيا وينجب ويربي أطفاله وينمي كفاءاتهم في مدارسهم في نفس وقت مقارعة الطغيان والفساد والجريمة والعدو الخارجي، كما أن تحرير العراق من الاحتلال المباشر لن يعطينا من الصراع مع مخلفاته، ومع ما استنفره من ردود فعل مرضية أو صحية، ومع امتداداته التعليمية والثقافية والاجتماعية؛ بل يتطلب منا التطوير التدريجي للبدائل الحضارية التي تخدم جميع فئات الشعب وتطور مواهب أبنائه لخدمة الأمة والبلد.

الصورة العامة حسب الأرقام المعلنة^(١):

تجاوز نفوس العراق هذا العام ٣٠ مليون نسمة، ووصل عدد الأطفال الذين يصلون عمر الستة سنوات حوالي ٨٠٠ ألف (إحصاءات يونسكو عام ٢٠٠٧م هي كالتالي: النفوس ٢٩ مليون، معدل الزيادة السنوية ٢٧ بالألف، الولادات ٩٣٥ ألف، وفيات الشهر الأول ٦٣ بالألف، وفيات أخرى في السنة الأولى ٣٦

(١) ملاحظات حول الأرقام: إن الانترنت يوفر حالياً مئات المصادر الإحصائية والتقارير الرسمية من منظمات الأمم المتحدة، والجامعات والحكومات حول العراق وبقيّة البلدان، ومنها ما يذكره موقع www.nationmaster.com عن العراق مثلاً the; unesco Institute for Statistics;; World Development Indicators database UNICEF country offices; CIA world factbooks; World bank ; Geography zone وأغلب هذه المصادر وبضمنها الأمريكية مثل (سي أي أي) تستند على أرقام ودراسات اليونسكو التي لعبت دوراً أساسياً في العراق بعد توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٥م بقرار مجلس الأمن الدولي ٩٨٦، وقد كانت جهود اليونسكو واليونسف الوجه المشرف للجهود الإنسانية للمهنيين في المنظمة الدولية في مواجهة الدور المخزي لها في استمرار الحصار والتهنية للحرب، وقد قامت اليونسكو مثلاً بتأهيل حوالي ١٠% من المدارس الابتدائية والثانوية والمباني الجامعية، وحاولت إدامة تواصل الهيئات التعليمية بالعالم الخارجية، وقد استندنا في هذا البحث في الغالب إلى أرقام اليونسكو بحيث لا تفرق عن الأرقام الدقيقة بأكثر من ٥ إلى ٢% وهي الهامش الإحصائي في أغلب الإحصاءات، وخصوصاً في ظروف بلد كالعراق يمر بمرحلة طوارئ.

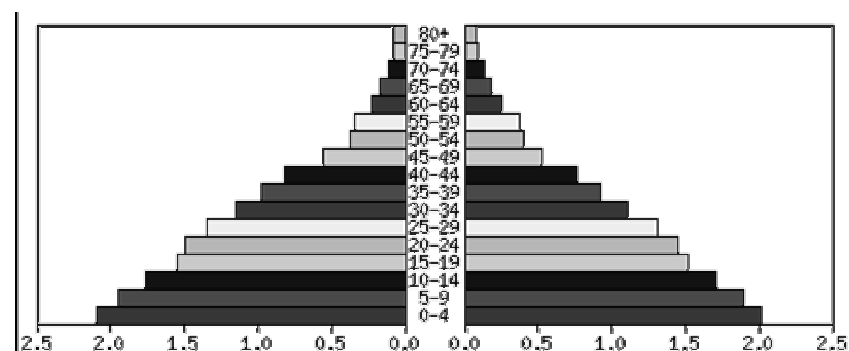
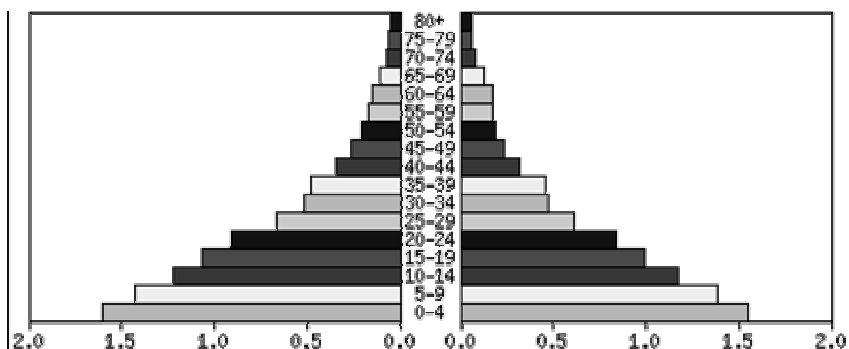
بالألف، وفيات أخرى تحت عمر الخامسة ٤١ بالألف، معدل العمر ٥٩ عاماً) وتتوزع هذه الأعداد على محافظة بغداد بنسبة حوالي ٢٣٪، وعلى المحافظات الجنوبية بنسبة ٤٠٪، و المحافظات الشمالية بنسبة ٣٧٪ (بضمنها محافظات الحكم الذاتي الكردي الثلاثة بنسبة ١٣٪).

إن عدد السكان يتناقص بالتدريج كلما نظرنا إلى من هم الأكبر سناً، ويعبر عنه بالهرم السكاني الذي يمكن عبره تقدير حجم أي فئة عمرية يتم الحديث عنها، للذكور والإناث، والمخططان التاليان مقتبسان من مركز الإحصاء الأمريكي - الذي يبدو أنه يستثني النازحين من البلد - يمثل الهرم السكاني على اليمين عام ١٩٩٠م، الذي بدأ فيه الحصار بينما يمثل الهرم على اليسار تقديرات العام المقبل ٢٠١٠م، وتمثل كل طبقة من الهرم ٤ سنوات، ويمكن مثلاً تمييز أن عدد الذكور تحت عمر ٤ سنوات هذا العام هم حوالي مليونين و ١٠٠ ألف مقارنة بمليونين من الإناث، والرقمان ضعفا عدد العراقيين في الأعمار بين ٣٥ و ٣٩ عاماً، وتبين الفروق بين الهرمين أهمية ازدياد عدد السكان من ١٨ مليون عند بدء الحصار عام ١٩٩٠م إلى ٣٠ مليوناً حالياً، وأن الطبقات الأربع الدنيا في صورة الهرم على اليمين تمثل العراقيين المولودين في السنوات العشرين بينهما، وأغلبهم في سن التعليم الابتدائي والثانوي، كما يبين الهرمان أن الفروق طفيفة نسبياً بين الجنسين خلافاً للانطباعات الناجمة من نسب الموتى بينهما في الأحداث الدموية في الحرب والاحتلال.

الهرم السكاني في العراق

والمتوقع عام ٢٠١٠

عام ١٩٩٠



يبلغ عدد بنايات المدارس الابتدائية حوالي ١٢٠٠٠ تضم حوالي ٤ ونصف مليون تلميذ، ويبلغ عدد المعلمين والإداريين حوالي ٣٢٠ ألف، بزيادة ٦٠% من عددهم عند الاحتلال، ويبلغ عدد بنايات المدارس الثانوية ٣٠٠٠ مبنى تضم مليون ونصف طالب و ٨٠ ألف مدرس، ويبلغ عدد المدارس المهنية ١٥٠ تضم ٦٠ ألف طالب و ٥ آلاف مدرس، ويبلغ عدد دور المعلمين ١٠٠^(١).

(١) هناك شكوك مشروعة في الأرقام الحالية، فليس هناك جهة مركزية لتفقد جميع المدارس والتحقق من البيانات التي تقدمها الإدارات لعدد الطلبة والمدرسين ودوام وحضور هاتين الفئتين اليومي والفصلي، أو عن ظروف المباني وتوفر التجهيزات والمرافق، ففي مجرى تدهور مستوى النزاهة في البلد عموماً بعد الاحتلال قد تؤدي مطالبة الإدارات المحلية من المركز بتخصيصات مالية أكبر إلى المبالغة في البيانات والتقليل من نسب التسرب أو غياب المدرسين، وقد كانت البطاقة التموينية منذ الثمانينيات مقياساً مهماً لضبط الإحصاءات السكانية،

إن احتياجات البلد التعليمية واضحة في خطوطها العامة؛ لأن بيانات الولادة كل سنة في أية محافظة أو مديرية أو حي تسمح كل سنة بتقدير الحاجة إلى عدد الصفوف الإضافية المطلوبة للأطفال في عمر الدخول للمدرسة الابتدائية قبل خمس سنوات من الحاجة المباشرة لها، وبالتالي عدد المعلمين المطلوبين أيضاً، وهذه هي أسس تقديرات الأمم المتحدة، لكن الأوضاع التي مرت منذ الاحتلال قد أدت إلى تخلخل كبير في توفير هذه الاحتياجات، والذي سيتم معالجة بعض جوانبه فيما يلي:

ماهي أهمية مباني المدارس، وهل لها أولوية في التعليم؟

إن المظاهر الأكثر وضوحاً في تخلخل الوضع التعليمي تتعلق بتدهور حال الأبنية والإمكانات المتوفرة في المدارس في كل المستويات: الابتدائية والمتوسطة والثانوية والمهنية والجامعية، وهنا تأتي إحصاءات رسمية عراقية وأمريكية ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والتعليم (اليونسكو)، والأرقام هنا لا تعني الكثير إلا إذا أخذت بتفاصيلها ومعانيها، فعندما يجري الحديث عن ١٢ ألف مدرسة ابتدائية و٣ آلاف مدرسة متوسطة وثانوية، يجب أن يذكر أن عدد أبنية المدارس هي فعلياً أقل من هذا العدد؛ لأن المدارس تتشارك في الأبنية وأن كثيراً من مباني المدارس قد استولت عليها القوات الأمريكية في بداية الاحتلال، ثم استلمتها منها الميليشيات والجهات السياسية فيما بعد، لكون أغلبها في وسط المدن، وهذا مما اضطر أعداداً أكبر من المدارس للتشارك في مواقع أكثر ازدحاماً.

وبالتالي بتقدير الحاجات الأخرى للتعليم والصحة، واعتبرت عالمياً تجربة متقدمة نوعاً ما، وكانت بياناتها وكذلك قوة المفتشية التعليمية تحت رقابة دقيقة من جهات مركزية عديدة، لكن بيانات السنين التي تلت الاحتلال قد لا تعكس الواقع الفعلي على الأرض.

ثم القول إن أغلب أبنية المدارس مهدد بالسقوط أو مفتقر للمرافق الصحية، وإننا بحاجة ماسة للترميم السريع لهذه الأبنية، وإلى بناء ٤٠٠٠ مدرسة جديدة، هي معلومات قديمة تعود إلى مرحلة الحصار (١٩٩٠م إلى ٢٠٠٣م)، أما تكرار هذه الأرقام عبر سنوات الاحتلال الست فيبدو للاستهلاك الإعلامي وتمرير المقاولات الوهمية للترميم، وهي المقاولات المعتمدة على استخدام طبقة من الأصباغ الرديئة مقابل ملايين الدولارات من أموال الدولة التي تهدر بدون رقابة كافية؛ إذ أن المحتل وعملاءه لا يهتمهم استرجاع العراق لعافيته التعليمية والذهنية والثقافية، وكيف يتصور عاقل غير ذلك حينما أعلن المحافظون الجدد والصهيونية مراراً أن الخطر الرئيسي في العراق يأتي من كفاءات أبنائه!

والحال إن أعداد المدارس وعدد صفوفها حالياً لا توفر إلا نسبة ضئيلة من الحاجة المتزايدة للسكان من هذه الأبنية؛ فسكان العراق يتضاعف عددهم كل ٣٠ سنة تقريباً، وبحوالي ٧٠٠ ألف نسمة سنوياً حالياً (بحساب الولادات والوفيات)، أي ما يعني الحاجة لبناء مدينة متوسطة الحجم كل عام، أو بناء طوابق ثانية وثالثة على عشرات الألوف من البنايات الموجودة إن سمحت الظروف بذلك، وهناك طبعاً ما تعنيه هذه الزيادة السنوية من مدارس ومستوصفات وطرق و طاقة كهربائية ومياه شرب وخدمات، ونحن نعلم أن شيئاً من هذا التوسع لم يحدث؛ بل هناك خراب وتخريب لكل البنية التحتية، ولا يمكن بناء طوابق ثالثة ورابعة فوق بنايات لا تملك أسساً أرضية ملائمة، وليست مربوطة بشبكات صحية كافية.

إن أي ضعف في شروط بناء الطوابق العليا سيؤدي إلى الكوارث التي حدثت بانهييار البنايات في تركيا ومصر والصين وغيرها في فترات الانفلات التي شهدتها تلك البلدان في مجال الإسكان، وحتى إذا بنيت الطوابق الإضافية

فهناك الحاجة بالإضافة للمدرسة والمستوصف مراكز الشرطة والإطفاء وإنارة الشوارع ونقل الأوساخ وتنظيم مرور السيارات وتوفير الإسعافات والمكتبة والقضاء.. إذا أردنا لشعبنا الحياة الكريمة كبقية الشعوب لا في مخيمات لاجئين في حالة طوارئ.

وبالإمكان تصور حجم المشكلة من دراسة وضع الأطفال العراقيين الذين ولدوا في ظل الحصار والاحتلال، وعددهم حوالي ١٣ مليوناً، وكيف أنهم حرّموا من حقوقهم التعليمية والصحية، وأن قدراتهم الذهنية والجسمانية تتراجع باستمرار بالنسبة لأقرانهم في الدول المجاورة، بعدما كان العراق في طبيعة بلدان المنطقة في هذا المجال قبل جيل.

إن المباني المدرسية وحجم الصفوف ومدة الدراسة في اليوم الواحد، كلها عوامل تلعب دورها في المستوى التعليمي، وكلها يجب أن تؤخذ في الحسبان في مشاريع التعليم في العراق، وهنا يجدر بنا وضع الهدف البعيد ثم تلمس المراحل الأولية إليه، وما إذا كانت المباني أو أموراً أخرى هي الأولوية، ويجدر أولاً معرفة المقاييس العالمية حول المدارس الحكومية في البلدان المتقدمة، أي التي تمولها الدولة بالأساس، والتي تشكل جانباً من الخدمات الاجتماعية الأساسية، إن هذه الخدمات الأساسية محمية بقوة من نوع من التحالف بين الاشتراكيين والأوساط السياسية المعتدلة والمؤسسات المسيحية ومؤسسات بقية الأديان، وبينها المنظمات الإسلامية التي يتزايد نفوذها رغم العداء السياسي، والنقابات والمنظمات الخيرية في المجتمع المدني، في مواجهة محاولات اليمين المتطرف والرأسماليين الذي يحاولون الدخول إلى هذا المجال، وخلق سوق تباع فيه المعرفة فقط لمن يدفع، وبعض المنظمات الدينية التي تحاول حصر تعليم أفرادها بها كنوع من التمايز.

إن أقصى عدد للتلاميذ والطلبة في الصف الواحد في المدارس الحكومية العادية في الدول المتقدمة هو حوالي ٣٠ تلميذاً، وهو ما أشاهده كمفتش ومستشار تعليمي باستمرار مثلاً في بريطانيا.

والصفوف المدرسية هي غرف تتوفر فيها الإضاءة والتهوية والتدفئة، في بنايات آمنة متينة توفر الحركة المريحة والمرافق الصحية، وقدرات بسيطة للإنترنت والطباعة، وساحات لعب، ومساحات خضراء، حتى في مراكز المدن والمناطق الفقيرة.

وتستغرق الحصة الدراسية في المدارس الحكومية حوالي ٣٣ ساعة في الأسبوع لأربعين أسبوع في السنة (خمسة ونصف ساعة يومياً لخمسة أيام، بضمنها فترة الغداء الذي يوفر مجاناً للبعض، وفترة استراحة صباحية مع الحليب والفواكه ومياه الشرب المتوفرة مجاناً للجميع)، ومع القرطاسية الموفرة مجاناً أيضاً، وهناك فضلاً عن هذه الترتيبات للتعليم الإلزامي صفوف طوعية قبل الدوام الرسمي وبعده، بحيث يمكن لبعض الأطفال قضاء أكثر من ٧ ساعات في اليوم في المدرسة، كما اتجهت بعض الدول لتوفير حق دخول المدرسة لكل طفل من سن الرابعة في صفوف تتوجه ليس للتعلم المبكر للمناهج وإنما نحو الألعاب المنظمة والتعود على الفعاليات التربوية والنشاطات الرياضية من الركض والتسلق إلى السباحة وركوب الدراجة وإلى التعرف على النباتات والحيوانات والبيئة وتعلم أساليب المخاطبة والعمل الجماعي، كل هذا استثمار من الدولة في رأسمالها البشري.

إن للمرافق الصحية في المدارس أهمية كبرى، حيث انتبعت المجتمعات الأوروبية مبكراً إلى أن النظافة أساس للصحة العامة، وإن المرافق الصحية تغرس في من يستخدمها تصوراً عن الحد الأدنى للنظافة في البيت، وأعتقد

جازماً أن هذا أمر حيوي وعاه العقلاء عندنا منذ زمن، لذلك تولي بعض المساجد مثلاً هذا الأمر اهتمامها، ومن ضمنه رفع أجور ومستوى المنظفين، ونظافتهم هم أنفسهم، وتوفير المواد الصحية وتصريف المياه، ومن المؤسف القول أن حال المرافق الصحية في أغلب المدارس في العراق مخزي تماماً؛ بل هناك تقارير تشير مثلاً أن بعض المدارس لا تمتلك مرافق صحية ويضطر التلاميذ للذهاب إلى بيوتهم أو لمناطق أخرى لقضاء حاجاتهم، وقد تطرق تقرير اليونسيف في شباط ٢٠٠٩م إلى حالة المدارس في دهوك الذين يضطرون إلى العودة إلى بيوتهم لقضاء حاجاتهم، وتناولت الفضائيات حالة طالبات البكالوريا الثانوية في عكاشات في محافظة الأنبار، وهن مضطرات للدراسة المختلطة، للذهاب بعيداً في العراق لنفس السبب، وقد تدفع هذه الأسباب الاضطرارية الكثير من العوائل إلى منع الفتيات خاصة من الذهاب إلى المدرسة، ورفض تعليم البنات البالغات إلى جانب حالات الإصرار والشجاعة بين الأهالي والطالبات التي تتمثل في متابعة البعض منهن للتعليم في هذه الظروف حتى في بيئة محافظة^(١).

إن لمواقع المدارس في المدن أهمية خاصة في جميع البلدان، وتقع أكثر مباني المدارس والمعاهد الجامعية في وسط المدن وأحيائها القديمة والحديثة، فيصبح منظر ذهاب الطلبة يومياً وإيابهم إلى المدارس من أهم مظاهر حياة المدينة الاجتماعية في مركزها، وتمنح التلاميذ الإحساس الداخلي بملكية مدينتهم وأمانهم، ورعاية الناس لهم، ويجيبون بمثلها، وأغلب المدارس قاومت بنجاح محاولات استملاك مواقعها لأغراض حكومية أو تجارية عندما تتضاعف أثمان

(١) انظر تقارير اليونسكو (مثلاً ٣ نيسان – أبريل ٢٠٠٨م، ٣ تشرين الثاني- نوفمبر ٢٠٠٨م) واليونسيف (مثلاً ٢٣ أيلول سبتمبر ٢٠٠٧م، و ٣ نيسان أبريل ٢٠٠٨م، ١٧ شباط فبراير ٢٠٠٩م).

العقارات بمرور الزمن، وبقيت المعرفة والتعليم ممثلاً ببنائات المدارس عنواناً لما هو الأهم في حياة المجتمع مقابل السلطة والمال.

وفي العراق أيضاً تقع أغلب المدارس في وسط المدن والأحياء كونها افتتحت في بداية نشوء هذه المدن، ويجدر بنا أن نبقى البنائات في مواقعها قدر الممكن؛ لأهميتها في النسيج الاجتماعي للسكان بصرف النظر عن أصولهم الدينية أو القومية أو العشائرية، أي كمواطنين متساوين في الحقوق والمسؤوليات، ويسري ذلك خصوصاً إن كانت هذه المباني قد أقيمت لهذه الأغراض، أو في بنائات سكنية جرى عليها تطوير هام جعلها تقي بغرضها التعليمي.

لقد كان من أولويات الاحتلال التمركز داخل كل مدينة وحي في العراق، ومنع تجمع السكان في تلك المراكز؛ لذلك فقد استولت قواته على بنائات المدارس والثانويات والمستشفيات في وسط المدن^(١)، ولم تعب الإدارة الأمريكية لا باتفاقيات جنيف التي تمنع قوات الاحتلال من تغيير المعالم المدنية للمناطق التي تحتلها، ولا بقواعد القانون الإنساني ولا للوعود التي رافقت الحرب من تطوير الحياة المدنية في العراق، وفي العام الأول للاحتلال تمركزت القوات الأمريكية في مباني جامعة بغداد، في حين مسحت دباباته ومتفجراته البنائات العسكرية للجيش العراقي كمعسكر الرشيد مثلاً، ولقد حاول العراقيون التعامل مع هذا الإجحاف بالحسنى، وبالوفود والتظاهر السلمي، لكن كل ذلك قوبل بوحشية بدأت كما هو معروف في مدينة الفلوجة التي كانت هادئة ودخلها المحتل بدون قتال.. ففي يوم ٢٨ نيسان ٢٠٠٣م تظاهر حوالي ٢٠٠ من الأهالي

(١) EYE ON THE MIDDLE EAST: Schools Turned Into Military Bases, New America Media, News Report, Feb 02, 2006. فيما يتعلق بحديثه في محافظة الأنبار.

أمام مدرسة في وسط أحد الأحياء التي عسكر فيها الأمريكان، وكان رد هؤلاء قتل ١٧ من المتظاهرين وجرح عشرات آخرين.

هناك وعي عام في العراق لأهداف استيلاء قوات الاحتلال والسلطات أو الميليشيات على بنايات المدارس، وحتى لاحتمالات أن التفجيرات التي تستهدف المدارس هي لأغراض تهجيرها وتحويلها كعقارات إلى المضاربين، أو لإنشاء مدارس بديلة مذهبية أو خاصة؛ لذلك فإن رفض الأهالي التخلي عن بنايات المدارس الحكومية في مراكز المدن جزء من المقاومة الاجتماعية للاحتلال وهيمنته، ولا يعقل أن يستهدف أحد حتى أكثر الناس تطرفاً المدارس بالشر؛ لأن للأطفال حرمة حتى لدى الأميين والمتعصبين، وقد سجل أحد مسؤولي اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) ممن عمل في أفغانستان في ندوة ساهمت فيها عن مشكلة اللاجئين العراقيين في جامعة أوكسفورد بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٧م، أن أهم نجاحاتهم أو نجاحهم الوحيد أنهم بعد حادثة تفجير إحدى المدارس طلبوا من الأهالي الحديث مع من يعرفونهم من المقربين لحركة طالبان حول الأمر، وبعد ذلك أصبحت المدارس آمنة، ويمكن التكهن بصرف النظر عن موقفنا من حركة طالبان أن الاعتداء الأول لم يكن منهم، وأنهم بعد ذلك كانوا يحمون المدارس، وقد يكون لهم ولأقربائهم من يداوم فيها.

ورغم أن بعض مباني المدارس في البلدان الأوروبية تستخدم أحياناً لفعاليات تعليمية للآباء والأمهات والبالغين المعاقين مثلاً بعد الدوام، لكنه يندر أن تكون هناك فوضى الدوام المزدوج لأكثر من مدرسة في بناء واحد؛ لأن كثيراً من المعلمين والطلبة يستمرون في استعمال المباني بعد نهاية الدوام، ويبقى للتلاميذ شعور بالانتماء لمدارسهم ذاتها والاعتزاز بما يفعلون فيها، والشعور بملكيته

لها واستخدام مرافقها للفعاليات اللادراسية كالمعارض والتمثيليات والمسابقات الرياضية في أيام العطلة.

إن بلدنا قادر بسهولة على الوصول إلى هذا المستوى بثرواته الطبيعية، وكان في طريقه إليه، وها هي بلدان أخرى، كالصين التي كانت في القاع قبل جيل واحد من ناحية الدخل والثروات الطبيعية، تلحق باضطراب بدول الغرب المتقدمة، وكذلك كوبا وفنزويلا مؤخراً باختلاف ثرواتها، كما هناك في مصر وبلدان أخرى مدارس خاصة بهذه المستويات أو أعلى، لمن يستطيع دفع أتعابها. كيف توصلت المجتمعات المتقدمة إلى صيانة كل ما ذكرناه من جوانب التعليم العام، وبضمنه مباني المدارس؟ هناك مساران هامين: المسار الأول إن أهم الطاقات الإصلاحية في المجتمع الأوروبي قد تجنبت الصراع السياسي والثورات، واتخذت موقفاً بأن تقدم الإنسان والمعرفة عبر التعليم هو الطريق الأفضل لتقدم البشرية؛ لذلك انتشرت الأوقاف المخصصة للمدارس التي تحولت فيما بعد إلى مدارس حكومية، والمسار الثاني أن أغلب جوانب التقدم في التعليم العام الأوروبي قد تمت في فترة الحرب الباردة حيث اضطرت البلدان الرأسمالية إلى منح تنازلات كبيرة للطبقات العاملة والفقيرة، لمنع انتشار التجربة الاشتراكية، وبعد فشل التجارب الاشتراكية في شرق أوروبا في الثمانينات، نتيجة قمع الحريات والفساد والجمود البيروقراطي، جرت محاولات مستمرة لتصفية التعليم العام في أوروبا ككل وتحويله إلى سلعة، لكن المؤسسات المدنية وشبه الرسمية والتقاليد التي نشأت عبر العقود قد منعت ذلك، وأحد هذه التقاليد وجود مجلس إدارة لكل مدرسة تشترك فيه أربع جهات وهي: الأهالي والمعلمين والإدارة المحلية ودوائر الدولة الممولة، والذي يجب أن يقر اتجاهات كل مدرسة رغم عدم سيطرته على التمويل أو مناهج التعليم الرسمية.

إن موضوع مجالس إدارة المدارس يستحق البحث كجزء من المقترحات الجديرة بالتناول في العراق اليوم، وخصوصاً حيث يزداد ضعف السلطة المركزية وتتوزع الصلاحيات الإدارية إلى المحافظات والنواحي، وخصوصاً أيضاً أن لدينا بدايات موجودة إذ يمكن اعتبار مجالس أولياء الطلبة والمعلمين المفترض وجودها في جميع المدارس النواة الأساسية لها، فمن حق أهالي كل منطقة المطالبة بصوت رسمي في إدارة المدارس كمباني في حارتهم ولتعليم أطفالهم، ولجميع المهام الأخرى التي لا تتعارض مع المنهج الدراسي، ويقوم أعضاء المجالس باجتماعاتها الدورية المتباعدة كعمل تطوعي للخدمة العامة، إن التقسيم الرباعي البسيط لمجلس إدارة المدرسة يسمح مثلاً بثلاثة ممثلين لكل من الأهالي وموظفي المدرسة نفسها والإدارة المحلية ووزارة التربية الوطنية، وأن تكون هناك قواعد بسيطة لاتخاذ القرار كتوافق ثلاث من هذه الجهات، وقد يكون من ينسبه الأهالي من الأطباء أو المحامين أو التجار أو أصحاب المهن الذين يحسنون تمثيل مواقف الناس ويتم تنصيبهم أو تغييرهم في اجتماعات أولياء أمر التلاميذ أو بالتصويت بالمراسلات أو بشكل آخر.

إن أشكالا من هذا العمل التطوعي لرعاية الشأن العام هي ما افتقدناه طوال سنوات حكم الأنظمة السابقة ولانزال نفتقده، ويجب الشروع به في جميع المجالات، ولا يبدو أن هناك ما يمنع هذا لأنه لا يتعلق بربح مادي أو خسارة مادية لأحد وإنما هو عمل للصالح العام كما هي حالة الزكاة والصدقات.

هل يمكن اعتبار مباني المدارس أولوية في التعليم العراقي؟ لا اعتقد ذلك في الوضع الحالي خصوصاً لو قارناه بالكوارث الصحية والبيئية ووجود ملايين اليتامى والأرامل والمعوقين، إن المهمة المباشرة الأكثر عملية هي استعادة المدارس مواقعها الأصلية، وترميمها العملي لمنع الأسوأ أو إلحاق الأذى

بالطلبة، ثم العناية القصوى بالمرافق الصحية، وهذه مطالب يتفق عليها الجميع، ويمكن بعد ذلك إلحاق صفوفاً جديدة أو مؤقتة إلى حين تعافي البلد بما يؤهله لتشييد مباني أفضل.

إن مواقع مباني المدارس أولوية للمجتمع نفسه، ولحياة أي مدينة وأهاليها أكثر منه لعملية التعليم نفسه أي لعملية اكتساب المعرفة من قبل التلاميذ التي تعتمد أكثر على المعلمين والمناهج وطرق التدريس، والتي تعتمد بدورها على الإدارة الرشيدة أكثر منها على المكان والبنية، وينطبق ذلك على الدوام المزدوج حيث تشترك مدرستان في بناية واحدة، من المهم هنا أن لا تقل ساعات الدوام لكل وجبة عن خمس ساعات يومياً، وأن تكون هناك فترتان أو ثلاثة للعب والحركة والطعام والشراب لكل وجبة، بشكل حضاري وأمين، ومهما كانت الظروف المادية يجب أن نضمن أن تكون تجربة الطفل في المدرسة تجربة مضيئة وممتعة وليست أسوأ مما يدور في حياة الطفل البيتية.

إن بنايات المدارس هي جزء من مشكلة الإسكان في العراق، والنقص المتزايد في المساكن والمرافق منذ فترات الحصار لإيواء العوائل الجديدة، وإن الفوضى والمحاصصات الطائفية في الوزارات ونهب الأموال العامة يمنع أبسط عمليات البناء، فهناك مثلاً ٢٣ مشروعاً للمجمعات السكنية بضمنه مدارس صغيرة خطط لها ضمن خطة النفط مقابل الغذاء عام ٢٠٠٢م، أي منذ قبيل الغزو في جميع المحافظات عدا منطقة الحكم الذاتي، وبقيت هذه الخطة تعلنها وزارة الإسكان عبر حكومات الاحتلال، ولم ينفذ منها إلا الجزء اليسير، وما نفذ منها هو بأكثر من أربعة أضعاف تكاليفها، وبنوعية رديئة، ويتحدث المسؤولون في وزارات التخطيط والمالية والبلديات والإسكان والصناعة في الفضائيات عن عود ولجان وتخصيصات عن مشاريع الإسكان، وكل يلقي اللوم على الآخر

في سلسلة من المهازل، هذه السنين السبعة قد انقضت بدون تنفيذ ما يستغرقه اعتيادياً سنتان علماً أن عدد الوحدات السكنية التي يتحدثون عنها لا تتجاوز التسعة آلاف أي أقل من ١% من حاجة البلد، فلا يمكن أن ننتظر هذا البناء مهما كانت أهميته لمسيرة التعليم.

إن التعليم الجيد قد يتم في بعض الأحوال الاستثنائية في خيمة أو في العراء إذا ما وجد المعلم الجيد، ولكن إستدامة التعليم لعدة سنوات وتدرجه وإنتظامه وإنتشاره للآلاف والملايين من التلاميذ وهو من حقوقهم الأساسية، يحتاج إلى إدارة وتنظيم.

ما هي أهمية الإدارة الرشيدة للتعليم وهل لها فعلاً الأولوية فيه؟

كانت الاحتجاجات الشعبية التي وصلت حد المظاهرات الغاضبة، والسخرية الواسعة النطاق المحيطة بنتائج إمتحانات المرحلة الثانوية التي أعلنت في شهر تموز هذا العام ٢٠٠٩م، ومنها التظاهرات في الأعظمية والأنبار والموصل تعبيراً آخر على إنهيار الثقة بنزاهة المشرفين على التعليم في العراق، وهذا التدهور كان قد بدأ منذ بداية الاحتلال حيث سادت الفوضى الكثير من مراكز الامتحانات في صيف ٢٠٠٤م، وازداد الأمر سوءاً في السنين التالية بتصاعد دور المليشيات الطائفية، وفشلت جهود التعليميين والتربويين الشرفاء، ومن ساعدهم بشجاعة من علماء الدين والموظفين الكبار في بعض الوزارات بعلاقاتهم مع رجال الأمن لحماية أوراق الامتحانات في نقلها من المحافظات وإليها مثلاً في الحفاظ على الحد الأدنى المطلوب من الثقة بعدم تسرب وبيع الأسئلة والتلاعب بالنتائج الفردية والجماعية والإحصاءات، ويبدو أن المنظمات الدولية ومنها اليونسكو هي الأخرى أصبحت ترفض قبول النتائج والشهادات

العراقية على مختلف المستويات، إما لهذه الأسباب أو لاستشراء تزوير الوثائق في العراق، ويضطر الشباب العراقي اليوم إن أراد التعلم خارج العراق مثلاً أن يجتاز اختبارات إضافية كان قد اجتازها في بلده.

ويصعب تصور حلول لهذه المشكلة؛ لأن مصداقية الامتحانات تبني عبر سنوات عديدة وليس بجرة قلم ووعود، ولربما يفقد العراقيون الثقة بالامتحانات العراقية تماماً ويتجهون للامتحانات الرسمية في البلدان العربية المحيطة إذا سمح لهم، ولربما يجد التعليميون العرب سبباً للتدخل الودي ومساعدة المسؤولين العراقيين على تجاوز الفساد واستعادة الاستقامة، وكان العراق في بداية نشوء الدولة الحديثة يعتمد على الشقيقة مصر في تأهيل كفاءاته التربوية في كثير من المجالات، ولربما نحن بحاجة إلى الاستعانة بخبرات مصر مرة أخرى، وهي التي تغطي بالكثير من القدرات التربوية المتمسكة بقضية تطور الأمة بصرف النظر عن اتجاهات السلطة السياسية القائمة في البلدين.

إن فقدان مصداقية الامتحانات هي الجانب الأكثر وضوحاً للناس من حالة عامة في تدهور مستوى الإدارة التعليمية على مستوى البلد والمحافظة والمدرسة الواحدة.

إن انهيار المقاييس في تعيين المعلمين، وتوزيع المسؤوليات داخل المدارس وفي دوائر التعليم في المحافظات من المظاهر الأقل بياناً للعيان، ولربما الأكثر ضرراً، والفساد المستشري يبدأ من التعيينات الإضافية بدون كفاءة، وربما بأسباب الرشوة أو المنسوبية الحزبية والطائفية، ومع طرد عشرات آلاف المدرسين والمعلمين غير المرغوبين سياسياً بحجة اجتثاث البعث أو بحجج أخرى يبدو أن عدد المعلمين في المدارس الابتدائية مثلاً قد زاد من حوالي ٢٠٠ ألف قبل الغزو إلى ٣٥٠ ألف بعد زيادة الرواتب عشرة أضعاف عام ٢٠٠٤م،

وتضاعفها فيما بعد وهو ما يعني التوظيف في مناصب غير موجودة، ولغرض توفير دخل رسمي لمن لا يملك المؤهلات وربما لا يقوم بأي عمل، كما هو الحال في تضاعف عدد المستخدمين في جميع دوائر الدولة والمؤسسات، وأغلبها متوقف عن العمل تماماً لأسباب شتى، وهناك أيضاً نقل المحظوظين إلى بغداد ومراكز المدن وترك مدارس الأرياف والمدن الصغيرة بدون معلمين؛ لذلك فإن من المشاهد المؤسفة تراكم المعلمات والمعلمين في مدارس بغداد التي أصبحت بعض غرفها كالمقاهي المزدحمة للمعلمين والمعلمات في حين لا تجد مدارس أخرى خارج العاصمة معلمين لصفوفها المزدحمة إذا كانت في مناطق بعيدة عن الاحتدام، وكما هو الحال مع جميع دوائر الدولة فقد تضاعل دوام التلاميذ والمعلمين والمدرسين في فترة احتراب الميليشيات في ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م، مثلما تحولت المدارس إلى حالة شكلية، وأرقام الحضور والغياب والتقييمات الفصلية إلى معلومات وهمية كاذبة.

لقد غاب دور المفتشين حتى إن وجدوا على الورق، وافتقدت هيئة أو نفوذ أي مسؤول تعليمي، مقابل أفراد الميليشيات المسلحة أو زعمائها الذين إما أنهم هم أنفسهم من الجهلة والأميين، أو أنهم رحلوا عوائلهم إلى خارج العراق للدراسة في بلدان آمنة، وأصبح توفر أو شحة الكتب والقرطاسية ووسائل الإيضاح أموراً كاليانصيب، متوفرة أو مفقودة تماماً، وقد يطلب من أولياء أمور التلاميذ دفع أثمان وهمية لها، وقد بدأت اليونسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) بشحن وتوزيع القرطاسية عام ٢٠٠٧م على كل مدارس العراق، وإن كان ذلك أيضاً متعلق بالوضع الإداري المتردي.

يمكن اعتبار التعليم العراقي في حالة طوارئ منذ الغزو عام ٢٠٠٣م، وإن حالة الطوارئ هي ما تقره المنظمات الدولية رسمياً بالنسبة لما بين ٤ إلى ٥

ملايين من اللاجئين العراقيين داخل البلاد وخارجها، وقد اعترفت وزارة التربية عام ٢٠٠٧م بوجود مليون و ٨٠٠ ألف عراقي مهجر داخل العراق وما يعنيه ذلك من مشاكل في المدارس.

إن إصلاح الجانب الإداري في التعليم هو بالفعل أولوية، لكنه لا يشكل صعوبة بالغة أو يتطلب ميزانية هائلة.. كل ما هو مطلوب هو الإرادة والقرار المركزي في تنسيب الكفوئين في مناصبهم، وإقرار لكل ذي حق حقه.

إن بعض فقرات التفتيش بالغة السهولة إذ بمقدور أي قاض أو مجموعة صغيرة من الأهالي المهنيين في أي مدينة أو حي بقليل من العمل المنظم معرفة ما إذا كان المعلمون المسجلون في مدرسة ما.. هم أشخاص مؤهلين، أو حتى حقيقيين، وإن الأرقام التي تسجلها المدارس حول الدوام ومصاريف البناية والقيمين عليها هي حقيقية أو معقولة تقديرياً، وإن هناك التزام بوقت بدء الصفوف وانتهائها وحتى بأمان التلاميذ أثناء وجودهم في المدرسة، كل هذه الأمور التي لا تتعلق بنوعية التعليم والمناهج وطرق التدريس أمور تعالجها الدول الأوروبية عبر ما يسمونهم " المفتشين غير المختصين"، ويتطوع الكثيرون من المهنيين لهذه الأعمال التي ليس لها مردود مالي كبير؛ لأن التعليم له جانب أخلاقي وفيه إثثار البالغين للأطفال والجيل القادم ككل، وليس لأطفالهم وحدهم.

إن إصلاح الجانب الإداري في التعليم أولوية تخص أكثر من ١٢ مليون عراقي في سن التعلم، وقد لا نستطيع في البدء تطبيق التعليم الإلزامي حتى سن الـ ١٦ كما تفعل البلدان المتطورة، لكننا يجب أن نضع هذا الهدف أمام أعيننا لنبدأ بما يمكن إنقاذه من كارثة الاحتلال والمحاصصة الطائفية والفساد، ثم نسير بخطوات حثيثة محافظين على مبدأ التعليم للجميع وليس للنخبة المرفهة، رغم

اضطرارنا إلى الاعتماد على بعض المدارس الخاصة لحين توفر طاقاتها التعليمية.

الأولويات في مناهج التعليم وطرق التدريس في العراق

ننتقل هنا إلى نوعية التعليم أو محتوى المناهج وطرق التدريس الأكثر فعالية وهو موضوع المختصين والمعلمين والمدرسين المتمرسين والمهتمين برفع المستوى التعليمي، ويمكن تلخيص أهم نواحي انهيار المستوى التعليمي للأجيال الحالية في العراق تحت ثلاثة عناوين: الأول في المستوى الأدنى، والثاني في مستوى النخبة، والثالث في المستويات الوسطى العامة:

١. أولويات المستوى الأدنى تتعلق بمعالجة انتشار الأمية بعد جيل من تراجعها الكلي تقريباً، ويجب تعريف الأمية هنا بأكثر من مجرد "فك الخط" أو كتابة الاسم واللقب، أو قراءة القرآن الكريم.. فيجب الحديث عن الأمية العملية أي عدم القدرة على قراءة التوجيهات في الاستثمارات البسيطة واللوحات، وعدم القدرة على الإجابة الكتابية على بعض الأسئلة الشخصية، نتحدث إذًا عن مستويات من القراءة والكتابة.

وفي هذا المستوى يستطيع المجتمع العراقي بوقت سريع استعادة عافيته، لتوفر الخبرات السابقة واندفاع الناس في كل أعمارهم للتعلم، ونحن اليوم نعيش حالة فريدة من نوعها إذ أن الجيل الأكبر عمراً في الغالب بمستوى أعلى من الجيل الأقل عمراً، على العكس من الأجيال السابقة، لذا يستطيع البالغون بقليل من الدعم إيصال الشباب لمستوى معقول من التعليم الأساسي، مثلما اعتمد الأطفال في السنين الأخيرة على التعليم البيتي، حيث برز دور الأمهات العراقيات المشهود أكثر من ذي قبل، ويمكن للتلفزيون والأقراص المدمجة

والإنترنت أن تؤدي أدواراً هامة لم تكن متوفرة سابقاً، مادام بعض الشباب قد تمكنوا من هذه التقنيات ما نحتاجه هو إشهار برامج محلية في مختلف المواقع، مع أوقات وجداول للمدرسين والمشرفين، ويتوفر مجال استخدام الجوامع ودور العبادة عموماً لبعض الدروس والدورات التعليمية.

إن تجارب العالم الثالث الثورية قد أثبتت مراراً أن الطبقات الفقيرة قادرة على تجاوز الأمية في أقل من سنتين وبتكاليف زهيدة، ومن هنا يجب التفكير في هذا الأمر كحملة جهادية، لا كبرامج بيروقراطية يتعيش منها البعض أو يصرفون أوقاتهم في الاختلاط الاجتماعي، والوجاهة والسلطة التافهة.

إنه واجب ديني وطني يجب على جميع علماء الدين والسياسيين من مختلف اتجاهاتهم الدفع به ومن يتخلف عن هذا الواجب هو من له مصلحة بجهل الإنسان العراقي بحقوقه ومسؤولياته.

هناك مشاكل جديدة لا يزال التربويون في العالم يحاولون فهمها وهي لا تتعلق بنا وحدنا تتناقض مع مهارات القراءة والكتابة التقليدية، وتتعلق المشاكل بوثيرة التطور في التواصل البشري الذي كان حتى وقت قريب يتم عبر ما هو مكتوب ومطبوع في الكتب، فقد انتقلت البشرية خلال عقدين من الزمن نحو التواصل عبر الصورة والأفلام المسجلة، التي أصبحت في متناول الجميع تقريباً عبر الهاتف المحمول والتلفزيون والإنترنت، ورغم أن هذه لا تلغي أهمية المكتوب والمقروء، إلا أنها تعوّض من ليس لديه تلك المهارات، وليس لكاتب هذا البحث معرفة كافية بما ستسفر عنه الأمور في هذا المجال، سوى القناعة بأننا يجب أن نحافظ على اللغة والكتابة التاريخية في نفس وقت استخدام الوسائل الحديثة.

هناك أيضاً الأمية الشفهية، أي التي تتعلق بالقدرة على التعبير الشفهي باللغة المكتوبة والعامية، وعلى عادات التواصل في مجموعة صغيرة في مجلس أو حول مائدة بحيث يكون الحديث مفهوماً وذو فائدة، وقد جرى تطوير بعض البرامج في تعليم البالغين في أوربا، وكان من أنجحها سلسلة تلفزيونية بريطانية بعنوان "قلها بنفسك" حول حالات قد يواجهها الإنسان في حياته اليومية وكيف يحصل على أفضل النتائج بأن يكون واضحاً ومختصراً في كلامه.

إن هذه الأساليب تنتقل إلى المجتمع عبر العديد من الأفراد الذين يساهمون في الدورات والندوات الدراسية المتعددة، وخصوصاً تلك التي تسمح بالمشاركة المنظمة بأخذ الدور، والتحدث المختصر، والاستماع المؤدب إلى آراء قد تبدو غريبة، فقد يكون هناك إذاً حاجة لدورات للجميع يجب ابتداعها وتجريبها في التواصل، والتعلم من التجارب العربية في آداب المجالس سواء ما نراه في مصر والمغرب مثلاً، وكذلك من المجالس العشائرية والمدنية العراقية حيث يعرف الناس قدر بعضهم بعضاً، ويأخذون دورهم في الكلام، ويتكلمون عن أمر واحد لا عن عدة أمور متشعبة، ويتجاوب الفرد مع ما جرى قبله، لا أن يحتل الساحة وحده، وتلعب المدارس دورها في هذا الأمر وسنأتي لذلك فيما يلي:

٢. أولويات المستوى الأعلى من التعليم تتعلق بمواكبة التقدم العلمي والتقني العالمي، هنا نتحدث عن النخبة النابغة أو الماهرة من أبناء البلد، أطفالاً وبالغين، وهي نسبة تشكل بين ١ - ٥ ٪ من كل فئة عمرية، وهؤلاء يجب أولاً تشخيصهم ثم توفير أفضل ما يمكن من مجالات لتطوير كفاءاتهم، بحيث تكون لدينا فئة لا يختلف مستواها العلمي عن نخب بقية الأمم، وإن قلت عدداً.

إن التشخيص غالباً ما يبدأ منذ الطفولة، سواء من العائلة نفسها أو من المعلمين، وهنا يجب على المجتمع رعاية المتفوقين، بدون عزلهم عن أقرانهم

أو التضييق على نموهم الجسمي والعاطفي المتوازن، عبر المراحل التعليمية ثم إفساح المجال لهم لتنمية طاقاتهم الخاصة في أي مجال فني أو علمي أو إنساني، مع بعض التوجيه لسد حاجات البلد في آخر المراحل الدراسية، وبعد المرحلة الثانوية علينا توفير دورات دراسية من خيرة الأساتذة العراقيين والزائرين الأجانب لتوفير الفرص لنمو قدرات هؤلاء في التعليم الجامعي، ثم في البحث العلمي، ويجب الاهتمام بالتخلف الذي أصابنا عبر التركيز الزائد على توجيه المتفوقين نحو العلوم (وخصوصاً الطب والهندسة) في مقابل الاختصاصات الأخرى، وعدم التقريط بالعلوم الإنسانية والآداب.

إن هذا الضعف هو الذي أدى بنا إلى ترك التراث والتاريخ وعلوم الشريعة وغيرها حصراً بالهيئات الدينية بقدراتها المحدودة، وبعضها ذات التعصب والانغلاق المذهبي، غير القادر على تسليح المجتمع ضد أضرار الانقسامات القديمة وتجاوزها، بدون أن يكون للمجتمع طاقة لتطوير حلول علمية متقدمة لرفع مستوى الوعي الاجتماعي في هذه الحقول، وهو ما كان بإمكانه القيام به لو جرى الاهتمام الأكبر بالتاريخ والتراث والفلسفة الإسلامية على كل مستويات التعليم.

لقد كان التقليد الساري، وربما لا يزال هو في أن يجري تعليم الأطفال ذوي المستويات الأعلى في مدارس المتفوقين الابتدائية (في الماضي: المدارس النموذجية ومدارس تطبيقات دور المعلمين) في كل محافظة، ثم يتم اختيار أفضل ثلاثة أو خمسة في امتحانات السادس الابتدائي من كل محافظة للدراسة في مدارس ثانوية متميزة ببغداد وإسكان بعضهم في أقسام داخلية، ونعترف هنا بأن هناك الكثير من "الحظ والنصيب" في هذه العملية، التي تستند إليها معظم البلدان، بشكل منظم أو غير منظم، فهي في الغالب لا تعتمد على نوعية التعليم

والمعلمين أنفسهم، بل على ما هو فطري وعلى التخمين والشروط المؤقتة، لكنني لا أعتقد أن ثمة بديل واقعي لهذه التقاليد في الظروف الراهنة، ريثما نتقدم كبقية البلدان المتقدمة في معرفتنا بتطوير القدرات والمواهب منذ الصغر وتوسع تعليم الموهوبين، اعتماداً على مبدأ أن كلا الطبع والتطبع في حالة الإنسان يلعبان دورهما وليس الطبع وحده.

هناك بالنسبة لما يتعلق بالتعليم الجامعي موضوع البعثات إلى الدول المتقدمة بعد امتحانات الثانوية، وفي درجات الماجستير والدكتوراه، إن للبعثات إلى أكثر الدول تقدماً أهمية كبرى، وقد كانت البعثات التي أرسلها العراق لأبنائه وبناته من الثلاثينيات إلى الستينيات من القرن الماضي، حسب تأهلهم بدرجاتهم في الامتحانات العامة، دور أساسي في نهوض العراق السريع في النصف الثاني من القرن العشرين، وكان الذين عادوا إلى الوطن من هؤلاء ركيزة أخرجت خيرة الجيل التالي من علماء العراق وتقنييه، وقد أدت الظروف السياسية المعقدة والحصار الطويل الجائر إلى فقداننا الكثيرين من جيل البعثات ثم من طلابهم، وكان لذلك أثر في تدهور المستوى التعليمي الجامعي، فلدينا اليوم تجربة طويلة في اختيار البعثات، ولدينا استنتاجات منها ما يتعلق بضرورة تنويع البلدان التي نرسل إليها الطلاب، ومنها ما يتعلق بشروط إبقاء علاقة الطلاب بالعراق في فترة الدراسة الطويلة في الخارج، عبر ضمان الزيارات السنوية الطويلة لأهاليهم في العراق، لتقليل احتمال بقائهم في الخارج، ومنها ما يتعلق بفسح المجال لهم لاستثمار قدراتهم حسب الإمكان بعد عودتهم إلى العراق.

إن تنويع البلدان التي نرسل إليها بعثاتنا أصبحت مسألة استراتيجية، إذ تخلفنا في العقدين الأخيرين في استثمار التقدم العلمي والتقني في اليابان، والآن

في الصين، رغم أن هذين البلدين لا يمارسان التمييز ضد البلدان العربية والإسلامية في منع دراسة العلوم الحديثة كشتى فروع علوم الذرة والأحياء والكيمياء والفضاء، وهناك تطور علمي كبير في الهند حيث الدراسة فيها باللغة الإنكليزية، وربما يجدر بنا اتخاذ سياسة تلقائية تتغير مع الزمن تعتمد زيادة البعثات إلى الدول التي تتصاعد أسهمها في العالم بالنسبة للعلوم الطبيعية والإنسانية، ومن المؤسف مثلاً أن لا يتوفر عندنا كثيرون ممن يعرف اللغات الآسيوية، ولا من يستطيع طرح دراسات مقارنة بين الأديان والثقافات، والوصول إلى توصيات سياسية وتقنية حول الثقافات الأخرى في فترة اتخذت القوى الاستعمارية طرق تشديد صراعات الهوية والثقافية، مع منع التقدم العلمي التقني.

٣. المستوى الثالث يحمل أهمية لأغلبية الطلبة بالنسبة لمناهج التعليم، ولجميع الطلبة بالنسبة لأساليب التدريس، وهذا المستوى يتمثل في تطوير المناهج والأساليب بشكل تدريجي وتجريبي مستمر.

لقد استورثنا مناهج التدريس في جميع المستويات المدرسية تقريباً، أو ترجمناها من اللغة الإنجليزية في الغالب، حسب الارتباطات الأكاديمية بيننا وبين البلدان الأخرى، وهذه المناهج غالباً هي الأكثر شيوعاً في البلدان الأخرى، ومنها البلدان العربية ومصر في الغالب التي تتخذ نفس الأسلوب إلا في بعض المجالات، أي أن المناهج قد تقررت بقرارات لم نمنع النظر فيها بأنفسنا وربما كان اختيار بعض البرامج الأجنبية اعتباطياً أو بدون تمحيص لمناهج أخرى في نفس البلدان وخصوصاً البرامج الحديثة والتجريبية هناك.. أنا لا أعتقد أن هناك ضرراً كبيراً في هذا الأمر، لكن الضعف هو في أننا لا نمارس ما تمارسه البلدان المتقدمة، بل نكتفي بنصف ممارساتها، إذ أن هذه البلدان مع كونها تتخذ

مناهج عامة غالباً، فهي تسمح إلى جانبها بالعديد من المناهج التجريبية التي تنتهي بمرور الزمن بإغناء تلك المناهج الغالبة.

أهم ما في الأمر هنا أننا نتبع مبدأ "البدا من الأعلى" أي أن مناهج الدراسة الثانوية تعتمد على ما تحتاجه الجامعات، ومدارس الدراسة المتوسطة تعتمد على ما تحتاجه مناهج الثانوية، والابتدائية بدورها تتبع المتوسطة، وهذا الأسلوب يجعل الامتحانات هي المقياس الأول والأخير للمستوى المعرفي.. لكن هناك اليوم شبه إجماع في الأوساط التربوية والتعليمية أن هناك مهارات هامة تغفلها الامتحانات، والاتجاهات التي تعتمد التطور الذهني وعلم النفس الاجتماعي وتسمى أحياناً بـ "البنائية"، أي التي تفترض أن معرفة الفرد تبنى طبقة فوق أخرى عبر التجربة والاستيعاب الفعلي وليس بالذاكرة والاسترجاع، تؤكد ضرورة الانطلاق أيضاً من القدرات الطبيعية للطفل والطالب، وربطها تدريجياً بعالم الكبار والمناهج الرسمية العليا، وبسبب غموض هذه الرؤية لدى السياسيين وأصحاب القرار الذين هم نتاج للطريق التقليدي، وصعوبة قياس فعاليتها المباشرة، وجب التجريب انطلاقاً من تطوير مهارات التلاميذ من صغرهم للتفكير وصياغة الأفكار والتفاعل التعاوني والإبداع وحل المشاكل، وكلها جوانب يصعب قياسها بامتحانات تقليدية، ومن قبل معلمين ومدرسين لم يملوا هم أنفسهم بتجارب إبداعية، ما أدعو إليه هنا هو أن نضيف إلى ممارستنا العادية ممارسات تجريبية نحن أيضاً، وليكن بنسبة ١٠% من الجهود التربوية والتعليمية.

مشروع تجريبي في المدارس العراقية بمجال تطوير الذكاء العام

إن كاتب هذه الملاحظات ينطلق من تجربة ثلاثين عاماً في تدريس الرياضيات، وأحياناً العلوم الطبيعية وتقنية المعلومات، وبالأساس في تطوير المناهج وطرق التدريس التجريبية لهذه المواد التعليمية في بريطانيا، وهذه النشاطات هي في الغالب على هامش الممارسات الغالبة في المدارس في بريطانيا نفسها، لكنها ترفدها باستمرار عبر تبني المعلمين والمرشدين وأصحاب القرار وكليات تدريب المعلمين والمدرسين بأساليبهم الخاصة للاستنتاجات والتجارب التي نجريها، وتجريها مشاريع تجريبية كثيرة مشابهة في شتى دول العالم.

إنني على وعي تام أننا بحاجة إلى إنقاذ التعليم العراقي بأبسط مستوياته وحسب الممكن، وأن التجريب بمثل ما يجري في البلدان المتقدمة يبدو نوعاً من الترف، لكنني أعتقد أن ذلك تصور قصير النظر، لأن الطرق التجريبية سترفع القدرات التعليمية للجميع طلاباً ومدرسين، أي أن تجريب الفعاليات الصيفية الرامية للتحفيز الذهني من قبل بعض المدرسين المتفوقين العراقيين المنفتحين سيؤهلهم لتسريع عملية رفع مستوى التعليم العام، عبر إغناء أساليب ومناهج التعليم، بدل المراوحة أو مجرد اللحاق بما يجري اعتيادياً في البلدان المتقدمة.

وكما ذكرت في المقدمة فيمكن تصور هذا النشاط التجريبي بأنه يعتمد تطوير القدرات الذهنية للناشئة (فعلياً: الذكاء) عبر التفاعل التعاوني في فعاليات صيفية تجريبية مفتوحة، في مقابل أساليب النقل والإيضاح والشرح السائدة للمناهج والنصوص المقررة، سواء في التعليم الأساسي أو للمتفوقين.

إن ظروف العراق قد أدت بالتدرج منذ بدء الحصار عام ١٩٩٠م إلى تدهور تدريجي في تعليم أغلبية الأطفال والطلبة العراقيين في أغلب المدارس،

ثم أدت بعد الغزو، عام ٢٠٠٣م، إلى نتائج كارثية في جميع حقول التعليم، وتقدر آخر الدراسات^(١) أن من لا يرتاد المدارس يتراجع مستواه العقلي سنوياً بنسبة ٣-٥ % عمن يرتادونها في المعدل، أي أن من المحتمل أن مستوى الذكاء لمن تسرب من المدارس لعشر سنوات هو حوالي ٧٠% من المعدل، وهو ما يمكن اعتباره تخلفاً عقلياً لهم في المعارف العامة، إن لم يكن في الأمور الحياتية العملية الروتينية، بالطبع هناك تعويضات كثيرة يوفرها التعليم الأهلي العائلي الذي قد يقلل كثيراً من هذا التدهور والذي يجب الانتباه إليه واستثماره، خصوصاً أننا في هذه الحالة الفريدة حيث جيل الآباء والأمهات وأولياء الأمر عموماً أعلى مستوى تعليمياً من الجيل التالي.

إنني أمل في أن تتبنى إحدى المؤسسات التعليمية الرسمية أو الأهلية في العراق برامج تدريبية مثل ما نقوم به في بريطانيان، وهي في الواقع دورات للمعلمين والمدرسين لتجريب دروس تنمية التفكير المنطقي في مواضيع الرياضيات والعلوم وغيرها، تكون إضافية للمناهج، وهو تجريب لا يزيد عن درس واحد في الأسبوع.

إن هذا الاتجاه يعتمد على مبدئين: أحدهما يتعلق بطبيعة الذكاء والآخر بأساليب التدريس. فمن المتفق عليه أن القدرات العقلية هي مزيج من الفطرة والتعلم، أو ما يسمى في التراث: الطبع والتطبع^(٢)، فكلنا يعرف بوجود قدرات فطرية متفوقة لدى بعض الأطفال واليا فعين في مجال ما كالأذن الموسيقية أو

(١) Richard E. Nisbett (2009) Intelligence and How to Get It: why schools and cultures count; WW.WW.Norton & Company New York and London.

(٢) المصدر السابق الذي يعتبر أهم ما صدر هذا العام في حقل الذكاء يستعرض مئات الدراسات الأكاديمية الأمريكية عن هذا الموضوع ويرجح أهمية التعليم والتحفيز على القدرات الوراثية على أهميتها الجزئية، بتمييزها عن النشوء في بيئة أو ثقافة موروثة.

الذاكرة أو الفضول المنطقي للمعرفة، ونعلم أيضاً أن هذه المواهب قد لا تتفتح في وقتها المناسب في مجرى النضوج البدني والعقلي للطفل منذ ولادته بدون توفر الفرص في العائلة لممارستها، وينطبق الأمر أيضاً على الطفل في المدرسة، إذ يتوالى انفتاح الإمكانيات البيولوجية مع العمر، لكنها قد لا تتطور بدون توفر الفرص الملائمة في المدرسة، وخصوصاً عبر التفاعل مع التربيين والمدرسين الآخرين الواعين لهذه الضرورة، وبدونها فكأنما تتوارب الأبواب العقلية والمهاراتية وتغلق.

فعندما ينعدم التفاعل بين الطفل والمعلم تتضاءل قدرة الطفل والطالب على تطوير تلك المواهب؛ لأن تفتحها موقوف موروثياً في مجرى عمر الفرد، ضمن أطر عريضة، كما في حالة استيعاب اللغة مثلاً بين عمر الـ ٢ إلى ٥ سنة كوقت أمثل مثلاً، وتعلم معنى العدد وليس مجرد لفظ الأرقام بالتسلسل فيما بعد، وتعلم الجبر بعد عمر العاشرة، وتعلم التفاضل والتكامل بعد عمر الـ ١٥ سنة في الغالب، وفي مقابل ذلك أن القدرات الفطرية المتوسطة، وحتى الضعيفة للطفل والطالب يمكن أن تتطور عبر التعليم والتدريب في حالات كثيرة بحيث تؤهل أصحابها لنشاطات مثمرة لأنفسهم ومجتمعهم قد تعوض عن المهارات الفائقة في أغلب مجالات الحياة العملية.

عندها ننتقل إلى مرحلة أخرى هي تعليم الكبار الذي يكون أصعب بكثير من تعليم الصغار؛ لأن الكبار بحاجة إلى استخدام ما تعودوا عليه في فهم ما يقدم إليهم من جديد، وقد يكون في ما تعودوا عليه كثير من العثرات وسوء الفهم، في حين أن الطفل والطالب اليافع يهيكل عقله منذ البداية لتقبل المفاهيم المتقدمة بدون وجود تركبة كبيرة من معلومات لا علاقة لها بالأمر إلا شكلياً.

هناك تفاوت كبير في فاعلية المناهج المقررة في كل مادة مدرسية بمدى تأثيرها الإيجابي أو السلبي على التلاميذ والطلبة، وبعض المناهج مستوردة وتقليدية وربما أخذت بدون تمحيص كما قلنا، والبحث التجريبي في المناهج هو في تشخيص الفعاليات المناسبة للأعمار المناسبة من الطلبة، بحيث لا تلقى المعلومات على عواهنها على الطلبة، أما أعلى بكثير عن مستواهم أو أقل مما يستطيعون التعامل معه، ومنها ما يحفزهم على تطوير واعي لقدراتهم وعدم الاكتفاء بالتلقي واسترجاع المعلومات وحل الأسئلة المدرسية الروتينية، فأقل ما يقدمه البحث التجريبي هو تطعيم المناهج الموجودة بمكونات أخرى مناسبة.

وهنا نأتي لأساليب التدريس فهناك تفاوت كبير في فاعلية طرق التدريس الصفية المعروفة في المدارس من التلقين إلى إدارة النقاش إلى التجربة العملية إلخ... فضلاً عن كفاءة المعلمين في استخدام كل طريقة، والموارد المالية المطلوبة لها أحياناً، لكن أساليب التعلم التعاونية ليست فيها صعوبات مالية، بل تعتمد على استعداد المعلمين للانفتاح وسماع آراء التلاميذ، بلغتهم الطبيعية، والتوسط فيما بينهم والربط بين أفكارهم وبين ما هو في المنهج المقرر بشكل تدريجي.

لقد انتقلت بعض التجارب إلى التعليم العام، واليوم في بريطانيا يعتبر المعلم أن الصف الذي يدرسه بحاجة إلى معرفة أسلوب العمل الجماعي في مجموعات صغيرة، فلنأخذ مثلاً واحداً: يجلس اثنان من الطلبة ليعملا على نفس السؤال أو المهمة متشاركين بالورقة أو المواد المتاحة، وقد يكون السؤال بسيطاً مثلاً:

" بعض الإجابات الخطأ عن طرح ٧٨ من ٢٠٥ هي : ١٣ و ٣٧ و ٧٧ و ١٠٣ و ١٠٧ و ١٣٧ و ٢٠٧. ماهي أسباب هذه الأخطاء؟ وهل هناك أخطاء شائعة أخرى؟ "

على الطالبين، اللذين قد يكونا في الصف السادس الابتدائي أو في المدرسة المتوسطة، أن ينظرا في الأخطاء الشائعة، ويكتشفا أسبابها المنطقية، وكذلك أن يستطيعا شرح أفكارهما باللغة الطبيعية، أي اللغة الدارجة، هذه مهارات ليست في منهج التدريس ولكن لها أهمية ذهنية واضحة، وكل الأخطاء في هذا المثل تعتمد على الاستخدام الجزئي للقواعد التي تعلموها حول الطرح الحسابي، وأهمها مثلاً:

- لا تستطيع طرح رقم من رقم أصغر منه، لذلك تطرح الرقم الأصغر.
- لا تستطيع أن تطرح رقماً من الصفر لذلك تذهب إلى الرقم التالي على اليسار للصفر.

- تستطيع أن تستعير واحداً من رقم ثم تعيده!
 - لا تستطيع أن تستعير من الصفر لذلك تستعير من الرقم التالي له.
- فالتلميذان يجب أن يشرحا لأحدهما الآخر كيف يمكن توضيح المشكلة، ثم يتشاركان مع اثنين آخرين في صياغة المشكلة، وفي احتمالات الأخطاء الأخرى، (اكتشف المدرسون أثناء تجربة هذا السؤال أخطاء ممكنة أخرى هي ١٢٣ و ١٣٣ و ٢٧٣ و ٢٨٣ و ٥٨٥، وهي أخطاء تأتي من التطبيق الحرفي الجزئي للقواعد البسيطة بدون الانتباه لقواعد أخرى أو لحجم الرقم)، فهناك الآن أربعة طلاب يجب أن يتعلموا الكلام كل حسب دوره، ثم الاتفاق على من سيتحدث باسمهم لطرح أفكارهم حول هذا السؤال أو بعضه لبقية الصف.

إن فائدة هذه التجربة ليست فقط في فهم أعمق من قبل الطلبة لصعوبات الحساب والأخطاء الشائعة في الطرح، بل بالقدرة على شرح الحساب باللغة، وعلى القدرة على التفاهم فيما بينهم، والقدرة على مخاطبة الصف كله بشكل منظم، ويأتي كل هذا مع بدايات غرس منظور متقدم للحساب والتعلم ولدور

المعلم إلخ... هناك إذاً تطوير ذهني، وتطوير اجتماعي في التعامل بين الناس، وتطوير في النظرة لما يعنيه التعلم وطبيعة الرياضيات، وعندما يمارس الطلبة هذا الأسلوب في مواضيع مختلفة يمكن تصور مدى التطور في عقولهم وقدراتهم وعاداتهم في التعلم.

هذا مثال لنوع من التفكير التعاوني الذي قد لا يستغرق أكثر من ربع ساعة من التفاعل الصفّي بين الطلبة، وهو جزء من الدروس التي عملنا على ابتكارها في السنين الأخيرة، وقد ساهمت في سلسلة من المشاريع البحثية الجامعية في إعداد حوالي ١٠٠ درس من هذا النوع في مواضيع الجبر والهندسة والإحصاء والحساب، ملائمة في البداية للأعمار من ١٥ سنة فما فوق، ثم الانتقال إلى أعمار أصغر وصولاً إلى عمر ٦ سنوات مؤخراً، وهو العمر الذي يمكن اعتباره بداية استيعاب، أو استخلاص أول المفاهيم الرياضية عبر التجربة في واقع الطفل وبلغته الطبيعية، والواقع أن استيعاب المفاهيم ليس له علاقة مباشرة بالعمر إلا في نوعية الأمثلة الواقعية التي يعالج ضمنها المفهوم.

إن تشخيص المواضيع وابتكار الأسئلة (والقصص) لها عملية فيها الكثير من التجريب والتنقيح لإيصالها لأن تكون مؤهلة للنشر من قبل دور نشر رئيسية في مجلدات تستخدمها مجاميع تجريبية من المدرسين والمعلمين كل في فئته العمرية، هناك مجموعة دروس مشابهة في العلوم كما بدأ بعض مدرسي الفنون واللغة دروساً مشابهة، ويجدر القول أن المعلمين والمدرسين الممارسين بحاجة للتعامل مع كل درس أولاً بتصور أنفسهم طلاباً، وليسوا بدرجة معرفتهم الرياضية والعلمية ككبار، وعند ذلك فقط يستطيعون التفاعل مع الطلبة بشكل فعال، وقد وجدنا أن المعلمين والمدرسين أنفسهم يجدون في هذه الدروس فائدة

قصوى في توضيح مفاهيم جوهرية في الرياضيات لم يكونوا منتبهين لها هم أنفسهم.

تكمن الصعوبة أحياناً في أن المعلمين والمدرسين بحاجة إلى التخلي عن عادة إعلان أن هذه الفكرة صحيحة أو خطأ، بل أن يقبلوا كل ما يطرحه الطلبة ويتعاملوا معهم باعتبار أن له سبباً منطقياً وإن كان خاطئاً، وأن يحاولوا فهم منطق الطلبة قبل أن يربطوه بمنطق المنهج المقرر مثلاً أو حتى بدون ذلك، أي أن المدرس في هذه الدروس التجريبية يتخلى عن سلطته، وعن موقعه كمركز النشاط الصفي.

إن بعض المدرسين لديهم هذا الاستعداد للتجريب، وخصوصاً عبر القول في بداية الدرس "هذا الدرس من نوع تجريبي فلنرَ هل نخرج بنتيجة أم لا؟" ثم أن ينهي الدرس بأن يسأل الطلبة عما يعتقدونه في هذا الأسلوب.

إن تطوير مهارات المدرسين والمعلمين أمر تدريجي لأن فيه تغيير للقيم والعادات، ولذلك يجب التجريب به بدءاً ممن لديهم الاستعداد للمبادرة أو المغامرة، فيصبحون بمرور الزمن مرشدين لأجيال قادمة من المعلمين.

لقد بدأت هذا البحث باستعراض عام لمشاكل التعليم بعد الاحتلال، وعالجت أولوياته، وفي ذلك أوضحت رأيي أن الإصلاح الإداري يأتي في المقدمة على الأبنية، وأنه أمر يسير نسبياً، ثم عالجت المناهج وطرق التدريس وخلصت إلى الحاجة، حتى في الظروف الصعبة الراهنة إلى التجريب، وكل أمني أن ينظر زملائي التعليميون إلى هذه الملاحظات بسعة صدر، وقد يصلح بعض ما طرح فيها كمحاور لنقاشات مثمرة.

الأداء الأخطبوطي المتناغم مع إرادة المحتل (مقتربات الانتخابات)

حارث الأزدي^(١)

اختلفت صفحات المحتل ما بين صفحة وأخرى كل حسب الدور المرسوم له بدءاً من مجلس الحكم بتأسيسه الطائفي المتعمد مع سبق الإصرار تحت وصاية المندوب السامي بول بريمر، ومروراً بالحكومة المعينة احتلالياً، ومن ثم الحكومة المستفردة بالحكم بالاستقواء بالمحتل، وانتهاءً بهذه الحكومة التي ازدوجت معايير الأداء فيها بين الولاء لإيران ولقوات الاحتلال وركبت موجة المظلومية بالدفع باتجاه نصره المذهب عبر أحزاب طائفية تغنت بمجد وهمي ونضال مدعى تاهت مساراته مع الانخراط في المشاريع الاحتلالية الرامية إلى تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ.

من بين هذه التداخلات والمقتربات أعلنت حكومة المالكي ذات الستة والثلاثين وزيراً في العشرين من شهر أيار عام ٢٠٠٦م بعد مخاض عسير

^(١) رئيس تحرير جريدة البصائر العراقية.

نتيجة التجاذبات والتناحرات التي تحكم منظومة الأداء الحكومي المحكوم من قبل المحتل.

ولم يتمكن المالكي من اختيار الوزراء الأمنيين بسبب التناحرات التي رافقت تسميتهم؛ بسبب المحاصصة الطائفية وتقسيمات الديمقراطية التوافقية وقد توزعت الوزارات على الكتل النيابية المشاركة في الحكومة وبواقع ١٩ وزارة للائتلاف فضلاً عن منصب رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية والتحالف الكردستاني سبعة وزراء فضلاً عن منصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء والتوافق ستة وزراء فضلاً عن منصب نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء والقائمة العراقية ثلاثة وزراء.

ولكي تحظى هذه الحكومة بالدعم جعلت قوات الاحتلال الأمريكي من قصة مقتل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بمثابة بداية قوية لاسيما بظهور ممثليها إلى جانب السفير الأمريكي زلماي خليل زاد للإعلان عن هذا الحدث وتجديره باسمها.

تبع ذلك صفحة محاولة بسط السيطرة على بغداد بإطلاق المالكي ما سماه خطة أمن بغداد التي أطلقها في الرابع عشر من حزيران التي سميت آنذاك (معاً إلى الأمام) التي تضمنت فرض حظر التجوال خلال أيام الجمع من الساعة الحادية عشرة صباحاً لغاية الثالثة بعد الظهر، وهي خطة ذنبوية ظاهرها منع التفجيرات وتجنيب الناس هذا الخطر وباطنها السماح للمليشيات بالتحرك بحرية تامة أثناء الحظر الذي جعل العراقيين يلتزمون المكوث في بيوتهم في أيام الجمع كونها عطلة ولا يسمح الحظر - بوقته المختار له بعناية لشل حركة الشارع - أن يخرج المواطن من بيته لقضاء حاجياته.

ومع وجود هذه الخطة التي أراد المالكي أن يظهر فيها قوته وسيطرته إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافه واستمرت التفجيرات ومسلسل العنف الطائفي ونقاط التفتيش الوهمية والجثث مجهولة الهوية.

بعد هذا الفشل أراد المالكي أن يخطو خطوة أخرى تمكنه من إحداث طفرة نوعية على من سبقه، وذلك بإعلان مبادرة المصالحة الوطنية في الخامس والعشرين من شهر حزيران لسحب البساط من تحت الجماعات المسلحة باستدراجهم للانضمام إلى العملية السياسية وترك السلاح جانباً ليكونوا رقماً مستهلكاً بين أرقام لا قيمة لها، فالمقصود بالمصالحة الوطنية من وجهة نظر حكومة الاحتلال الرابعة هو ترك المناهضة والرفض لها وركوب قطار العملية السياسية في ظل الاحتلال والقبول بمنطق الأمر الواقع من دون تغيير للدستور أو نقض لقوانين بريمر أو المحاسبة على السرقات والقتل المنظم وقد حاولت هذه الحكومة تعمية الأمر بعقدها عدة مؤتمرات لما يسمى بمصالحة وطنية من وجهة نظر عوراء.. كان منها لشيوخ العشائر ومنظمات المجتمع المدني وضباط الجيش السابق وبعض القوى السياسية، التي تبحث عن مكان لوجودها في مسرح الأحداث ولو على حساب أبناء العراق.

وقد كان لهذه الحكومة في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٧م إعلانها أضخم ميزانية شهدها العراق بلغت ٤٢ مليار دولار وقد أجمعت آراء المراقبين أن حكومة الستة والثلاثين وزيراً وذات الميزانية الضخمة لم تجد أي صدى لهؤلاء الوزراء المتحاصصين ولا لهذه الميزانية الضخمة.

وقد ارتفعت حالات القتل والتفجير والتفجير وحالات الاختطاف الجماعي التي انتشرت في العاصمة وكان أشهرها اقتحام مسلحين يرتدون زي مغاوير الداخلية دائرة البعثات العلمية إحدى دوائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرب ساحة الأندلس وسط بغداد واختطفوا ما يقارب من مائة وخمسين

موظفاً ومراجعا.. هذه الحادثة وغيرها كانت بمثابة حجر الأساس للتمهيد لخطة أخرى أشد إيلاماً على العراقيين الأبرياء التي أعلنها نوري المالكي في الرابع عشر من شهر شباط أسماها فرض القانون التي تضمنت عدة إجراءات منها عدم حمل السلاح وفرض حظر التجوال من الثامنة مساءً ولغاية السادسة فجراً، وانتشار نقاط التفتيش وغيرها لكنها لم تحقق أي بند وعد به المالكي سوى حظر التجوال وتأمين عمليات الاعتقال في مناطق بعينها من أرض الرافدين.

وقد صاحبت هذه الخطة منذ انطلاقتها انتكاسات تمثلت في تفجير الجسور ومنها: جسر الصرافية وجسر ديبالى، وتفجير مجلس النواب أدت إلى كشف المستور عن هشاشة الأمن المدعى بأن أجهزة الحكومة الأمنية سيطرت على الأوضاع في العراق.

إن حكومة المالكي على مدى السنوات الماضية ظلت تتاور على مفاخر وهمية تتلخص بوصفها حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الانجاز الأمني وحكومة المصالحة الوطنية وما إلى ذلك من أوصاف ليس لها على أرض الواقع أثر يذكر، فلا يزال العراقيون يذكرون كيف تشكلت حكومة المحاصصة الطائفية وكيف حدثت الانسحابات ممن اشتركوا بهذه العملية من أمثال حزب الفضيلة وقائمة أياد علاوي وغيرها ناهيك عن انسحابات الكتلة الصدرية المتكررة التي لم تتبع منهاجاً معيناً بقدر ما هي تضع قدماً هنا وأخرى هناك.

مقتربات الانتخابات القادمة

لاشك أن حكومة كهذه لا بد أن تسير على منهجها المعتمد الذي أنشئت عليه فعمليات التعمية والضغط والنقيض النوعي وتصفية الخصوم سياسياً

وجسدياً أسفرت اليوم عن تناحرات وتناقضات بصورة جديدة لم تكن معهودة في المشهد العراقي قبل هذا التاريخ.

كان أول هذه المقتربات زيارة المالكي إلى واشنطن الموصوفة بأنها زيارة ولاء يراد منها الاستفراد والبقاء في الحكم مدة أخرى فتقديم الورد لمجاهيل الاحتلال في مقبرة قتلى الاحتلال في أمريكا ومحاولة استجداء البقاء بالقيام بفعاليات التنازل وتقديم المميزات التي تفرقه عن يمكن أن يلعب دوراً في صفحة مغايرة ربما يريدتها المحتل.

لم يكن أمام المالكي سوى تقديم الولاءات وشرح أبعاد تهديدات الأكراد بمحاولاتهم الضغط على ما يسمى حكومة المركز فضلاً عن التحذير مما سمته أمريكا مفاوضات مع بعض الفصائل التي تمت بوساطة تركية.

تهديدات الأكراد

لم يكف الساسة الأكراد استلاب بعض الامتيازات فيما يسمى حكومة المركز وتسلمهم سبعة عشر بالمائة من ميزانية الدولة بل تعدوا على ذلك بتكريد أجزاء من البلد بغية فرض السيطرة عليها، ومن ثم إنشاء مناطق أطلقوا عليها مناطق متنازع عليها امتدت إلى محافظات أخرى تمثل في مجملها أكثر من ثلث خارطة العراق.

وفضلاً عن ذلك فإن ضعف ما يسمى العملية السياسية في ظل الاحتلال أغرتهم بتوقيع عقود النفط وبيعه بصورة انفرادية والاتفاق مع شركات أجنبية للتقيب عن النفط بعيداً عن سلطة المركز.. هذه كلها جعلت من الساسة الأكراد اليوم تهديداً لحكومة المالكي مما حدا بالمالكي إلى أن يقدم تنازلاً من نوع آخر أظهر مدى ضعفه بذهابه إلى الشمال واستقباله هناك بمراسم تدل على الانفصال الذي يسعى إليه هؤلاء الساسة، وهذا وهن آخر من نقاط

الضعف والهزلة التي بدت واضحة للعيان بعد إعادة الانتشار المسماة جزافاً جدولاً انسحاب، فقد ذهب المالكي ليقدم تنازلات أخرى للساسة الأكراد من أجل الحفاظ على مكتسبات شخصية حزبية ضيقة.

التفجيرات الاستباقية للانتخابات

أشارت أصابع الاتهام في التفجيرات التي اتخذت مناطق مختارة بدقة وعناية لغرض التأجيج الطائفي والاستحواذ العرقي؛ إلى صراع الأحزاب السلطوية وما ذاك إلا أن الرابط والناظم للأحزاب المنضوية تحت راية المحتل هو أنها لا يمكنها الاستمرار من دون ادعاء التمثيل وكسب الأصوات بالترهيب من مجهول أو حتى صناعة عدو وهمي تضمن من خلال هذا السوق مصادرة أصوات الناس ومن ثم حقوقهم.

السراقات المصرفية خطوة أخرى للانتخابات

لقد أظهرت السراقات الانتخابية بمجرميتها المنتمين إلى أحزاب السلطة أنها جاءت في إطار السوق الانتخابي لتمويل الانتخابات وتأمين عمليات الخداع الانتخابي بذر الرماد في العيون وتعمية الرأي العام من أن فترة قادمة تحمل التغيير حيث لا تغيير.

التحالفات وأساساتها

مثلاً هي التفجيرات والسراقات التي تكون أهدافها انتخابية كذلك التحالفات القائمة على أساس المحاصصة والاستقواء تتم لنيل أكبر قدر ممكن من كعكة الحكم والتميز بالسلطة.

إن خريطة التحالفات التي قد تبدو للوهلة الأولى متجهة نحو التغيير والانقلابات على أصدقاء الأُمس أعداء اليوم؛ إلا أن الرابط لها يبقى طائفيًا وعرقيًا حسب ضوابط المحتل.

فقد شهد العراق في فترة قريبة ومقاربة عمليتين انتخابيتين ركبتا في سوقهما الإعلامي موجة التغيير إلا أن تغييراً لم يكن ليظهر ما دامت وجوه أدوات الاحتلال باقية على رأس السلطة مثلما هي.. والعمليتان الانتخابيتان هما انتخابات مجالس المحافظات حيث جنت قائمة المالكي نتائج القسم الأكبر منها نتيجة استخدام النفوذ وسلطة الدولة والتسويق لما يسمى دولة القانون، أما القوائم الباقية فقد كانت لأجل السوق الانتخابي والسماح لبعض العناصر في أن تشارك فيها فحسب، وقد اكتُشحت أحزاب السلطة وفي عقر دارها حتى قيل: إن شخصية واحدة أجمعت عليها آراء العراقيين في منطقة معينة قلبت معادلة الاحتلال، أما العملية الثانية فهي انتخابات الشمال حيث سمح لبعض المجاميع والأحزاب بالمشاركة فيها، ومع ذلك فإن المقص الانتخابي جعل الأمور تسير لصالح أحزاب الاستقواء الاحتلالي في شمال العراق وهما الحزبان الكرديان لبرزاني وطالباني.

أما الانتخابات القادمة فالتصور القائم أنه لا بد من أن تتحالف هذه القوى والأحزاب على حساب المواطن، ومن هنا كانت زيارة المالكي للقادة الأكراد وإعطائهم الوعود بقضية كركوك وغيرها، ومن هنا أيضاً الجدل الدائر بين أطراف الائتلاف الذي رأس الحكومة لفترتين سابقتين، واضطرته المتغيرات إلى إعادة النظر في بنود هذا التحالف وتقاسم الحصص والتناحر فيمن يكون على رأس السلطة ويرأس هذا التحالف.

أما التحالف الثالث والمقصود به جبهة التوافق فلم يكن حظها موفقاً أبداً في اتخاذ قرار بالتوافق فيما بينها فضلاً عن أن تكون مؤثرة وفاعلة في

مكانها من الحكومة بغض النظر عن صحة دخولها من عدمه، فالتوافق اليوم مشروع للتنشيطي فهي بتشكيلاتها الثلاثة تقوم بحملة محمومة للتحالفات الجديدة بعد أن أثبتت التجربة عدم تمازج أمزجة المتوافقين على قائمة التوافق.

إن مقتربات الانتخابات القادمة تتمثل في الساحة العراقية بتقديم التنازلات للأمريكان وباقات الزهور وعقد الاتفاقيات والتشبيث ببقائهم؛ أو التفجيرات التي يدفع فاتورة الدم فيها أبناء العراق سواء بتفجير الحسينيات أو اتخاذ الموصل وبعض الأقليات مسرحاً ومادة لها؛ وتصب جميعها في ذات الهدف الانتخابي الموجه للانتخابات القادمة.

أما التحالفات المموجة التي لا تمتلك لوناً ولا طعماً ولا رائحة سوى المكاسب المادية والاستحواذ على مناصب تمكن من الاستقواء بالمحتل؛ فإنها تراهن على تأجيج الوضع ليبقي عليهم المحتل، فهم يبعثون برسائل تقول لا يوجد اليوم من يقدم تنازلاً أكثر منا.. وتندرج في هذا السياق محاولات خلق العدو الوهمي ورفع راية التمثيل لمكونات معينة من أبناء العراق؛ لغرض توجيه الأصوات بالخداع والترهيب لصالح أجنداتهم.

لكن على سوداوية هذا المشهد إلا أن المراقبين من أبناء العراق من الراضين للاحتلال لا يزالون ينتبعون أثر الضوء في آخر النفق فمهما حاول المستقوون بالمحتل من الثقافات وخداع وممارسات إقصاء إلا أنهم يرون أن الأمور في العراق تسير نحو الانفراج نتيجة التناحرات التي ظهرت جلياً باقتراب الانتخابات القادمة، فمهما حاولوا من لكمة شتاتهم والبقاء عقبة في وجه القوى الراضية للاحتلال؛ فإن بناءهم واهٍ لا يصمد أمام مسائلة الشعب العراقي؛ فالفساد والقتل والاعتقالات العشوائية وانعدام الخدمات والبنى التحتية كلها مفردات إن أطلقت واحدة منها كانت الصورة المرتسمة في الذهن لأول وهلة حكومات الاحتلال المتعاقبة.

نحو ثقافة مقاومة.. قراءة في مشروع الممانعة في العراق

جهاد بشير^(١)

مما لا شك فيه أن الممانعة هي المعبرة عن المشروع السياسي للمقاومة في العراق، وتعد من المرتكزات الهامة لبسط مطالب المشروع المقاوم وتبيان أهدافه ومقاصده ووسائله، لذلك فإن الممانعة ضرورة لا غنى للمقاومة عنها كما أنها لا تستغني عن المقاومة، إذ إن التكامل الحاصل بين الاثنين يعطي الصورة الكاملة عن المشروع المقاوم من حيث توجهاته وأهدافه ومنطلقاته وغاياته ووسائله.

ولأهمية الممانعة على الصعيدين السياسي والإعلامي سيتم تناول الموضوع وفق الآتي:

١. مشروع الممانعة:

- تعريف الممانعة

^(١) كاتب وإعلامي عراقي.

- تمثيل الممانعة من خلال قوى رفض الاحتلال، مظاهر وأهداف: (هيئة علماء المسلمين في العراق أنموذجاً)

٢. الممانعة والمقاومة:

- وحدة الهدف
- التكامل: (فصائل التخويل أنموذجاً)

أولاً: مشروع الممانعة

مدخل

على الرغم من أن الممانعة لا يمكن حصرها ووسائلها عند ظرف معين ونقطة محددة بحكم عموميتها وتوافرها متى ما توافر أوضاعها، إلا أن احتلال العراق وانطلاق الممانعة بعده بشكل أكثر وضوحاً وبرامج بينة ومخطط دقيق يعد مجاًلاً خصباً للدراسة ومساحة واسعة لتسليط الأضواء، ومن هنا فإن الحديث عن الممانعة سوف يبتعد عن العموميات ويقتصر على المشهد العراقي لكي تكون الدراسة أكثر تخصصاً وتركيزاً.

الممانعة في العراق لا تعني المعارضة، إذ إن المعارضة في حقيقتها لا تكون إلا ضمن إطار نظام مقرّ بشرعيته وهذا ليس متوافراً حالياً، وبالتالي فإنها تعني من وجهة نظر عامة: الإباء والرفض والمدافعة والمقاومة للظلم والبغي والطغيان والاستبداد، وهي الوجه الآخر المتمم للعمل المقاوم المسلح، فإذا كان الأخير يستهدف جيش الاحتلال وآلياته وقواعده فإن مشروع الممانعة يستهدف مشاريع الاحتلال وأنظمتها التي أتى بها وما أقرّ تحت مظلتها من دستور وانتخابات واتفاقيات وحكومات انبثقت عن العملية السياسية التي أسسها ومن ثم رعاها الاحتلال وما زال يرعاها تبعاً لمصالحه، هذا على الجانب السياسي، والتصدي للثقافات المستوردة والإعلام الموجه الذي رافق

احتلال العراق على الصعيد الإعلامي والثقافي، والصمود بوجه الغزو الفكري المتجدد والذي نشط بقوة أكثر بعد ٢٠٠٣م ورافقه وسائل جديدة تسهم في انحطاط الأخلاق وبعثرة النظام الاجتماعي وتمزيق نسيجه وتفكيك أواصر الترابط بين مكونات الشعب العراقي على الجانب الاجتماعي والأخلاقي.

ومن هنا فإن دوراً كبيراً تؤديه قوى الممانعة في ترسيخ الثوابت والحفاظ على هوية العراق ووحدة أراضيه وتماسك مكوناته، وإن لمشروعها أهمية أكبر في تحقيق التوازن المطلوب بين الأجنحة المسلحة للمقاومة العراقية المتمثلة بالفصائل على اختلاف توجهاتها وبين العمل السياسي المناهض للاحتلال ومشاريعه والرامي إلى إنهائها وإنهاء ما أفرز عنها مثلما ترمى الفصائل إلى إنهاء الوجود العسكري الأميركي ومن حالفه في احتلال العراق.

تعريف الممانعة

يمكن تناول التعريف من وجهين:

أولاً: معنى الممانعة

الممانعة في اللغة: هي مصدر للفعل (مَانَع)، يُقال: مَانَعَ يُمانِعُ مُمانَعَةً — على وزن فاعلٍ مُفاعلة — فهو مُمانِعٌ^(١).
والممانعة هي المُرادعة على الكف^(٢)، أي المجابهة والمدافعة والمنازعة في أمر لا يرتضيه الممانِعُ فيبتغي من صاحبه الكف عنه والتراجع عن فعله.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١٣١/٢.

(٢) ينظر: تاج العروس ٢٢٠/٢٢.

ومانعهُ الشيء ممانعة أي نازعه، والممانعة هي المحاجزة، وتمانع الرجلان أي تحاجزا، والعكس صحيح^(١).

وتتولد الممانعة حين تطغى سلطة ما وتحاول أن تسلب حقاً من أهله باستخدام وسائل متعددة تعضدها بالقوة، فحين يبدأ أصحاب هذا الحق المسلوب مقاومة القوة هذه لاسترداد حقوقهم وإرجاعها فإنهم في الوقت ذاته يستخدمون وسائل وأدوات لمجابهة الوسائل التي ترافق هذه القوة فضلاً عن مهمة إضعافها، وهذا هو مبدأ الممانعة، وللممانعة معنى أوسع يتلخص في رفض قوانين الظلم والطغيان والاستبداد في أي شكل من أشكال الحياة، والعمل على إزالتها واستبدالها بما يحقق العدل والحرية والأمن.

والممانعة تندرج ضمن سنة التدافع التي عبر القرآن الكريم عنها بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهْكَمَتِ صَوَامِعُ وَبِعٍ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(٣)، والمتأمل في سياق الآيتين يجد أن الحديث عن سنة التدافع يأتي مترابطاً ومتزامناً مع موضوع الجهاد وفي هذا الترابط إشارة إلى التكامل الحاصل بين مشروع المقاومة والممانعة باعتبار أن الاثنين هما من قنواته، وعلى هذا فإن الممانعة باب من أبواب الجهاد وأداة من أدوات الدفع ووسيلة من وسائل مواجهة الباطل ومجابهته، وسيأتي الحديث عن ذلك لاحقاً.

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٦٥٣.

(٢) البقرة: ٢٥١

(٣) الحج: ٤٠

ثانياً: الممانعة في العراق

بعد قيام الولايات المتحدة الأميركية ومن حالفها باحتلال العراق تجاوز هذا الاحتلال المظهر العسكري والسياسي ليشمل نواحي الحياة جميعاً في هذا البلد، وقد استُخدمت مشاريع لها غايات وأهداف وتمتلك وسائل وأدوات جميعها تصب في مصلحة الاحتلال وتسعى لتحقيق ما تصبو إليه إدارات القوى المحتلة للعراق، فكانت العملية السياسية النواة الأولى لهذه المشاريع والتي انبثقت عنها جميع المشاريع الأخرى والقوانين، وعلى أساسها تشكلت الحكومات وصيغ الدستور وأبرمت الاتفاقيات، وحيث تكلفت فصائل المقاومة منذ وقت مبكر بالتصدي لجيوش الاحتلال ومقاتلتها فإن الجوانب الأخرى تحتاج إلى من يتصدى لها ويطلق يد العنان في مقارعتها على مستوى سياسي وإعلامي بالدرجة الأساس فتشكلت القوى الرافضة للاحتلال بالتزامن مع انطلاق فعاليات فصائل المقاومة، وهذه القوى لم تأت بشكل جزافي بل كانت وما زالت لها برامج ومخططات ومشاريع تتبع وتصب ضمن الإطار ذاته في رفض الاحتلال ومشاريعه وتتكامل مع برامج فصائل المقاومة والمشروع المقاوم، هذه البرامج ترمي إلى العديد من الأهداف المرحلية وطويلة الأمد، مثل إنهاء الاحتلال وحماية وحدة العراق ووحدة أراضيهِ وسيادته، والحفاظ على الثروات، وبناء بلد موحد قوي مستقل تسوده مبادئ العدالة والحرية وحقوق الإنسان والتنمية بكافة أشكالها التي تزيد الرصيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وصيانة المبادئ والقيم والأخلاق وضمان الحقوق الدينية والثقافية والمدنية⁽¹⁾، وغير ذلك مما سيأتي ذكره أثناء الحديث عن تمثيل الممانعة.

(1) ينظر في هذا: وثيقة برنامج وفد القوى الوطنية المناهضة للاحتلال المقدم للأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢٠٠٤/٨/١٢ م.

ومن هنا فإن برامج ومشاريع القوى الرافضة للاحتلال، والأدوات والوسائل المستخدمة في تنفيذ هذه البرامج، ومراحل تطبيقها، والعمل السياسي المؤازر والمساند لمشروع المقاومة ولا يتقاطع معه في نقطة أو مرحلة، جميع ذلك يعبر عن معنى الممانعة في العراق بعد الاحتلال، والقوى والتنظيمات والهيئات ووسائل الإعلام المتبنية لهذا المخطط والعاملة على تثبيته وتسديده وزيادة زخمه هي القوى الرافضة للاحتلال وهي ذاتها قوى الممانعة^(١).

تمثيل الممانعة من خلال قوى رفض الاحتلال

مظاهر وأهداف (هيئة علماء المسلمين في العراق أنموذجاً):

إن لقوى الممانعة رؤى متنوعة الوسائل ثابتة المبدأ لا تخرج عن إطار الثوابت ولا تُحرِّك المرتكزات، إذ إن مبدأ الممانعة في حد ذاته — وفي ظل الظروف الحالي في العراق خاصة — يعد ثابتاً شرعياً وعقلياً ووطنياً وقانونياً ونقطة ارتكاز أساسية للعديد من المحاور، وحين يتم الحديث عن مظاهر الممانعة أو أهدافها فإن ذلك مرتبط ببرامج من يمثلها، وحتى تكون الصورة

(١) عند الأنظمة المتبنية لما يسمى (النظام العالمي الجديد) أو ما يندرج تحت مسمى (العولمة) وفي طلبيتها أميركا فإن مصطلح (الممانعة) هو نقيض مصطلح (الاعتدال)، والأخير تطلقه تلك الأنظمة على كل من يوافق على سياستها ويرضى بمشروعها ويستسلم لإرادتها ويسهم في تنفيذ مخططاتها سواء على مستوى الدول أو الحكومات والأنظمة أو المؤسسات، وبالتالي فإن الأنظمة أو المؤسسات التي لا تؤيد مشاريع هذه القوى العالمية وترفض الانصياع لبرامجها هي أنظمة ومؤسسات لا تنتم بالـ(اعتدال) لأنها تمنع مشاريع النظام العالمي وترفض برامجها فأطلق على منهجيتها المستخدمة في الرفض وعليها تسمية: الممانعة، دول الممانعة، وأنظمة ممانعة.. وعلى هذا فإنه لا ضير من استخدامنا مصطلح الممانعة في التعبير عن الرفض والمناهضة وما إلى ذلك، لكن من غير الصواب والمنطق استخدام مصطلح (الاعتدال) بهذه الصيغة التي تحاول العولمة تجميلها، بل الصواب أن نستبدل (اعتدال) الأنظمة والمؤسسات المنصاعة بـ الخنوع والتخاذل.

أكثر وضوحاً وأجلى مشهداً يمكن اختيار أنموذجاً لمن يمثل الممانعة ومن خلال برنامجه نتعرف على تلك المظاهر والأهداف، وعليه فإن اختيار هيئة علماء المسلمين يعد ذا أهمية في هذا المجال لجملة من الأسباب أهمها:

١. تعد الهيئة أبرز القوى الراضية للاحتلال وأوسعها مساحة في العمل؛ وذلك لكبر قاعدتها الجماهيرية وانتشارها في عموم البلاد.

٢. دأبت الهيئة بصورة دائمة ومنذ أول يوم لتأسيسها.. ولا زالت على أخذ زمام المبادرة في العمل الوطني الجاد ضد الاحتلال الأميركي للعراق، وكانت ولا زالت بمثابة نواة تجتمع عندها باقي قوى الممانعة.

٣. للهيئة مبدأ ثابت لا يطرأ عليه تغيير في الدعم الواضح والصريح سياسياً وإعلامياً للمقاومة والدفاع عن مشروعها، وتأكيداً على ضرورة تحديد (الإرهاب) الذي غُيِّب مفهومه، وأهمية فصله عن الحق المشروع في مقاومة الاحتلال، ورؤيتها للإرهاب على أنه استهداف المدنيين والأبرياء وأنه متعدد الجهات ويجب أن يُدان بكل صوره بما فيها إرهاب الاحتلال وإرهاب السلطة، وكانت هي أول من أدانته وشجبه عبر بياناتها وتصريحاتها الواضحة.

٤. سعي الهيئة إلى إنهاء الاحتلال بصورة كاملة وبجدول زمني مكفول دولياً وإنهاء مظاهره وإفرازاته وحرصها على حل الإشكالات المترتبة على وجوده وما نتج عنه وأن ذلك كفيل باستعادة سيادة العراق الحقيقية وعودته إلى محيطه العربي والإسلامي والأسرة الدولية، وتواصلها مع الناس في توعيتهم بعدم الاستسلام للواقع المر الذي تعيشه الأمة، والوقوف بحزم أمام كل من يريد سلخ العراق من هويته التاريخية وحضارته الإسلامية.

٥. رفض الهيئة للعملية السياسية وما نتج عنها وعدم تعاطيها معها؛ لأنها بنيت على أسس طائفية وعرقية، واعتمدت نظام المحاصصة، وثبات الهيئة على هذا الرفض وعدم تغيير الموقف تجاه ما يسميه الاحتلال وحكوماته بالتغيرات والتطورات السياسية، التي يبتغون من تعبيراتهم هذه ذر الرماد في العيون.

٦. يمتاز برنامج الهيئة بالشمولية في جميع المظاهر، كما تمتاز وسائلها بالمواكبة فهي ترصد جميع الأحداث في العراق وخارجه وتعبّر عن موقفها بوضوح تجاهها.

٧. الهيئة تمثل العراق أو تشارك في تمثيله في العديد من المؤسسات الإسلامية والعربية والدولية مثل: الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الحملة العالمية لمقاومة العدوان، والمؤتمر القومي الإسلامي، والمؤتمر القومي، ورابطة الصحافة الإسلامية.. وغير ذلك، كما إن لها عدة مكاتب وفروع خارج العراق مما يتيح لها فرصة إيصال الصوت الممانع والمقاوم.

وأسباب أخرى كثيرة غير هذه مما يعطي للهيئة الأولوية لتخصيصها أنموذجاً تتجسد فيه جميع مبادئ الممانعة، هذا فضلاً عن إيداع باقي القوى ثقنها في هيئة علماء المسلمين باعتبارها الجهد الكبير والمؤثر في الساحة العراقية^(١).

إن المتتبع لبرنامج الهيئة يدرك أنها ترمي إلى أهداف وتؤكد على جملة من المقاصد، منها: أنها تدعو بصورة دائمة إلى ضرورة إنهاء الاحتلال

(1) ينظر: المشروع الوطني المناهض للاحتلال والوثائق المرفقة معه عبر الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين في العراق على شبكة الإنترنت، وينظر أيضاً: هيئة علماء المسلمين التعريف والمفهوم — فقرة "المعلومات التفصيلية عن الهيئة ومؤسساتها".

بمختلف مظاهره، وعدم الاعتراف بكل ما نتج عنه، من أجل أن يتحقق الأمن وتتحصل الحرية، وتبنى مؤسسات رصينة، وتتشكل حكومة عادلة، ويكتب دستور دائم مؤهل لسن القوانين التي تحفظ للعراق وحدته ووحدته أراضيها ونسيجه الاجتماعي وتعزز الأخلاق والقيم وتحافظ على التركيبة السكانية، ويعاد بناء الجيش العراقي الذي يحمي البلد ويدفع عنه مخاطر الاعتداء ويكون ولاؤه للعراق، ويبنى نظام اقتصادي لائق يحافظ على الثروات ويزيد في التنمية، وغير ذلك من مقتضيات بناء الدولة الحرة كاملة السيادة، ولأجل هذا فإن برنامج الهيئة في ضرورة تحقيق الشرعية الوطنية في كل من القوانين والحكومات والاتفاقيات وغيرها؛ مرتكز ثابت هو مبدأ لا تتنازل عنه، وحتى تتحصل الشرعية المطلوبة ينبغي أن تبنى تلك المؤسسات بعيداً عن إرادة الاحتلال ومخططاته⁽¹⁾، وتلك هي نماذج عامة ملخصة من مطالب الممانعة وأهدافها ومقاصدها.

وهيئة علماء المسلمين باعتبارها تمثل الوجه الأوسع للممانعة تعمل ضمن مجالات مهمة وكبيرة، يمكن تلخيصها من خلال الاهتمام بالقضايا التي يعيشها البلد تحت وطأة الاحتلال، والتعاون مع الأطراف الأخرى الممثلة للممانعة والتي ترفض الاحتلال وتعمل مع أنشطة وفعاليات العراقيين بمختلف أطرافهم لإعادة بناء البلد ومعالجة الواقع العراقي في ظل الاحتلال، وملء الفراغ السياسي بإدارة مستقلة تمكن مؤسسات الشعب العراقي من الأخذ بالدور الريادي في إزالة أو تقليل الأضرار التي تولدت عن الاحتلال، وممانعته ودفعه ورفض مشاريعه وإعلان ذلك بكل وسيلة متيسرة حتى إنهائه

(1) تنظر هذه المعاني وغيرها في كلمة الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق فضيلة الشيخ د. حارث الضاري في مؤتمر الوفاق العراقي في القاهرة – تشرين الثاني ٢٠٠٥م، فضلاً عن جلّ بيانات الأمانة العامة للهيئة وتصاريح قسم الإعلام فيها حول مجمل الأحداث.

تماماً، وتحقيق الأهداف المرسومة للوصول بالبلد إلى درجات عليا من الرقي الحضاري والإنساني والاقتصادي والسياسي وبقية المظاهر الأخرى في الحياة، ومن هذا المبدأ فإن مظاهر عمل الهيئة في تحقيق ما تصبو إليه الممانعة تبلورت في مظهرين أساسيين، أحدهما: العمل على متابعة الأحداث ومواكبة مجريات الأمور المفروضة على أبناء العراق على مستوى السياستين الداخلية والخارجية، وهذا الجزء معلن وواضح من خلال الوسائل الإعلامية بشكل عام وأدوات الإعلام الخاصة بالهيئة بشكل خاص، والآخر: العمل على بناء مشروع الهيئة في النهضة الحضارية والتغيير السياسي وتحديد الأسس والخطوط العريضة للسياسة التي يفرضها الواقع غير الطبيعي في العراق والمتمثل بالاحتلال^(١). ويعنى المظهر الثاني باستمرار وديمومة الممانعة بشكلها التنظيمي ومبدئها الفكري، في حين يكون المظهر الأول من أجل إيصال فكرة الممانعة وتبيان مطالبها.

وباستعراض الأهداف والمظاهر نجد أن صورة واضحة تفرض نفسها وتعكس الوجه الثابت للممانعة بمعنى أنها ومنذ انطلقت وحتى اللحظة ثابتة على مبدأ واحد ومنهج واحد ورؤية واحدة وهذا ما يؤكد صواب رؤيتها وصدق تشخيصها^(٢).

(١) ينظر: هيئة علماء المسلمين التعريف والمفهوم — فقرة " الطريقة وآلية التنفيذ ".

(٢) حالة واحدة نأخذها لتوضيح الصورة وهي على سبيل المثال لا الحصر: بيان هيئة علماء المسلمين رقم (٤١) حول تشكيل الحكومة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٩م أشار إلى أن الحكومة المشكلة بعد مجلس الحكم وهي فاقدة الشرعية سوف تورط البلد بما يحقق مصالح الأميركيين على حساب الشعب العراقي من اتفاقات أمنية وغير أمنية.. الخ، وأن الهيئة ملتزمة بإعلام الشعب العراقي بأي خطأ ترتكبه الحكومة وغيرها من الحكومات بحقه وهذا ما حصل بالضبط في أواخر عام ٢٠٠٨م أي بعد أربع سنوات من تحذير الهيئة، وكان موقفها من = الاتفاقية متمثلاً بالفتوى ورسالة إلى الشعب العراقي وعدد من اللقاءات الصحفية مع قيادات في الهيئة امتداداً لما طرحته في البيان (٤١) دون أن تحيد عنه.

ثانياً: الممانعة والمقاومة

انطلاقاً مما مرّ ذكره آنفاً فإن التكامل الحاصل بين المقاومة والممانعة يعطي الصورة الكاملة عن المشروع المقاوم من حيث توجهاته وأهدافه ومنطلقاته وغاياته ووسائله، وهذا الأمر هو الذي أعطى لمشروع المقاومة في العراق تميزه على المستويين الميداني والإعلامي، والميزة التي ينبغي أن يتم الاهتمام بها أكثر هي أن الترابط والتكامل بين المشروعين آخذ بالنمو والصعود والانتساع على الرغم من المحاولات المتعددة في صناعة العراقيين وعلى كافة الأصعدة أمام مشاريع رفض الاحتلال.

وحدة الهدف:

إن الحديث عن وحدة الأهداف بين الممانعة والمقاومة لا يحتاج إلى إسهاب أو تفصيل، فالميدان أوضح ذلك وما زال يوضحه، ولكن لا ضير من تسليط الأضواء على بعض المرتكزات التي تجتمع عندها الوحدة، فإنيهاء الاحتلال هو المرتكز الأم الذي تنطلق منه أدبيات المقاومة وتبدأ منه الممانعة مشروعها، ولذلك فإن التصدي لمشاريعه بالعمل المنظم والإجراء المخطط له يترجم وحدة الهدف الرئيس المتمثل بتحرير العراق وتحصيل السيادة التامة وإحلال الأمن والحرية، ومثلما تبين سابقاً مطلب الممانعة ومبدؤها في التحرير فإن المقاومة ترى: أن الطريق الصحيح لإنهاء الاحتلال والتمكين لشرع الله هو جهاد العدو المحتل حتى يرضخ صاغراً أمام المجاهدين^(١)، وحين يتوحد الهدف الاستراتيجي فإن الأهداف المرحلية الأخرى متوحدة بالضرورة فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن موقف المقاومة من العملية

(١) ينظر: لقاء موقع المسلم مع عادل الزهاوي المتحدث المأذون من المكتب الإعلامي لجيش الراشدين في العراق. وينظر أيضاً: (من نحن؟)؛ بطاقة التعريف بكتائب ثورة العشرين على موقعها الرسمي.

السياسية هو موقف الممانعة ذاته وهو عدم مشروعية العملية السياسية في ظل الاحتلال وما ينتج عنها؛ لأن المحتل سوف لن يقبل إلا بنتائج مشروعه، والقناعة التامة منطقاً وواقعاً بعدم إمكانية إجراء أي عملية سياسية حرة نزيهة مع وجود الاحتلال وتأثيراته وضغوطه^(١)، وبالقِياس على هذا وبمتابعة مواقف المقاومة وبرامجها ومقارنته مع برامج الممانعة نجد أنهما يلتقيان ضمن مساحة واسعة مؤطرة برؤية واحدة، وهدف واحد، عبر مشاريع يكمل بعضها بعضاً وتخلص إلى نتائج موحدة وغايات محددة.

ومن الجدير أخذه بنظر الاعتبار في هذه الجزئية أن الأهداف المشتركة بين المقاومة والممانعة تقتضي أن يكون العمل السياسي في العراق^(٢) جارياً وفق ما يحدده برنامج المقاومة العام، والسياسيون العاملون في هذا المضمار ينبغي عليهم التقيد بمنهجية المقاومة والتحرك ضمن إطار مشروعاتها وليس العكس، فالمرحلة اليوم في العراق هي مرحلة جهاد الدفع؛ والحكم فيه للميدان، والسياسي المناهض لا ينبغي له التعامل مع الأحداث إلا من وجهة النظر هذه لأن الهدف الأول والاستراتيجي المرحلي هو إنهاء الاحتلال وإزالة كافة متعلقاته، وعلى البرامج السياسية المناهضة أن تكون اللسان الناطق في نصرة المقاومة وإيضاح أهدافها والدفاع عنها والتصدي لكل محاولات تشويهها أو إضمار مشروعاتها، وليس للسياسي الممانع أن يجتهد في قضية خارج إطار رؤية الممانعة المكمل لرؤية المقاومة.

(١) ينظر: مشروع جبهة الجهاد والتغيير — الفقرة الخامسة.

(٢) نعني به العمل السياسي خارج العملية السياسية، أي بمعنى العمل السياسي المناهض للاحتلال.

التكامل: (فصائل التحويل)^(١) أنموذجاً

منذ البداية أشرنا إلى أن العمل الممانع هو بمثابة المشروع السياسي للمقاومة، وما يمكن فهمه من خلال التعبير هذا بصورة إجمالية أن الترابط بين المشروعين لا يقتصر عند جزئية معينة أو مرحلة محددة ولذلك عبرنا عنه بأنه تكامل، إذ أن مشروعا الممانعة والمقاومة انطلقا من نقطة واحدة تجمعهما معاً والممانعة متممة لعمل المقاومة والأخيرة متعلقة بالأولى، وهذه تحصد ثماراً هنا، وتلك تجني قطاعاً هناك، وجميع ذلك يودع في خانة واحدة، وإن تنوعت أساليب ووسائل كل منهما بحسب طبيعة البرنامج، وبحسب المضمار المختار لعمل كل منهما، فإن المشروعين لم ينفصلا ولا يمكنهما ذلك بحال من الأحوال، إذ إنه على فرض لو حصل ذلك وآثرت إحداها التخلي عن الأخرى أو النأي ببرنامجهما ومشروعها بعيداً عن برنامج ومشروع أختها فسيكون المآل هو الانهيار التام لكليهما، وهذا بعيد كل البعد عن الحدوث ففضلاً عن أن الافتراضات توضع لتقريب الصورة، فإن التاريخ والمرحلة ومؤشرات المستقبل جميع ذلك يقتضي أن تتكامل برامج الممانعة والمقاومة.

وأخذت فصائل التحويل أنموذجاً في هذه الدراسة؛ لتقريب الصورة وإيضاح عملية التكامل لأن ذلك يعكس نتيجة ضمنية في إحدى مراحل المشروع الجهادي في العراق، فالتحويل جاء معبراً عن نضج مرحلي لتكامل في المشاريع ليس ولید لحظته، وجاء لإيصال المشروع المقاوم برؤيته

(1) فصائل التحويل: هي مجموعة من فصائل المقاومة أعلنت تخويلها للشيخ د. حارث الضاري أمين عام هيئة علماء المسلمين في العراق وأودعت نقتها فيه لكي يمثلها في كافة المحافل ويتحدث باسمها في الأمور السياسية ذات الصلة بمشروع المقاومة، وللوقوف على التفاصيل ينظر: بيان الثقة والتحويل من على الموقع الرسمي لجبهة الجهاد والتغيير.

ونضجه وكفافته إلى العالم أجمع، ومن أجل توحيد الخطاب السياسي لفصائل المقاومة، وهو خطوة على صعيد بلورة مشروع وطني لجميع القوى الممانعة والمناهضة للاحتلال^(١)، لأجل ذلك وغيره تمت صياغة هذه النقلة النوعية المرحلية متجسدة بإعلان الفصائل بيان الثقة والتخويل للذين منحتهما للشيخ الضاري^(٢).

إن الغاية المنشودة من التخويل يمكن إيجازها في أن يجتمع العراقيون على أمر رشد في إطار كبير جامع يحقق آمال المجاهدين في تحرير العراق من رجس الكافرين والمنافقين والأدعياء، ويعود حراً مسلماً إلى أحضان أهله من العرب والمسلمين عزيزاً بدين الإسلام مرفوع الرأس^(٣)، وهذا الأمر إذا ما قورنت أهدافه مع برنامج الممانعة ومشروع الجهاد نجد أنه يمثل الحصيلة النهائية لكل منهما، وهذا تعبير واسع ومجمل عن العملية التكاملية بين المشروعين، هذا من جهة أولى، ومن ثمانية فإن فصائل التخويل أعلنت بوضوح بنود تخويلها الشيخ د. حارث الضاري في أن: يتحدث باسمهم ويفاوض عنهم في الأمور السياسية ذات الصلة بالمقاومة وأن ينوب عنهم في كل المحافل ليدافع عن دماء الشهداء من أبناء العراق وعن المعتقلين وعن الأعراض التي انتهكت والأموال التي هدرت^(٤)، وتلك صورة أكثر اتساعاً للتعبير عن حقيقة التكامل، ومن جهة ثالثة فإن موافقة الشيخ د. حارث الضاري على التخويل أعطت الشكل النهائي التام لعملية التكامل، وهذا ما

(1) وللوقوف على تفاصيل أكثر يمكن مراجعة تصريحات الأمين العام لجبهة الجهاد والتغيير لموقع "الجزيرة نت".

(2) ينظر في هذا: مقال "للتاريخ.. صفحات ينبغي أن تدون" لجهاد بشير منشور على موقع هيئة علماء المسلمين في العراق على شبكة الإنترنت.

(3) ينظر: بيان الثقة والتخويل.

(4) ينظر: المصدر السابق.

عبر عنه الشيخ الضاري بقوله: "إن قبولنا هذا التحويل سيكون عوناً لنا بإذن الله تعالى على تحقيق هدفنا في أن يكون العراق لكل أبنائه، بكل مكوناتهم الدينية والمذهبية والعرقية، لا يعاني فيه أحد من تهميش أو إقصاء"^(١).

ومثال آخر يعبر عن حقيقة التكامل أنه مثلما ترفض قوى الممانعة أي اتفاقيات مع الاحتلال وإداراته ولا تعترف بشرعية الحكومات المنصبة بشكل عام وفي إجراء اتفاقات طويلة أو قصيرة بشكل خاص؛ فإن قوى المقاومة ترفض كذلك ومن منطلق تكاملي أي إجراء يتم مع الاحتلال على الشاكلة نفسها، ومن ذلك فإن هيئة علماء المسلمين عدت قيام الحكومة الحالية بإجراء اتفاقية مع إدارة الاحتلال بأنه الاستسلام الدليل للعدو المحتل، ووصفت وشخصت وبينت جملة أمور ذات أهمية تتعلق في هذا الموضوع^(٢)؛ ولذلك عملت قوى الممانعة على تسخير طاقاتها الإعلامية والسياسية للوقوف بوجه الاتفاقيات الباطلة والتي لا ينتفع منها سوى المحتل وحده، وبالخط الموازي فإن فصائل التحويل كان لها موقفها المبدئي والمتكامل مع موقف الممانعة في رفض إجراء أي مفاوضات مع الاحتلال تحت أي مسمى كان خاصة في الظرف الراهن، لأن طبيعة مرحلة الصراع بين المقاومة والعدو المحتل لا تستدعي التفاوض معه بل تتطلب زيادة زخم الضربات لإجباره على الإذعان لشروط المقاومة والممانعة والانسحاب من العراق^(٣)، ومثلما ترفض قوى الممانعة العملية السياسية وصورها وما نتج عنها في ظل الاحتلال مما أشرنا

(١) ينظر: بيان موافقة الشيخ د. حارث الضاري على تحويل الفصائل — موقع جبهة الجهاد والتغيير.

(٢) ينظر: فتوى هيئة علماء المسلمين بشأن (الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد) — موقع الهيئة، وينظر أيضاً مقال " رفض اتفاقية الإذعان: قراءة في فتوى هيئة علماء المسلمين " لجهاد بشير على الموقع نفسه.

(٣) ينظر: تصريح إعلامي صادر عن اللجنة الموحدة لفصائل التحويل حول تصريحات بشأن التفاوض مع المحتل — موقع جبهة الجهاد والتغيير.

إلى أمثلة منه سابقاً؛ فإن المقاومة تقول إن العملية السياسية برمتها وجميع مفاصلها من حكومة ودستور ومفوضية وغير ذلك هي من إفرازات الاحتلال لا نعترف بها ولا نقر بمشروعيتها ونطالب بزوالها مع زوال الاحتلال وإعادة بناء العراق بأيدي أبنائه المخلصين^(١)، والأمثلة الأخرى لتبيان التكامل الحاصل بين المقاومة والممانعة غزيرة النفع كثيرة العدد^(٢).

بقي أن نلمح إلى إشارة بديهية في السلوك معبرة في محتواها وهي أن الأساليب التي يتبعها العدو المحتل تجاه قوى الممانعة يكررها حين يتعامل مع قوى المقاومة في تعبير ضمنى يمكن استنتاجه من سلوك الاحتلال وتصرفاته يدل على أن كلاً من المقاومة والممانعة - في نظر العدو - جبهة واحدة، وعلى الرغم من أن أحداً من الفريقين ليس بحاجة إلى شهادة من العدو ولا يعول عليها، إلا أن ذلك يزيد الأمر تأكيداً ويضفي على المشروعين ثباتاً فوق ثباتهما.

خاتمة:

خلاصة ما ينبغي إدراكه أن في العراق مشروعاً كبيراً مناهضاً لاحتلال ظالم جائر على كافة المستويات والأشكال ومظاهر الحياة، وحيثما يدخل الاحتلال من باب فإن للمشروع الكبير مرصداً فيه. وينطلق هذا المشروع من نقطة واحدة ومبدأ واحد ورؤية واحدة ويرفع لواءين متكاملين يعطي أحدهما الآخر ويأخذ أحدهما من الآخر، ويتم هذا عمل ذاك ويحمي ذاك عمل هذا ويدافع عنه، وهذان اللواءان هما ما نعبر عنهما بالمقاومة والممانعة.

(١) ينظر: المرجع نفسه.

(٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: رسالة هيئة علماء المسلمين في العراق إلى المجاهدين المرابطين على أرض العراق بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٥ م

فالمقاومة اتخذت من الجانب العسكري ميداناً لها فتشكلت الفصائل التي تعبر عن التطبيق العملي لمشروع الجهاد الذي يحافظ على كرامة وديمومة المشروع الكبير في التصدي والدفع وحماية الأرض والعرض، واتخذت الممانعة من بقية جوانب الحياة ميدانها الذي من خلاله تعبر عن الإرادة الحقيقية لمطالب المشروع الكبير المناهض للاحتلال والرامي إلى تحرير العراق وتصفية أراضيهِ من الدخلاء والمخربين وصناعة قواعد وأسس للحياة المثلى التي تكرم الإنسان وتعيد تأهيله لتسلم زمام أمور الخلافة التي أمره الله تعالى بها في أرضه.

المراجع:

- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي.
- الجزيرة نت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي.
- الموقع الرسمي لكتائب ثورة العشرين.
- الموقع الرسمي لجبهة الجهاد والتغيير.
- الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين في العراق.
- موقع المسلم.
- هيئة علماء المسلمين التعريف والمفهوم؛ من إصدارات هيئة علماء المسلمين.
- وثيقة برنامج وفد القوى الوطنية المناهضة للاحتلال المقدم للأمين العام لجامعة الدول العربية.

